التقاضي الاستراتيجي: دليل لاتخاذ الإجراءات القانونية

SYSTEMIC JUSTICE

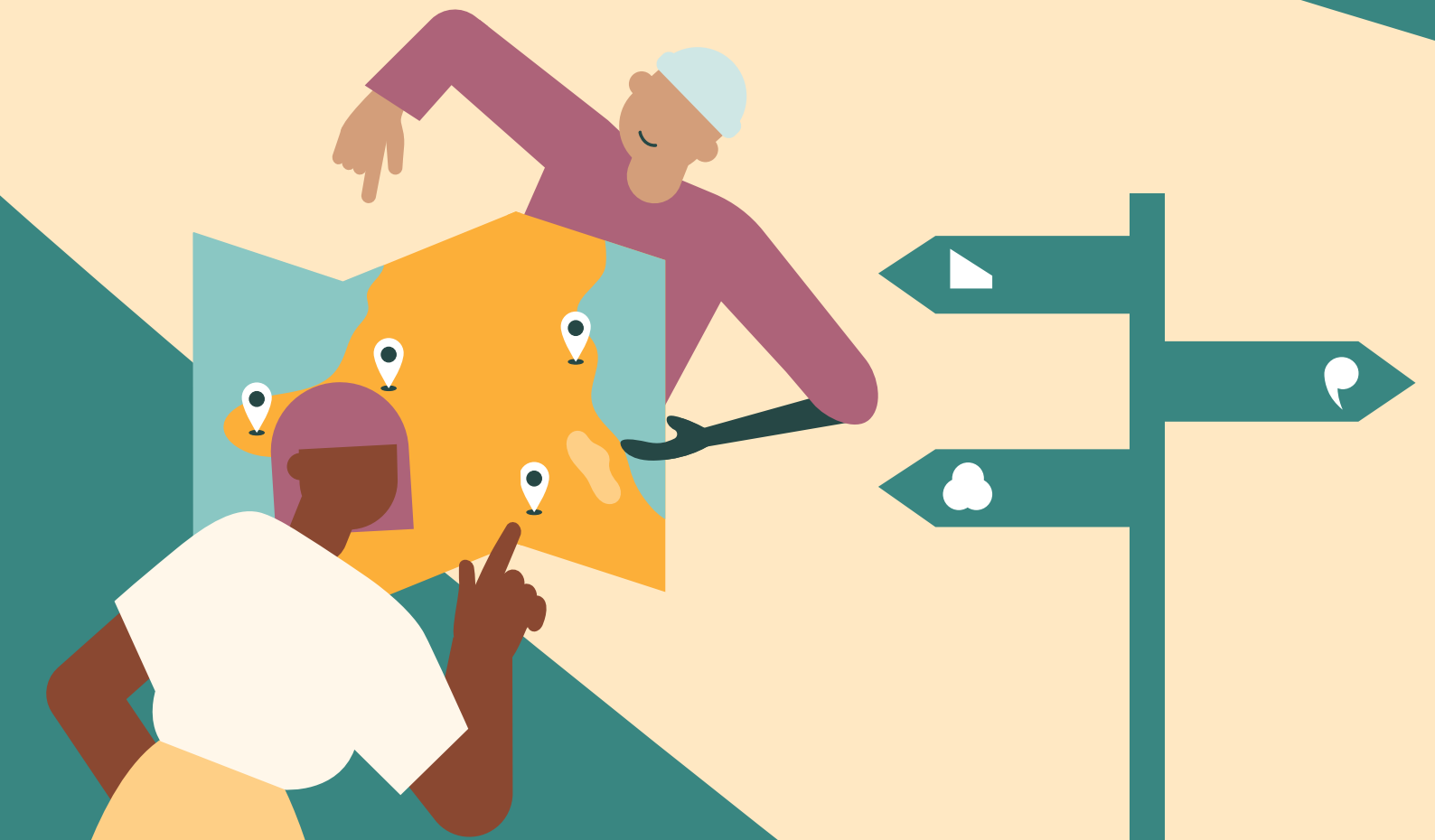

جدول المحتويات

التقاضي الاستراتيجي: دليل لاتخاذ الإجراءات القانونية 1

ملاحظة من منظمة Systemic Justice 1

المقدمة 2

استخدام الدليل 3

الفصل الأول: ما هو التقاضي الاستراتيجي؟

ما هو التقاضي الاستراتيجي؟ 5

ما هو التقاضي؟ 5

ما الذي يجعل من التقاضي استراتيجيًا؟ 6

ما هو التقاضي الاستراتيجي؟ 7

الفصل الثاني: ماذا يمكن أن يحقق التقاضي الاستراتيجي؟

ماذا يمكن أن يحقق التقاضي الاستراتيجي؟ 9

ملخص عما يمكن أن يحققه التقاضي الاستراتيجي 17

الفصل الثالث: كيف يمكن استخدام التقاضي الاستراتيجي؟

كيف يمكن استخدام التقاضي الاستراتيجي؟ 19

التفاعل مع أنواع القضايا القانونية المختلفة: الجنائية، والمدنية، والقانون العام 20

مراحل التقاضي 23

ملخص عن طريقة استخدام التقاضي الاستراتيجي 27

الفصل الرابع: متى يمكن استخدام التقاضي الاستراتيجي؟

متى يمكن استخدام التقاضي الاستراتيجي؟ 29

الامتثال لقواعد الإجراءات القضائية 38

تخصيص الوقت للدفع بعجلة التغيير أمام المحاكم 39

تحمل التكاليف المالية وغير المالية للتقاضي 40

ملخص حول متى يمكن استخدام التقاضي الاستراتيجي 41

الفصل الخامس: أين يمكن مباشرة التقاضي الاستراتيجي؟

أين يمكن مباشرة التقاضي الاستراتيجي؟ 43

ملخص مكان مباشرة التقاضي الاستراتيجي 50

الفصل السادس: من يمكنه مباشرة التقاضي الاستراتيجي؟

من يمكنه مباشرة التقاضي الاستراتيجي؟ 52

الأفراد 53

المجموعات 54

المنظمات 55

المصلحة العامة 56

أشكال بديلة للمدّعين 56

وسائل أخرى للمشاركة 57

ملخص عمن يمكنه مباشرة التقاضي الاستراتيجي 58

الإجابة عن استفساراتكم 59

معلومات أكثر عن منظمة Systemic Justice 60

ملاحظة من منظمة SYSTEMIC JUSTICE

يمكن للتقاضي الاستراتيجي أن يُشكّل أداةً قويةً في النضال من أجل العدالة العرقية والاجتماعية والاقتصادية. ويمكن أن يساعد في إحداث تغييرات في الأنظمة، والقوانين، والسياسات، والممارسات. ومع ذلك، كثيرًا ما تجد المجتمعات المهمشة صعوبةً في توظيف التقاضي بكامل إمكاناته لخدمة قضاياها وحملاتها. لذلك، ينبغي أن تتمكن هذه المجتمعات من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن كيفية دمج التقاضي الاستراتيجي ضمن استراتيجياتها الرامية إلى تحقيق التغيير. في منظمة Systemic Justice، نسعى إلى تعزيز المعرفة والقدرات لدى المنظمات والحركات والمجموعات من خلال إعداد مواردٍ تتعلق بالتقاضي الاستراتيجي، وتقديم ورش العمل والتدريبات، وتنظيم جلسات مفتوحة للإجابة عن أسئلة المجتمعات.

لسنا هنا لنتولى زمام المبادرة أو لفرض أجنداتٍ مسبقة؛ بل نسعى إلى توفير موارد للذين يودون استكشاف خيار اتخاذ الإجراءات القانونية بأنفسهم، وفق شروطهم.

SYSTEMIC JUSTICE,
THE MOVEMENTS' LAW FIRM

المقدمة

يُعرَّف التقاضي بأنه "عملية رفع دعوى قضائية أو الدفاع عنها أمام محكمة قانونية"، ويمكن أن يُشكّل أداةً فعّالة في النضال من أجل العدالة العرقية، والاجتماعية، والاقتصادية. تنطوي عملية التقاضي على مراحل متعددة، بعضها معروف أكثر من غيره، وتُستخدم في سياقات متنوعة لإحداث تغييرٍ منهجيٍّ عميق. يُمثّل فهمَ ماهية التقاضي الاستراتيجي، وما يُمكن أن يُحققه، وكيفية استخدامه، وأين ومتى يمكن اللجوء إليه—أحد الاعتبارات الرئيسة عند التفكير في الدور الذي يمكن أن يؤديه هذا المسار في الدفع نحو العدالة العرقية والاجتماعية والاقتصادية.

يُرشدكم هذا الدليل عبر هذه المكونات الجوهرية للتقاضي الاستراتيجي، وما يمكن أن يُقدّمه لحملتكم من أجل التغيير، سواء داخل المحاكم أو خارجها. ومن خلال تحليل خطوات عملية التقاضي، يوفّر هذا الدليل رؤية أشمل للسبل المختلفة التي يمكن من خلالها اتخاذ إجراءات قانونية. من المهم أن ندرك أنّ العمل القانوني لا يقتصر على قاعات المحاكم فقط؛ فهنالك طرق متنوعة للتفاعل مع التقاضي الاستراتيجي من خارج هذه الأروقة أيضًا. كما أن امتلاك فهم تمهيدي للتقاضي وتطبيقاته يمكن أن يُفيد في إدخال التحليل القانوني ضمن جهود المناصرة والحملات، وفي التفاعل مع التطورات القانونية، وتعزيز العمل النضالي، وتفعيل المشاركة في النقاشات العامة. ومن خلال أمثلة واقعية ملموسة، يسعى هذا الدليل إلى تسليط الضوء على بعض الطرق التي يمكن من خلالها توظيف التقاضي الاستراتيجي في خدمة قضيتكم.

استخدام الدليل

ينقسم هذا الدليل إلى ستة أسئلةٍ رئيسة، يعالجُ كلٌ منها جانبًا محددًا من جوانب التقاضي الاستراتيجي:

- ما هو التقاضي الاستراتيجي؟
- ماذا يمكن أن يحقق التقاضي الاستراتيجي؟
- كيف يمكن استخدام التقاضي الاستراتيجي؟
- متى ينبغي استخدام التقاضي الاستراتيجي؟
- أين يمكن مباشرة التقاضي الاستراتيجي؟
- من يمكنه اللجوء إلى التقاضي الاستراتيجي؟

يضمُّ كل قسم شروحات عامة مدعومة بملخصات لحالات قانونية واقعية — كبيرة كانت أم صغيرة — تُجسّد العناصر التي تجعل من الدعوى قضية استراتيجية تهدف إلى التغيير. ويتيح لكم الدليل في نسخته الرقمية الانتقال مباشرة إلى السؤال الذي يهمُّكم أكثر. لكننا نوصي، من أجل فهم شامل، بقراءة الدليل كاملًا، قسمًا تلو الآخر.

لا يُعد هذا الدليل بديلًا عن المشورة القانونية المتخصصة، لكنه يأمل في أن يُسهم في تبسيط مفاهيم عملية التقاضي. وإذا لم تجدوا إجابة لسؤالٍ معينٍ لديكم عن التقاضي الاستراتيجي، بإمكانكم التواصل معنا عبر البريد الإلكتروني:
knowledgeandpower@systemicjustice.ngo

سوف تُؤخذ الأسئلة التي تردنا بعين الاعتبار في الإصدارات المستقبلية من هذا الدليل، وفي تطوير أدوات وموارد جديدة متعلقة بالتقاضي الاستراتيجي. تُعرّف المصطلحات القانونية الأساسية داخل هذا الدليل. وإذا رغبتم في التوسع في فهم اللغة والمفاهيم المستخدمة ضمن مجال التقاضي، يُمكنكم الرجوع إلى دليل المصطلحات القانونية "كلمات من أجل العدالة: معجم للمصطلحات القانونية الأساسية"، والمتاح على موقعنا الإلكتروني. نأمل أن يُساعدكم هذا الدليل في الإلمام بالدور الحيوي الذي يمكن أن يؤديه التقاضي الاستراتيجي في خدمة حملتكم من أجل التغيير.

أعدت منظمة Systemic Justice هذا الدليل، وهي مؤسسة قانونية تعمل في خدمة الحركات الاجتماعية. يمكنكم معرفة المزيد عن عمل المنظمة من خلال موقعنا الإلكتروني.

الفصل الأول:

ما هو التقاضي الاستراتيجي؟

ما هو التقاضي الاستراتيجي؟

يمكن تقسيم مصطلح "التقاضي الاستراتيجي" إلى جزأين رئيسين: التقاضي والاستراتيجية.

ما هو التقاضي؟

التقاضي هو عملية حلّ نزاع أو معالجة ضرر من خلال رفع شكوى قانونية أمام جهة رسمية تمتلك صلاحية البت في مثل هذه القضايا. وتُعرَّف "الشكوى القانونية" بأنها عرضٌ لوقائعٍ محددة، مرفقةٌ بسلسلةٍ من الحجج القانونية، تُبين أن القانون قد انتُهك من قبل شخص أو جهة أخرى.

يُطلق على تقديم شكوى قانونية ضد شخص بزعم انتهاكه للقانون تعبير: رفع دعوى قضائية ضده.

عند النظر في الشكوى القانونية، يجوز للجهة الرسمية أن تصدر قرارًا رسميًا يُقر بوقوع انتهاك قانوني، ويمكنها اتخاذ تدابير بحق الجهة المخالفة. وقد تشمل هذه التدابير ما يلي:

- **إصدار قرار مُعلَّل يُوضح الأسباب التي استندت إليها الجهة في حكمها (ويُطلق عليه أحيانًا "الحكم القضائي")، وهو ما قد يُستند إليه لاحقًا في قضايا مماثلة؛**
- **إلزامُ الشخص أو الجهة المنتهِكَة بدفع مبلغٍ مالي، وقد يكون ذلك على شكل غرامةٍ أو تعويضٍ مباشر للمتضررين؛**
- **إصدار أمرٍ يُجبر المخالف على اتخاذ إجراءٍ معيّن أو الامتناع عنه، كأن يُطلب منه تغيير سياسة ما أو التوقف عن ممارسةٍ تمييزية؛**
- **مطالبة أطرافٍ خارجية – مثل السلطات أو الحكومة – باتخاذ إجراء، مثل فتح تحقيق أو تعديل تشريع معين.**

عادةً ما تكون المحاكم هي الجهات الرسمية التي تنظر في الشكاوى القانونية. ففي معظم الدول، تُعد المحاكم المؤسسة الرئيسة المُخوّلة باتخاذ قراراتٍ قانونية وتطبيق العدالة.

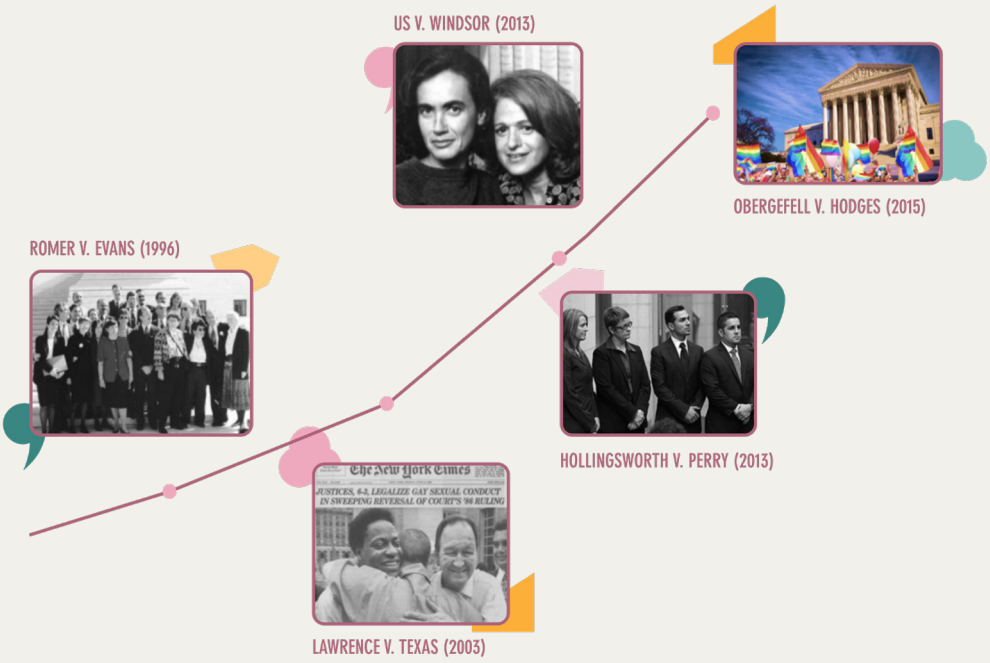

ما الذي يجعل من التقاضي "استراتيجيًا"؟

استخدام التقاضي بشكل استراتيجي يعني اختيار وتبنّي مجموعة محددة من الشكاوى القانونية في إطار خطة طويلة الأمد تهدف إلى تحقيق أهداف معيّنة. قد تُختار هذه الشكاوى على أمل أن تكون المحكمة في صالح الحجج المقدمة، أو لما لها من قدرة على إحداث تأثير أوسع في قضايا جوهرية. وقد تتحقق هذه الأهداف حتى من دون صدور حكم قضائي إيجابي.

تُشكّل الأهداف المنشودة من خلال التقاضي جزءًا من استراتيجية أو حركة أوسع تهدف إلى إحداث تغيير اجتماعي أو نظامي. ويمكن أن تواكبها إجراءات داعمة مثل الحملات، والاحتجاجات، والمناصرة العامة.

دراسة حالة :

المساواة في الزواج: المعركة القانونية الطويلة من أجل الاعتراف

في الولايات المتحدة، اعترفت المحكمة العليا الأمريكية رسميًا بزواج المثليين كحقٍّ دستوري في عام 2015. إلا أن هذا القرار لم يكُن سوى محطةٍ ضمن مسارٍ طويل من التقاضي الاستراتيجي سعيًا لتحقيق المساواة في الزواج. بدأت الدعاوى القانونية المتعلقة بزواج المثليين في السبعينيات، لكن معظم هذه الجهود المبكرة لم تُكلل بالنجاح، بل أكدت في القانون السائد حينها أن الزواج القانوني لا يُعقد إلا بين رجل وامرأة.

في أوائل التسعينيات، بدأت مجموعاتٌ احتجاجيةٌ بتنظيم "حفلات زواج" في البلديات. وعلى الرغم من أن بعض المحتجين لم يؤمنوا بمبدأ المؤسسة الزوجية، إلا أنهم طالبوا بأن تشمل الجميع. وكان من الواضح أن التوجه مباشرةً للمحاكم بطلب الاعتراف الكامل بزواج المثليين سيكون طلبًا كبيرًا من قضاة محافظين، ولذا اعتُمدت استراتيجية التقاضي المتدرج: أي رفع قضايا صغيرة تُهيئ الطريق لحكم نهائي يعترفُ بزواج المثليين.

بدأت هذه القضايا بالطعن في قوانين تُجيز التمييز ضد المثليين والمثليات وثنائيي الميول كما في قضية رومر ضد إيفانز (Romer v. Evans). وأولئك الأشخاص المشمولين في سلوكيات أو ممارسات أو علاقات مثلية (مثليين ومثليات) أو مزدوجي الميول الجنسية كما في قضية لورانس ضد تكساس (Lawrence v. Texas) ثم جاءت قضايا تُطالب بالاعتراف بزواج المثليين المُعقَد قانونيًا خارج الولايات المتحدة كما في قضية الولايات المتحدة ضد وندسور (US v. Windsor)، ثم قضايا تعترض على التعديلات الدستورية التي تُقصر الزواج على الأزواج المغايرين مثل قضية (Hollingsworth v. Perry).

وفي عام 2015، وصلت مجموعةٌ من القضايا إلى المحكمة العليا الأمريكية تطالب بالاعتراف القانوني الكامل بزواج المثليين باعتباره حقًا دستوريًا، في القضية الشهيرة (Obergefell v. Hodges). وكانت هذه السلسلة التراكمية من القضايا حجر الأساس في التوصل إلى الحكم التاريخي الذي أقر أخيرًا بحماية الزواج المثلي في الدستور الأمريكي.

ما هو التقاضي الاستراتيجي؟

يشير التقاضي الاستراتيجي إلى عملية رفع شكاوى قانونية أمام المحكمة بهدف إحداث تغييرٍ مجتمعي. ويتكوّن هذا النوع من التقاضي عادةً من ثلاثة عناصر رئيسة:

١- القضية تهدف إلى إحداث تغيير.

غالبًا ما تكون القضايا جزءًا من حملةٍ أوسع من أجل التغيير. وقد يكون الهدف منها تعديل القانون أو السياسات المرتبطة بمسألة معينة، أو تغيير الكيفية التي تُفسَّر بها هذه القوانين وتُطبَّق عمليًا. وقد تسعى القضية إلى تغيير أسلوب اتخاذ القرارات داخل المحاكم، أو السلوكيات والممارسات التي تنتهجها جهاتٌ أخرى. كما قد تهدف إلى إحداث تغييرٍ هيكلي، نظامي أو مؤسساتي.

٢- يتجاوز أثر القضية الأطراف المباشرين في الدعوى.

لا يُخاض النزاع القضائي فقط بهدف تحقيق نتيجةٍ لصالح الأشخاص الذين تقدّموا بالشكوى القانونية، بل يتعدى الهدف ذلك ليشمل منفعةً أوسع لمجموعةٍ أكبر من الناس، بما يُعزز من تحقيق العدالة على نطاقٍ أشمل. بمعنى أنّ مخرجات التقاضي لا تنحصر في مصلحة الأفراد المعنيين بالقضية، بل تُحدث أثرًا يمتد إلى فئاتٍ أوسع من المجتمع.

٣- القضية جزء من استراتيجية أو حركة أوسع.

وهذا عنصرٌ جوهري: فالتقاضي الاستراتيجي لا يقتصرُ على مجرد دعوى تُرفع أمام المحكمة، بل يُستخدم كأداةٍ ضمن جهودٍ أوسع تُنفّذ خارج أروقة المحاكم. وغالبًا ما تشمل هذه الجهود أنشطة المُناصرة، والضغط السياسي، وتنظيم الحملات. كما يشمل ذلك استخدام القضية لإثارة الوعي حول مسألةٍ معينة، أو فتح نقاشٍ عام بشأنها. وفي هذا السياق، يُمكن اعتبار التقاضي أداة من أدوات حملات التغيير.

الفصل الثاني:

ماذا يمكن أن يحقق التقاضي الاستراتيجي؟

ماذا يمكن أن يحقق التقاضي الاستراتيجي؟

يمكن أن يُسهم التقاضي الاستراتيجي في إحداث تغييرٍ بعدّة طرقٍ مختلفة. وقد يأتي هذا التغيير مباشرةً نتيجةً للطريقة التي يُبتّ بها في الشكوى القانونية من قبل المحكمة. وقد يكون قرار المحكمة كافيًا لإحداث التغيير المطلوب، ولكن التغيير قد يتحقق أيضًا بطريقةٍ غير مباشرة، وغالبًا ما يكون ذلك من خلال لفت الانتباه إلى القضية، مما يؤدي إلى خلق ضغطٍ شعبي. فيما يلي بعض أنماط التأثير الذي يُسهم فيه التقاضي الاستراتيجي:

- تسليط الضوء على القضية وإبرازها
- إرساء واستحداث حقوق فردية جديدة
- تحفيز الحملات
- إلغاء القوانين الجائرة
- إقرار الحقائق لصالح الأفراد والمجتمعات
- كشف أوجه القصور في القوانين أو الممارسات القائمة
- ضمان التزام الأفراد والجهات بواجباتهم القانونية
- توسيع نطاق الوصول إلى العدالة
- تشكيل ملامح القانون وتوجيه مسارات تطبيقه
- تهيئة الظروف الداعمة لحملات المجتمعات والنشاط الاجتماعي

تسليط الضوء على القضية وإبرازها

تُتيح إحالة قضيةٍ إلى المحكمة فرصةً لزيادة الوعي العام حول قضيةٍ ما. وقد يكون الهدف الأساسي من بعض القضايا هو تسليط الضوء والإعلان عن ظلمٍ معين. فالقضايا المنظورة أمام القضاء يمكن أن تحظى بقدرٍ كبير من التغطية الإعلامية، وتوفّر "حدثًا" أو "وسيلة محفزة" لوسائل الإعلام لتناول القضايا الأوسع المرتبطة بالدعوى، وكذلك الأطراف والمجتمعات المعنية بها.

تُتاح للمجتمعات التي تلجأ إلى التقاضي فرصةً لصياغة الرواية أو السردية التي تُبنى حول القضية. ويمكن لطرح هذه الرواية أن يُسهم في تحويل الخطاب العام بشأن القضية، أو أن يُرغم أصحاب السلطة على اتخاذ إجراءات.

دراسة حالة :

إنهاء سياسات التمييز العرقي على الحدود الهولندية: استخدام القضاء والحملات المجتمعية لمساءلة المؤسسات

في أبريل/نيسان عام ٢٠١٨، كان مبانزو بامينغا عائدًا من مؤتمرٍ إلى مطار إيندهوفن المحلي. وبينما كان في المطار، أخرجته الشرطة العسكرية الهولندية (ماريشوسيه)، وهي قوة أمن حدودية تابعة للجيش الهولندي من الصف من أجل التفتيش، وكان الأشخاص الوحيدون الذين أُخرجوا من الصف للتفتيش هم من ذوي البشرة السوداء. فسأل أحد الضباط عن سبب ذلك. أجابه الضابط بأنهم تلقوا بلاغًا بوجود "مهرب أموالٍ نيجيري" مسافر إلى هولندا، وقد زُودوا بملف خطورة يتضمّن مواصفات: "رجلٌ أنيق المظهر، سريع المشي، لا تبدو عليه ملامح الهولنديين"، لإجراء فحوصاتٍ أمنية. وأضاف الضابط أنّ القانون يُلزمهم "بمنع دخول المجرمين والإرهابيين المحتملين إلى هولندا"، وأنه يتعيّن عليهم استخدام عددٍ من المؤشرات، بما في ذلك السمات الشخصية المبنية على العرق أو الإثنية (مثل لون البشرة)، لاختيار المسافرين للخضوع للفحص الأمني.

تعاون مبانزو مع شخصٍ آخر تعرض أيضًا للتمييز العرقي والإثني في أحد مطارات هولندا، إلى جانب ائتلاف من منظمات المجتمع المدني، من بينها لجنة الحقوقيين الدولية فرع هولندا (NJCM)، ومنظمة العفو الدولية في هولندا، ومنظمة "Controle Alt Delete"، ومنظمة "RADAR". وقد تولت مؤسسة التقاضي الاستراتيجي الهولندية "PILP" تمثيلهم، إلى جانب مكتب المحاماة "Houthoff" الذي قدم خدماته بشكلٍ تطوعي. وتعاون التحالف لتقديم دعوى قانونية ضد ممارسات الشرطة العسكرية الهولندية. وجاء في دعواهم أن الدولة الهولندية انتهكت مبدأ عدم التمييز من خلال ممارستها للتمييز العرقي في عمليات التفتيش الحدودي التي تجريها الشرطة العسكرية الملكية في المطارات الهولندية. وطالبوا المحكمة بوقف استخدام الأصل العرقي أو الإثني في عمليات الاختيار وفي ملفات الخطورة التي تُستخدم لهذه الفحوصات.

في حزيران/ يونيو عام ٢٠٢١، عقدت محكمة لاهاي الابتدائية جلسات استماعٍ في القضية. حضر مبانزو الجلسات حاملًا لافتةً كُتب عليها: "الشرطة العسكرية الملكية الهولندية: أوقفوا التمييز العرقي". وبعد ثلاثة أشهر من هذه الجلسات، قضت المحكمة بأنه يمكن للشرطة العسكرية الحفاظ على سياستها القائمة التي تتيح استخدام الإثنية كمعيار لاختيار الأشخاص للتفتيش عند الحدود، لأنها –وفق ما ورد في قرار المحكمة– ترى أن السمات الجسدية، مثل لون البشرة، يمكن أن تُعد مؤشرًا موضوعيًا على جنسية الشخص. وأصرت المحكمة على وجوب الاستمرار في استخدام هذا النوع من الفحوصات الأمنية لأغراض الهجرة.

لم يُثنِ هذا القرار الائتلاف عن متابعة القضية. فرغم أن الحكم الأولي أيدّ السياسة القائمة، وكان غير مؤاتٍ لقضية مبانزو، فقد أثبت فعليًا وعلى الورق أن وزارة الدفاع الهولندية تؤيد التمييز العرقي والإثني. ومن خلال تسليط الضوء على هذا الحكم الجائر، تمكّن الائتلاف من إبراز مدى تفشي هذه الممارسة بما يتجاوز حدود الشخصين الذين تقدما بالدعوى، مما زاد من الوعي العام حيال العنصرية والتمييز العرقي في هولندا، وأثار موجةً من الغضب الشعبي. وسرعان ما انصبّ اهتمام وسائل الإعلام على ما وُصِف "بالخسارة"، وتناقلت القصص بلغاتٍ متعددةٍ في أنحاء العالم. فعلى سبيل المثال، عنونت قناة الجزيرة تقريرها بالإنجليزية قائلةً: "المحكمةُ تؤكد: لأن تكون هولنديًا يجب أن تكون أبيض البشرة"، كما أرسل المقرر العام لمكافحة العنصرية والتعصب في مجلس أوروبا رسالةً إلى وزارة العدل الهولندية طالب فيها بإلغاء هذا القرار.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، وعلى وقع الضغوط الإعلامية المتزايدة حول القرار القضائي، أعلنت الشرطة العسكرية الملكية الهولندية أنها ستتوقف عن استخدام التمييز العرقي والإثني في اختيار الأفراد للتفتيش على الحدود. إلا أن موقفها لم يبدُ أنه قد تغيّر فعليًا. وفي أيار/مايو عام ٢٠٢٢، تم استئناف الحكم الأولي أمام القضاء الهولندي، وفي شباط/فبراير عام ٢٠٢٣، قضت محكمة الاستئناف الهولندية بأن سياسة الاختيار تلك تنطوي على تمييز، وأصدرت حكمًا يقضي بحظر استخدام التمييز العرقي والإثني عند الحدود.

تحفيز الحملات

يمثّل التقاضي نشاطًا ملموسًا ومحوريًا يمكن للمجتمعات أن تبني حوله حملاتها وجهودها التنظيمية. فهو يوفّر مسارًا يمكن للمجتمعات من خلاله الالتفاف حول مجموعةٍ من المطالب أو "الطلبات" المقدّمة إلى المحاكم. كما يُعد نشاطًا ملموسًا يتضمّن سلسلةً من المحطات التي يمكن توظيفها في الحملاتِ أو جهود المناصرة، مثل: تقديم الدعوى، عقد جلسات المحكمة (والتي غالبًا ما تكون علنية)، صدور القرار النهائي، واستئناف القرارات السلبية. وتشكّل هذه الخطوات في المسار القضائي فرصًا محتملةً للمناصرة، أو اتخاذ إجراءات مباشرة، أو الاحتجاج، أو التظاهر، أو التفاعل مع وسائل الإعلام حول القضية.

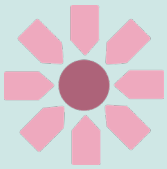

دراسة حالة :

أصواتٌ عديدة: احتجاجاتٌ داخل المحكمة وخارجها

غالبًا ما تُستثمر جلسات المحاكمة وأيام صدور الأحكام كفرصٍ لتنظيم الاحتجاجات وإثارة الوعي حول القضايا المطروحة. فعلى سبيل المثال، استُخدمت الجلسات العديدة في القضية المرفوعة ضد سياسة المملكة المتحدة المقترحة ، والمتعلقة بترحيل طالبي اللجوء إلى رواندا، كمنصاتٍ للاحتجاج ضد العنصرية في نظام اللجوء والهجرة البريطاني، وذلك من طرف مجموعاتٍ مثل مجموعة (Stand Up To Racism).

وفي الولايات المتحدة، وفي عام 2021، قاطعت ثلاثُ نساء، جلسات المرافعة الشفهية أمام المحكمة العليا الأمريكية، وذلك احتجاجًا على إلغاء الحكم التاريخي في قضية "رو ضد ويد" (Roe v. Wade) المتعلقة بالإجهاض. وقد هتفن خلال احتجاجهنّ عبارات من قبيل: "لن يُنتزع منا حقّنا في الاختيار" و "صوّتوا من أجل حقنا في الاختيار". وعند صدور الحكم بحقهنّ لاحقًا، صرّح القاضي الذي تولّى النطق بالحكم بأنه، رغم عدم تأييده لفعلهنّ، فإنه يتفهّم دوافعهنّ.

من الممكن أن تكون عملية إعداد القضية وتقديم الشكوى القانونية أمام المحكمة جهدًا جماعيًا أيضًا. إذ يمكن لغير المختصين في القانون المشاركة والتعاون في القضية من خلال بأن يصبحوا أطرافًا فيها، أو بالمساهمة بصفتهم شهودًا أو خبراء، أو عبر الحضور بصفة مراقبين أو داعمين داخل المحكمة. تُجسد المشاركة الواسعة في القضية حالةً من الدعم الجماهيري المتنامي والتضامن العام.

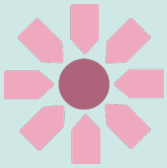

دراسة حالة :

الدفاع القانوني عن حقوق عاملات الجنس في المحاكم الإسكتلندية

في آذار/مارس عام 2022، أصبحت بلدية إدنبرة أول مجلسٍ بلدي في إسكتلندا يُصدر قرارًا بحظر نوادي التعري. وكان في مركز المدينة آنذاك أربعة نوادٍ من هذا النوع. وقد فُرض الحظر بعد إجراء مشاورتين عامتين لم يُعلن عنهما بالشكل الكافي، ولم تُظهر أيٌّ منهما وجود دعمٍ شعبيٍّ واسع لهذا الإجراء. وعند اتخاذ القرار، استند المجلس إلى "أدلة" تمثلت في تصريحاتٍ غير موثقة، مهينة، وعاطفية بشأن أماكن الترفيه الجنسي وعاملات الجنس.

في غضون شهر واحد من صدور قرار الحظر، أطلق اتحاد العاملات في الجنس (United Sex Workers) حملةً لجمع التمويل اللازم لتقديم طعنٍ قانوني ضد قرار المجلس. وفي الوقت نفسه، أقامت ثلاث مؤسسات ترفيه جنسي في إدنبرة دعوى قانونية. وأعرب الاتحاد عن رغبته في الانضمام إلى هذه الدعوى كطرف ليتمكن من عرض موقفه أمام المحكمة.

وصرّح المحامون الممثلون للاتحاد بأنّ المجلس بذل جهدًا كبيرًا لمنعهم من المشاركة في القضية، بما في ذلك من خلال محاولته زيادة المخاطر المالية على الاتحاد، في حال خسارة القضية، بإلزامه بتكاليفٍ باهظة. وعلى الرغم من ذلك، فقد تم السماح للاتحاد في نهاية المطاف بالانضمام كطرف في الدعوى.

وخلال جلسات الاستماع، أدلت ثلاث عاملات جنس يعملنّ في نوادٍ ليلية بإدنبرة بشهادتهنّ مباشرة أمام المحكمة، وأكدنّ أن الحظر لن يؤدي فقط إلى فقدانهنّ وظائفهنّ في ظل حالة ركودٍ اقتصادي، بل سيعرّض أيضًا مساكنهنّ وعلاقاتهنّ للخطر، لأنهن سيضطررنّ إلى مغادرة المدينة للبحث عن عمل. وصرّحت "مينا"، وهي إحدى النساء اللاتي قدّمنّ شهادتهنّ في المحكمة، في يوم الجلسة قائلةً: "سُررنا بأنه قد أُتيحت لنا الفرصة لإسماع أصواتنا. لقد شعرنا بأن المجلس يتجاهلنا تمامًا. وكان من المؤلم أن نرى الأموال الطائلة التي يُنفقها المجلس على المحامين فقط ليسلبنا وظائفنا، لكننا نشعر بالأمل بعد جلسة الاستماع".

في 10 شباط/فبراير عام 2023، أبطلت المحكمة قرار بلدية إدنبرة بحظر نوادي التعري. وخلصت إلى أنّ المجلس قد استند إلى عواملٍ ليست ذات صلة عند اتخاذ قراره، وأنّ القرار شكّل انتهاكًا لحقوق عاملات الجنس في احترام حياتهنّ الخاصة والعائلية. وصرّح اتحاد العاملات في الجنس عقب القرار: لا يمثل هذا انتصارًا كبيرًا فقط لعاملات نوادي التعري في إدنبرة، اللواتي لم يعدنّ مهدداتٍ بفقدانٍ جماعي قسري لوظائفهنّ في ظل الركود، بل هو أيضًا انتصارٌ لحقوق العاملات في هذا القطاع في عموم بريطانيا".

إقرار الحقائق لصالح الأفراد والمجتمعات

قبل أن تُصدر المحاكم قراراتها، يتعيّن عليها أولًا أن تُجري ما يُعرف "بتقصّي الحقائق"، أي أن تُقرر ما هي الحقيقة التي ستُبنى عليها تلك القرارات. وتشمل عملية التقاضي عددًا من الإجراءات والقواعد والممارسات التي تُسهّل الوصول إلى الحقيقة في النزاع القانوني.

تتمتع المحاكم بصلاحيات التحقيق وتقصّي الحقائق. كما يمكنها مراجعة مدى كفاءة وعدالة التحقيقات التي تُجريها هيئات عامة أخرى. ولها أن تأمر بالكشف عن وثائق خاصة أو داخلية، وإتاحتها للمحكمة أو للأطراف المعنية في القضية بما يضمن تحقيق العدالة. كما أن من يُدلي بمعلومات أمام المحكمة يجب عليه أن يُقسم على صحة ما يُقدّمه، ويلتزم "بقول الحقيقة كاملة ولا شيء غير الحقيقة". وغالبًا ما يُقابل الكذب أمام المحكمة بعقوبات صارمة. وتمتلك المحاكم كذلك صلاحية إلزام الأفراد على الإدلاء بشهاداتهم أمامها.

وغالبًا ما تكون جلسات المحاكم علنية، مما يُعزّز شفافية الإجراءات وكذلك الحقائق المعروضة أمام القضاء. علاوة على ذلك، فإن القرارات التي تصدر عنها تُنشر على نطاق واسع وتكون متاحة للجمهور. وتتضمن هذه القرارات النتائج الرسمية التي توصلت إليها المحكمة بشأن الوقائع–أو الحقيقة– في القضية المنظورة.

وتعني هذه العوامل كلها أن المحاكم يمكن أن تكون أداةً قويةً للحصول على اعترافٍ رسمي بحدوث ضررٍ، أو بوجود قضيةٍ معينة، أو بوقوع واقعةٍ بعينها. وقد تُفضي إلى كشف وقائعٍ تم إنكارها أو التستر عليها سابقًا. وإنّ هذا الإثبات أو الاعتراف هو ما يسعى إليه بعض الأشخاص من خلال التقاضي أمام المحاكم، لأنفسهم ولمجتمعاتهم.

دراسة حالة :

قانون إيلا: إرث من أجل هواء نقي

وُلدت إيلا روبرتا أدو-كيسي-ديبرا في عام 2004، في جنوب شرق لندن. كانت طفلة مفعمة بالحيوية، تحب الرياضة والإبداع، وكانت تحلم بأن تُصبح طبيبةً في خدمة الإسعاف الجوي. وقبل أن تُكمل عامها السابع بقليل، بدأت أعراض الربو بالظهور عليها. وتبع ذلك سنواتٍ من تدهور الحالة الصحية، تخللتها نوباتُ سعالٍ حادة وحالات إدخال متكررة إلى المستشفى.

في 15 شباط/ فبراير عام 2013، وبعد ثلاثة أسابيع فقط من عيد ميلادها التاسع، توفيت إيلا جراء نوبة ربو قاتلة. ولم يُذكر في أيّ وقت أنّ تلوث الهواء قد يكون عاملًا محتملًا مرتبطًا بمرضها أو وفاتها. فقد جاء في شهادة الوفاة الأصلية أنها تُوفيت بسبب "فشل حاد في الجهاز التنفسي". غير أن والدتها، روزاموند، بدأت تُجري أبحاثًا خاصة بها، واكتشفت أن الطريق الدائري الجنوبي المزدحم بالقرب من محل سكنهم كان يحتوي على مستويات غير قانونية من ثاني أكسيد النيتروجين الناتج عن حركة المرور. وكان طبيب مختص في أمراض الجهاز التنفسي قد اطلع على السجلات الطبية لإيلا وتوصل إلى استنتاج مماثل، معتبرًا أنّ التلوث كان عاملًا مساهمًا في وفاتها.

قررت روزاموند بعد ذلك رفع دعوى تطالب بفتح تحقيقٍ قضائي جديد في وفاة إيلا. والتحقيق القضائي هو إجراء تقوده المحكمة بهدف التحقق من سبب وفاة شخصٍ ما، وتُجرى عادة من قبل قضاةٍ مختصين يُعرفون باسم "قضاة التحقيق بالوفيات". وفي كانون الأول/ديسمبر عام 2020، وُجد في التحقيق الجديد الذي تناول دور تلوث الهواء في وفاة إيلا أنّ "إيلا تُوفيت بسبب نوبة ربوٍ أسهَم في حدوثها التعرض المفرط لتلوث الهواء". وخلص التحقيق إلى أنّ إصابة إيلا بالربو، وكذلك تفاقم حالتها، كانا ناجمين عن المستويات غير القانونية من ثاني أكسيد النيتروجين والجسيمات الدقيقة الناتجة عن انبعاثات المركبات. كما أُقرّ خلال التحقيق أنّ والدة إيلا، روزاموند، لم تتلقَّ أي تحذير بشأن مخاطر تلوث الهواء الصحية أو دوره في تفاقم حالة الربو.

وقد كانت هذه المرة الأولى في التاريخ القانوني التي يُعترف فيها بتلوث الهواء كسببٍ مباشرٍ للوفاة، ويُدرج رسميًا في شهادة الوفاة. وتواصل روزاموند اليوم حملتها للمطالبة بإقرار "قانون إيلا"، الذي قُدّم إلى البرلمان البريطاني في أيار/مايو عام 2022، والذي يهدف إلى ترسيخ الحق في هواء نقي في المملكة المتحدة.

ضمان التزام الأفراد والجهات بواجباتهم القانونية

يُعدّ التقاضي وسيلةً أساسية لمساءلة أصحاب السلطة عن التزاماتهم وواجباتهم بموجب القانون. ففي بعض الأحيان، لا تكون المشكلة في القانون ذاته، بل في عدم تطبيقه أو تنفيذه على النحو الصحيح. يمكن للمحاكم أن تُلزم من يخالف القانون باتخاذ إجراءاتٍ معينة أو الامتناع عنها، بما يضمن امتثاله لواجباته القانونية. وبعبارةٍ أخرى، يُشكّل التقاضي أداةً محورية لضمان سريان القانون وتنفيذه، والتأكد من أنّ أصحاب السلطة لا يفلتون من المساءلة أو يتنصلون من الالتزامات المفروضة عليهم بمقتضاه.

تشكيل ملامح القانون وتوجيه مسارات تطبيقه

ينبغي للقوانين أن تكون ميسّرة الفهم، مصاغةً بوضوحٍ ودقة، بما يمكّن الأفراد من تنظيم سلوكهم وفقًا لما تقرّره. ويُفترض أن تتيح هذه القوانين للأشخاص أن يتبيّنوا، بدرجة كافية من اليقين، العواقب القانونية المترتبة على مخالفتها. ومع ذلك، فإنّ القوانين لا يمكن أن تُحيط بكل سيناريو محتمل قد ينشأ، وهو ما يقتضي وجود قدرٍ من المرونة وقابليةِ التأويل عند تطبيقها على حالاتٍ بعينها. وفي ظل هذه المرونة الملازمة للنصوص القانونية، يصبح من الممكن اللجوء إلى القضاء لدفع المحاكم نحو تبنّي تفسيراتٍ أكثر عدالةٍ لمضامين القانون، تفسيراتٍ تكفل احترام الحقوق وضمان العدالة في تطبيق القانون مستقبلًا.

دراسة حالة :

الأماكن المجتمعية: التصدي لأطماع شركات التطوير العقاري

في عام 2017، باعت إحدى السلطات المحلية في بلدةٍ تُدعى "شروزبري" بالمملكة المتحدة جزءٍ من متنزّه عام إلى شركة خاصة، لبناء 15 وحدةً سكنيةً فاخرة على تلك الأرض. وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا المتنزّه كان قد مُنِح للمجتمع المحلي قبل نحو مئة عام كمساحةٍ للترفيه والاستخدام العام. وعندما تم بيع جزءٍ منه، لم يُستشر المجتمع المحلي، كما لم تُعلن السلطة عن عملية البيع، وهو ما يُعد انتهاكًا للقوانين واللوائح المحلية الخاصة بالحكم المحلي.

رفع مجموعة من السكان المحليين دعوى قضائية إلى المحكمة بين عامي 2017 و 2023، وصلت في نهايتها إلى المحكمة العليا في المملكة المتحدة، وهي أعلى هيئةٍ قضائيةٍ في البلاد. وقد قضت المحكمة العليا بأنّ عملية البيع تمت بصورةٍ غير قانونية، وأبطلت التصريح الصادر ببناء المساكن الخاصة على الأرض محل النزاع. وصرّحت السلطة المحلية لاحقًا بنيّتها إعادة الأرض إلى الملكية العامة.

دراسة حالة :

توضيح الغموض القانوني: سدّ الثغرات البيروقراطية في الحصول على السكن

في أيرلندا، كان يتعين على الأفراد المحتاجين إلى دعم سكني اجتماعي أن يتقدموا بطلباتهم إلى السلطة المحلية التي يُعتبرون مقيمين فيها إقامةً "اعتيادية". وفي عام 2016، تقدمت أسرة من مجموعة الرُّحَّل بطلب إلى السلطة المحلية لإدراجها ضمن قائمة المستفيدين من السكن الاجتماعي. وقد رُفض طلبهم، وادعت السلطة أنّ أفراد الأسرة غير مقيمين عاديين" في المقاطعة، لأنها "تسكن بطريقة غير قانونية في قافلةٍ على أرضٍ خاصة". وبعبارةٍ أخرى، كانت السلطة تُفسّر مصطلح "محل إقامة دائم" باعتباره يتضمن شرطًا إضافيًا هو أن تكون الإقامة "قانونية" أو "مشروعة".

وقد نظرت لجنة (Workplace Relations Commission)– وهي هيئةٌ حكوميةٌ مختصةٌ بحقوق العمل والعلاقات المهنية – في هذه الحالة، وانتهت إلى أن "قضية قانونية الإقامة لم يرد ذكرها في نص القانون، وإن إدراج هذا الشرط الإضافي يُشكّل في نظر اللجنة أثرًا غير متناسب يطال أفراد مجتمع الرُّحَّل، وبالتالي يُعد تمييزيًا. وعليه، قضت اللجنة بمنح الأسرة تعويضًا ماليًا، وأصدرت توجيهًا بمراجعة السياسة المعتمدة وإزالة قيد "القانونية" عند تفسير مصطلح "محل إقامة دائم".

إرساء واستحداث حقوق فردية جديدة

تُقر القوانين بالحقوق القانونية، وهي مصالح أو استحقاقات معيّنة يحميها القانون. وهذا يعني أنها تمنح الأفراد حق واجب التنفيذ قانونًا إذا ما انتهك الآخرون تلك الحقوق. ويمكن أن تتعلّق هذه الحقوق بمجالات متعددة من الحياة الفردية أو المجتمعية، مثل العمل، أو المعاملات التجارية، أو الملكية. وتُعدّ حقوق الإنسان شكلًا من أشكال الحقوق القانونية التي تهدف تحديدًا إلى حماية الحريات الأساسية التي يتمتع بها كل إنسان، مثل الحق في الحياة، والحق في عدم التمييز، والحق في التعليم.

وعندما تنظر المحاكم في قضايا تتعلق بحقوق الأفراد، تُتاح لها فرصة توضيح نطاق هذه الحقوق وطبيعتها. وقد يؤدي ذلك إلى تعزيز مكانة الأفراد وحقوقهم بموجب القوانين السارية. ومثال على ذلك، أن يُفسَّر "الحق في الزواج" على نحو لا يقتصر على الأزواج العاديين المغايرين من الجنسين.

وفي بعض الحالات، يمكن أن تضطلع المحاكم بدور أكثر ابتكارًا يتمثل في إرساء حقوقٍ "جديدة"، أي الاعتراف بوجود حقوقٍ لم يكن يُعتقد مسبقًا أنها قائمة، أو كان هناك غموضٌ بشأنها أو افتراضٌ بغيابها.

وتقوم المحاكم بذلك من خلال إدراج الحقوق ضمن نصوص قانونية قائمة. فعلى سبيل المثال، فسّرت المحاكم في الهند التزام الحكومة بموجب الدستور "إلى رفع مستوى التغذية ومستوى المعيشة وتحسين الصحة العامة" على أنه يتضمن "الحق في الغذاء". وفي أيرلندا، اعترفت المحاكم بأنّ "الحق في العمل" يُشكّل حقًا شخصيًا مكفولًا بموجب الدستور الأيرلندي، على الرغم من عدم النص عليه صراحة.

دراسة حالة :

الاعتراف بالحق في بيئة سليمة

تتمتع محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان بصلاحية إنفاذ الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان بحق الدول الأطراف في تلك الاتفاقية. ورغم أنّ الاتفاقية لا تتضمن أي إشاراتٍ صريحة إلى المناخ أو البيئة، فإنها تُلزم الحكومات باتخاذ التدابير الكفيلة "بتحقيق الإعمال الكامل للحقوق الضمنية في المعايير الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والعلمية والثقافية" السائدة في المنطقة.

وفي سلسلة من الأحكام القضائية، اعترفت المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان بأن هذا النص يشمل "الحق في بيئة سليمة". وقد بيّنت المحكمة أن هذا الحق لا يحمي الأفراد فحسب، بل يشمل أيضًا مكوّنات البيئة ذاتها–من غابات وبحار وأنهار وغيرها من المعالم الطبيعية–باعتبارها مصالح قانونية في ذاتها. وبكلمةٍ موجزة، فقد أدرجت المحكمة هذا الحق من الاتفاقية الأمريكية، رغم أنه لم يُذكر فيها نصًّا.

إلغاء القوانين الجائرة

بوسع بعض المحاكم أن تُبطِل أو تُلغِي قوانين أو لوائح نافذة إذا ثبت أنها تُخالف قانونًا أعلى أو أسمى منها في التدرج القانوني. ويعني ذلك أن القانون غير المتوافق يُصبح، بحكم القرار القضائي، لاغٍ. وقد يحدث ذلك، على سبيل المثال، إذا ثبت أن القانون يتعارض مع القانون الدولي، أو قانون حقوق الإنسان، أو مع نصوص الدستور الوطني.

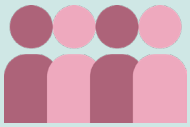

دراسة حالة :

إبطال قانون معادٍ للإسلام في إيطاليا

في عام 2015، أُقرّ في إيطاليا قانونًا عُرف لاحقًا باسم "قانون مناهضة المساجد". وقد فرض هذا القانون مجموعةً معقّدةً من المتطلبات والإجراءات الخاصة ببناء دور العبادة والمعابد التي لا تتبع الكنيسة الكاثوليكية. وقد صدر هذا القانون في واحدةٍ من أكثر المناطق الإيطالية كثافةً سكانية، وكان له أثرٌ مباشرٌ في جعل بناء المساجد في تلك المنطقة أمرًا شبه مستحيل.

وقد رُفعت دعوى ضد هذا القانون أمام المحاكم الإيطالية، ووصلت إلى أعلى هيئة قضائية في البلاد، وهي المحكمة الدستورية. وقد رأت المحكمة أن "قانون مناهضة المساجد" غير دستوري، أي أنه يُخالف المبادئ التي ينصّ عليها الدستور الإيطالي. ومن بين المبادئ التي ثبت انتهاكها: حرية الدين، ومبدأ المساواة في حرية الدين وممارسة الشعائر الدينية. وبناءً على ذلك، أُبطِل القانون تلقائيًا، ولم يعد بإمكان المحاكم أو السلطات الإيطالية تطبيقه، إذ أصبح بلا أي أثر قانوني بعد نشر قرار المحكمة.

كشف أوجه القصور في القوانين أو الممارسات القائمة

يمكن للدعاوى القضائية أن تكشف عن ثغرات أو أوجه قصور أو قيود موجودة في القوانين أو السياسات الراهنة. ويُمكن للتقاضي أن يُلزم السلطات المختصة باتخاذ إجراءاتٍ لمعالجة هذه المواضع التي يعتري القانون فيها النقص أو القصور.

في إطار قانون حقوق الإنسان، على سبيل المثال، تُلزم الحكومات باتخاذ إجراءات لضمان احترام وحماية حقوق جميع الأفراد. ويشمل ذلك اتخاذ تدابير تشريعية، وتبني قوانين وسياسات مناسبة لحماية حقوق الإنسان. وعندما لا تُتخذ مثل هذه الإجراءات، يمكن اللجوء إلى المحاكم لكشف أوجه القصور هذه وإلزام الحكومة باتخاذ إجراءات لتصحيحها. وفي الحالات التي لا تمتلك فيها المحاكم مثل هذه الصلاحيات، قد يكون بإمكانها المطالبة بإلغاء القوانين أو تعديلها. ومع ذلك، يتطلب ذلك من المشرّعين اتخاذ إجراءات لإحداث هذا التغيير في القانون، إذ لا تملك المحاكم السلطة للقيام بذلك مباشرةً.

دراسة حالة :

العدالة للأشخاص ذوي الإعاقة خلال أزمة صحية: تحميل الحكومة الألمانية المسؤولية

خلال جائحة كوفيد19-، تعرضت أنظمة الرعاية الصحية في مختلف أنحاء العالم لضغوطٍ هائلةٍ. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع خطر لجوء مقدّمي الرعاية الصحية إلى "الفرز الطبي"، وهو إجراءٌ يُحدّد من خلاله من ينبغي إعطاؤه أولويةً في الحصول على الرعاية الطبية عند ندرة الموارد.

في هذا السياق، تقدّم تسعة أشخاصٍ من ذوي الإعاقات بشكوى أمام القضاء الألماني، مؤكدين أنّ غياب أي تشريعٍ أو توجيهٍ رسمي ينظم إجراءات الفرز الطبي يترك الأشخاص ذوي الإعاقات عرضةً للتمييز والإقصاء. وقد أيّدت المحكمة الدستورية الاتحادية هذه الحجة، وأمرت البرلمان الألماني بسنّ تشريعاتٍ واضحةٍ تنظم عمليات الفرز الطبي بما يضمن حماية حقوق ذوي الإعاقة.

واستندت المحكمة في قرارها إلى أنّ قوانين المساواة القائمة لم تكن كافيةً لحماية الأشخاص ذوي الإعاقات في السياق الخاص بوحدات العناية المركزة، مما يستوجب تدخلًا تشريعيًا مباشرًا لمعالجة هذا القصور وضمان الحماية الفعلية لهذه الفئة.

توسيع نطاق الوصول إلى العدالة

يوفر التقاضي فرصة للأفراد لممارسة حقوقهم، والطعن في مظاهر التمييز، ومساءلة أصحاب القرار عن أفعالهم غير القانونية. وقد يشكل أحيانًا المسار الوحيد المتاح لتحقيق العدالة في غياب البدائل. ومع ذلك، فإنّ هذه المسارات لا تخدم العدالة حقًا إلا إذا كانت متاحة للجميع على قدم المساواة.

وتضطلع المحاكم بدورٍ مهم في توسيع نطاق الوصول إلى العدالة وضمان معالجة الانتهاكات القانونية. وتمتلك المحاكم صلاحية القيام بذلك من خلال تعديل إجراءاتها وآلياتها الإجرائية الخاصة بتطبيق العدالة. ويمكن استدعاء المحاكم لإزالة الحواجز التي تحول دون إنصاف الأفراد أو المجتمعات الذين يلجؤون إليها.

ومن الأمثلة على ذلك، إعادة النظر في نوعية أو كمية الأدلة المطلوبة من الأفراد أو المجتمعات قبل أن يُسمح لهم بتقديم ادعاءات يصعب إثباتها بطرقٍ تقليدية. ويشيع ذلك على وجه الخصوص في قضايا التمييز، حيث تكون الأدلة إما غير موجودة، أو يصعُب جمعها، أو تقع في حيازة أطراف تملك السلطة الكاملة على الوصول إليها.

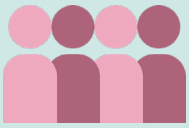

دراسة حالة :

العدالة في قضية تمييز في بلجيكا: مطالبة للاعتراف بالأدلة الصوتية

في عام 2022، سمحت إحدى المحاكم البلجيكية لمُدعيةٍ بتقديم تسجيلٍ صوتي كدليلٍ في دعوى تتعلق بالتمييز في العمل. وقد احتوى التسجيل على محادثةٍ بينها وبين صاحب العمل، الذي عرض عليها عقد عملٍ جزئي (بدلًا من عقد بدوامٍ كامل)، معللًا ذلك بكونها ستصبح أمًّا. وكان صاحب العمل يجهل أن المحادثة كانت تُسجل.

وفي قرارها بقبول هذا الدليل، صرّحت المحكمة البلجيكية بأن: "مسألة الإثبات تُشكّل عقبةً كبيرةً أمام ضحايا التمييز، لأنَّ مرتكبي التمييز غالبًا لا يتصرفون عادةً بشكلٍ علني. وأنّ الاعتراف بالتسجيلات بوصفها دليلًا قضائيًا من شأنه أن يُعزز فاعلية حقوق ضحايا التمييز".

مكن أيضًا دعم الوصول إلى العدالة عن طريق توعية المحاكم في أثناء عملية التقاضي. لا سيّما عبر كشف أوجه الظلم العنصري والاجتماعي والاقتصادي الكامنة في إجراءات المحاكم وقراراتها. من شأن ذلك أن يجبر المحاكم على مواجهة الديناميكيات الظالمة المتجذّرة في أنظمتها، ويدفعها إلى اتخاذ خطواتٍ نحو التغيير اللازم لمعالجة هذه القضايا النظامية.

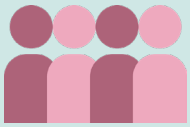

دراسة حالة :

مواجهة العنصرية ضد السود في نظام العدالة الجنائية الكندي

في عام 2014، أُحيلت قضية جنائية لرجل أسود يبلغ من العمر 22 عامًا في مدينة تورنتو بكندا، بتهمة حيازة سلاح ناري. وقد شكّلت هذه القضية بداية لمسار طويل من العمل القانوني والنشاط الحقوقي الهادف إلى تسليط الضوء أمام المحاكم الجنائية على العلاقة بين العنصرية الممنهجة بحق السود وأحكام العقوبات الجنائية. في مرحلة النطق بالحكم، عُرض تقريرين على المحكمة الجنائية: أحدهما بشأن العنصرية ضد السود في المجتمع الكندي، والآخر يتناول الخلفية الشخصية للمتهم. وقد هدفت هذه التقارير إلى تقديم سياق أوسع عن التمييز والصدمة العنصرية، ودعت المحاكم إلى الاعتماد عليها لفرض حكمٍ أقصر.

وبعد دراسة التقريرين، قضت المحكمة بعقوبةٍ مخففةٍ، وصرحت بأن وجود مثل هذه التقارير سيكون "مفيدٌ جدًا" في كل مرة يُحكم فيها على شخص أسود. وعندما نُقض الحكم أمام محكمة أعلى درجة، أبدت هذه المحكمة عدم اتفاقها مع مدة العقوبة التي صدرت، لكنها أقرت بضرورة أن تأخذ المحاكم بعين الاعتبار أثر العنصرية الممنهجة بحق السود على المُتهم، إذا وُجد "صلة ما" بين هذه العنصرية وظروفه الخاصة. كما أوضحت المحكمة أنه لا يلزم وجود "علاقة سببية مباشرة" بين الجريمة وآثار العنصرية الممنهجة بحق السود حتى يُؤخذ الأمر بعين الاعتبار.

ورغم أنّ هذه النتيجة لا ترقى إلى مستوى إصلاحٍ جذري لنظام عدالةٍ جنائية قائم على التمييز العنصري، إلا أنها حثت المحاكم على تبنّي مقاربةٍ أكثر عدالة، وإلى التأمل في جذور التمييز العنصري الكامنة في القضايا المعروضة عليها.

وقد استهلت المحكمة العليا حكمها بالعبارات الآتية:

"لا شك أن العنصرية ضد السود، بما في ذلك العنصرية العلنية والمنهجية، كانت ولا تزال واقعًا قائمًا في المجتمع الكندي، لا سيما في منطقة تورنتو الكبرى. ويظهر هذا الواقع في العديد من المؤسسات الاجتماعية، وعلى وجه الخصوص في نظام العدالة الجنائية. ومن الجلي أيضًا أن للعنصرية ضد السود آثارًا عميقةً وخبيثةً على من يُجبرون على تحملها يوميًا. ولا بد من الاعتراف بهذه العنصرية، ومواجهتها، والحد منها، وفي نهاية المطاف، القضاء عليها."

تهيئة الظروف الداعمة لحملات المجتمعات والنشاط الاجتماعي

قد يسهم التقاضي أيضًا في دعم حملات المجتمعات ومقاومتها بطرق غير مباشرة. فقد تهدف بعض الدعاوى إلى تحسين البيئة والظروف اللازمة لتمكين المجتمعات من ممارسة أعمالها في المناصرة والحملات الحقوقية.

فعلى سبيل المثال، يمكن استخدام التقاضي للطعن في أشكال القمع الموجهة ضد بعض أنواع النشاط المدني، أو القيود المفروضة على نشر المعلومات المتعلقة بحقوق الأفراد، أو تخفيضات التمويل التمييزية التي تُصعّب تنفيذ عمل الحركات الاجتماعية. وقد يكون من الاستراتيجيات المدروسة البدء بقضايا تهدف في الأساس إلى تعزيز قوة المجتمع، ليصبح في وضعٍ أقوى وأكثر صمودًا يسمح له بخوض نضالاتٍ أطول أمدًا أو تطوير استراتيجيات أكثر تعقيدًا في المستقبل.

دراسة حالة :

المطالبة بالاعتراف: ضغط من نشطاء البيئة في أوكرانيا

في تموز/يوليو عام 2000، اجتمع أربعة أفرادٍ مهتمون بحماية البيئة المحلية لتأسيس مجموعةٍ، وسعوا إلى تسجيلها كجمعيةٍ تحت اسم "اللجنة المدنية لحماية المناطق الطبيعية البرية (الأصيلة) في بيريزنيكي". غير أن السلطات رفضت تسجيل الجمعية بحجة أن نظامها الداخلي لم يُعد وفقًا للقانون الوطني، على سبيل المثال، لأنها لم تقيّد نشاطها بمنطقة بيريزنيكي وحدها.

رفع الأفراد الأربعة دعوى أمام المحاكم الأوكرانية، ثم أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. وفي هذه الأثناء، حلوا الجمعية وأوقفوا أنشطتها. وقد رأت المحكمة الأوروبية أنه لا يوجد مبررٌ للقيود التي فرضتها أوكرانيا على تسجيل الجمعيات، وصرّحت بأن القانون المنظّم لتسجيل منظمات المجتمع المدني كان غامضًا، ويمنح السلطات صلاحياتٍ تقديريةٍ مفرطة. وخلصت المحكمة إلى وجود انتهاكٍ لحق الأفراد في حرية تكوين الجمعيات.

وبعد صدور القرار، أعلنت السلطات الأوكرانية أنه بإمكان الأفراد التقدم بطلبٍ جديد لتسجيل الجمعية، وإعادة النظر في القرارات السابقة المتعلقة بها. وبعد مرور خمسِ سنوات، عدلت السلطات الأوكرانية القانون الخاص بالجمعيات المدنية في أوكرانيا، مما ساعد على إلغاء القيود الإقليمية المفروضة على أنشطة الجمعيات.

ملخص عما يمكن أن يحققه التقاضي الاستراتيجي

بإمكان التقاضي الاستراتيجي تحقيق ما هو أبعد من حث المحكمة إلى إصدار قرار في شكوى قانونية؛ فبوسعه أن يكون أداة فعّالة لإحداث التغيير من خلال رفع الوعي العام، ودعم الحملات والمطالبات المجتمعية، وبناء الحركات، وتعديل القوانين والإجراءات القانونية أو التأثير فيها، ومساءلة أصحاب السلطة والنفوذ.

لقد بات واضحًا ما يمكن أن يفعله التقاضي. لكن السؤال الآن هو: كيف يمكن استخدامه لتحقيق نتائج تخدم العدالة؟

الفصل الثالث:

كيف يُمكن استخدام التقاضي الاستراتيجي؟

كيف يُمكن استخدام التقاضي الاستراتيجي؟

يتمثل الاستخدام الاستراتيجي للتقاضي في التخطيط لكيفية تعزيز الشكاوى القانونية المختلفة لبعضها البعض والعمل بشكلٍ متكامل مع غيرها من الاستراتيجيات لتحقيق التغيير المنشود. نادرًا ما تُشكّل الشكوى القانونية الواحدة أو القضية المفردة الحل الجذري لإحداث التغيير المطلوب، إلا أنها قد تُشكّل لبنة في عمليةٍ أشمل وأطول أمدًا لتحقيق التغيير الجذري.

تستندُ استراتيجية التقاضي إلى منهجية العمل العكسي انطلاقًا من المشكلة، بدءًا من الجوهر الذي يحتاج للتغيير. في معظم الحالات، يكون حجم التغيير المطلوب كبيرًا لدرجة يعجز عن تحقيقه إجراء واحد. هنا تبرز أهمية استراتيجية التقاضي التي تقوم على تجزئة التغيير المنشود إلى أهدافٍ أصغر وأكثر قابلية للتحقيق يمكن المطالبة بها عبر سلسلةٍ من الإجراءات القانونية. وقد تتراكم هذه الإجراءات القانونية أو تتكامل مع بعضها البعض، دافعةً بالمجتمع قُدمًا نحو التغيير الشامل المنشود.

دراسة حالة :

الحق في الحياة: توظيف التقاضي لدحر عقوبة الإعدام

يُوصَف استخدام التقاضي في إطار حركة إلغاء عقوبة الإعدام في الولايات المتحدة بأنه نهجٌ قائمٌ على "التدرج الاستراتيجي". فبدلًا من التقدّم منذ البداية بدعوى تطعن في دستورية عقوبة الإعدام بشكلٍ عام – وهو أمرٌ لم يكن القضاء الأمريكي مهيّأً لقبوله قانونيًا في المراحل الأولى من مسار التقاضي – اُعتمد مسارٍ طويل الأمد تدرّج في التحديات القانونية المطروحة.

فمن خلال الطعن في مظالم جزئيةٍ على مدى سنوات، أُتيح للمحاكم النظر في مختلف أوجه السياسات المتعلّقة بعقوبة الإعدام بصورةٍ تدريجيةٍ، دون أن تواجه بالمطالبة الحاسمة باتخاذ موقف مبدئي وشامل بشأن مدى دستورية العقوبة من حيث الأصل.

وقد بدأت القضايا القانونية بالطعن في تنفيذ الإعدام بحق الأحداث والأشخاص ذوي الإعاقة. ثم تطرقت قضايا أخرى إلى الطعن في العقوبة الإلزامية بالإعدام، أو في التناقضات داخل المنظومة القانونية، مثل المفارقة في أن من يقرّ بذنبه في جريمة قتل مشددة لا يُحكم عليه بالإعدام، بينما يواجه هذه العقوبة من يُصر على إنكار التهمة ويُدان. كما جرت ملاحقاتٍ قانونيةٍ ضد ما يُعرف "بظاهرة طابور الإعدام"، أي الأذى النفسي والإنساني الذي يلحق بالسجناء المنتظرين تنفيذ الحكم بحقهم، والذين يُحتجزون في ظروف قاسية وممتدة زمنيًا. كذلك تمّت مقاضاة أساليب الإعدام المختلفة، مع التركيز على الطعن في الوسائل التي تُعدّ على نحو خاصٍ لا إنسانية وقاسية.

وفي ولاية واشنطن، في العقد الثاني من الألفية أُجريت بحوثٍ على قضايا الإعدام داخل الولاية. وكشفت النتائج أنّ احتمال الحكم بالإعدام على شخص من أصولٍ إفريقية كان أعلى بأربع مرات مقارنةً بأشخاص من أعراقٍ أخرى. وقد استُخدمت هذه النتائج كدليلٍ في دعوى رُفعت أمام المحكمة العليا لولاية واشنطن، التي قضت في عام 2018 بعدم دستورية قانون عقوبة الإعدام في الولاية، واعتبرته قانونًا يُطبَّق بشكلٍ تعسفي ويتسم بالتمييز العنصري.

ومع ذلك، لم تتخذ المحكمة موقفًا عامًا بشأن ما إذا كانت عقوبة الإعدام غير دستورية في جميع الأحوال. وقد استمر المسار التراكمي للحملة المناهضة للعقوبة إلى أن صدر قانونٌ رسمي في ولاية واشنطن عام 2023 يقضي بإلغاء عقوبة الإعدام نهائيًا.

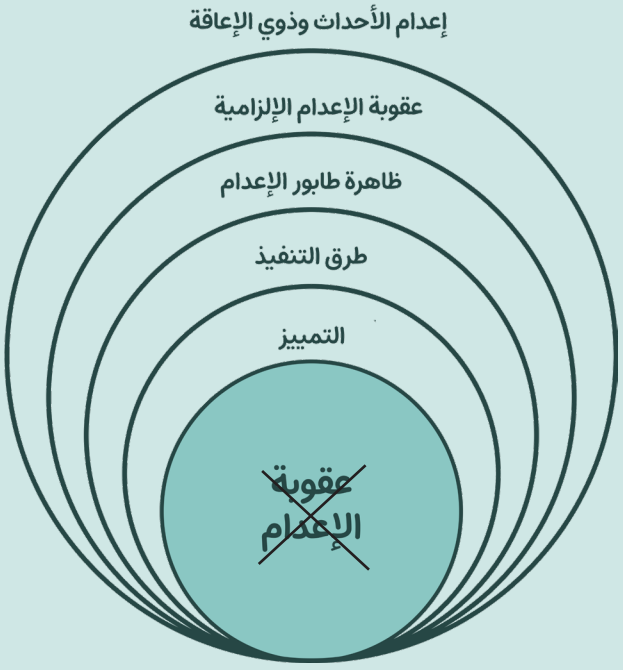

التفاعل مع أنواع القضايا القانونية المختلفة: الجنائية، والمدنية، والقانون العام

في معظم الأنظمة القانونية، تُصنّف القوانين إلى ثلاثة أنواعٍ رئيسة، يؤدي كل منها وظائفٌ مختلفةٌ لكنها متكاملة في خدمة المجتمع. وهذه الأنواع هي:

١. القانون الجنائي

يُعنى هذا النوع من القوانين بالحفاظ على استقرار المجتمع وسلامته. وتقوم فلسفته على أنّ انتهاك هذا القانون يُعد إيذاءً أو ضررًا موجّهًا إلى المجتمع بأسره، لا إلى فردٍ بعينه. ويُقابل خرق هذه القوانين بعقوبةٍ أو جزاءٍ تفرضه المحاكم، وقد تتراوح هذه العقوبات بين الغرامات المالية أو الحرمان من بعض الحقوق، وصولًا إلى السجن. ويشمل القانون الجنائي جرائم مثل القتل أو الاعتداء، كما يشمل الجرائم "غير العنيفة" مثل الفساد، أو الاحتيال، أو غسل الأموال.

٢. القانون المدني

يتعلق هذا النوع من القوانين بتنظيم المنازعات بين الأفراد أو الكيانات الخاصة. ويهدف في جوهره إلى تعويض الشخص المتضرر عن الأذى أو الخسارة أو الضرر الذي ألحقه به طرفٌ آخر. فعلى سبيل المثال، إذا أخلّ شخص باتفاقٍ قانوني مُلزِم مع شخصٍ آخر، أو إذا تسبّب بضرر لممتلكاته نتيجة فعلٍ غير جُرمي – كما في حالة حادث سير – فإنّ القانون المدني هو الذي يُنظّم سُبل المطالبة بالتعويض. وتُرفع القضايا المدنية من قبل الأفراد أو الكيانات الخاصة ضد أطراف أخرى من ذات الصفة، بخلاف القضايا الجنائية التي تُقيمها الدولة ضد الفرد

٣. القانون العام

يشمل هذا النوع من القوانين القواعد التي تنظم عمل الهيئات العامة، بما في ذلك الحكومة والمؤسسات التابعة للدولة. ويهدف القانون العام إلى ضمان تصرّف الجهات العامة بطريقةٍ قانونيةٍ، عقلانيةٍ، ومنصفةٍ، ومتناغمةٍ مع حقوق الإنسان. وتضطلع المحاكم بدورٍ محوري في مساءلة هذه الجهات وإلزامها بالمعايير التي يفرضها القانون العام.

ومن الجدير بالذكر أن القضايا الاستراتيجية قد تنطلق من أحد هذه الفروع القانونية، وقد تتبنى الاستراتيجية القضائية سُبلًا متنوعةً تجمع بين هذه القوانين في مراحلٍ مختلفة، وبأساليبٍ متعددةٍ، بغية إحداث أثرٍ ملموس وتحقيق التغيير المنشود.

القانون الجنائي

قد تنطوي بعض القضايا على جوانب من القانون الجنائي، لا سيّما حين تهدف إلى الدفع باتجاه المساءلة الجنائية لأطرافٍ يمتنعون عن الامتثال للقانون أو الإسهام في إحداث التغيير المطلوب. ويمكن أن تُشكّل التحقيقات أو التحريات الجنائية فرصةً لقول الحقيقة وتحقيق العدالة. كما قد تُطلب ملاحقاتٍ جنائية في حالات غياب العدالة بسبب الإفلات من العقاب، كما هو الحال في عدم معاقبة أو مساءلة ضباط الشرطة جنائيًا عن أعمال عنفٍ ضد أشخاصٍ من ذوي البشرة السوداء.

وفي معظم الدول، لا يُتاح للأفراد مباشرة الدعاوى الجنائية بأنفسهم، إذ يتولى المدعون العامون تلك الإجراءات نيابةً عن الدولة. ومع ذلك، يمكن للمجتمعات أو الجماعات أن تمارس الضغط على السلطات العامة من أجل فتح مثل هذه القضايا.

وقد تبدأ بعض القضايا بوصفها محاكماتٍ جنائيةٍ، ثم تنقلب إلى طعونٍ قانونيةٍ تهدف إلى إصلاح النظام القضائي الجنائي ذاته. فعلى سبيل المثال، قد يطعن المتهمون في عدالة تطبيق القانون الجنائي في حالاتهم، بحجة أنّه غير منصفٍ أو جائرٍ أو بحاجة إلى إصلاح.

كما قد يُقدِم بعض النشطاء عن قصد على خرق القانون ويقبلون بالاعتقال، بغرض لفت الأنظار إلى قضيةٍ معينةٍ أو كشف مظالم كامنةٍ في منظومة العدالة الجنائية. ويُعرف هذا النوع من المحاكمات بـ"محاكمات الاحتجاج".

دراسة حالة :

إسقاط إرث تجارة الرقيق: هيئة المحلفين تبرّئ المتظاهرين

في عام 2020، وبعد أسبوعين فقط من مقتل جورج فلويد، أقدم عددٌ من المتظاهرين في مدينة بريستول البريطانية على إسقاط تمثال تاجر الرقيق إدوارد كولستون، وقاموا بإلقائه في نهر أفون. أعقب ذلك إزالة ما يقارب سبعين نصبًا تذكاريًا آخر يكرّم تجّار الرقيق ورموز الاستعمار في مختلف أنحاء المملكة المتحدة.

وقد اعتُقل أربعة أشخاصٍ بتهمة إحداث أضرارٍ جنائية بسبب دورهم في إسقاط التمثال، وأُطلق عليهم لاحقًا لقب "الرباعي كولستون". وأثناء محاكمتهم الجنائية، دفع المتهمون بأن لديهم مبررًا قانونيًا لما أقدموا عليه. فقد ادّعوا أن تصرفهم كان بهدف منع جريمةٍ أخطر، هي الإخلال بالآداب العامة، حيث اعتبروا أن استمرار وجود التمثال أمرٌ مسيءٌ ومهينٌ ومثير للضيق.

كما برهنوا بأن تقاعس مجلس بلدية بريستول عن إزالة التمثال – رغم مرور ثلاثين عامًا على العرائض والمطالبات من الجالية الأفريقية الكاريبية في المدينة – يشكّل "جريمة تقصيرٍ في أداء الوظيفة العامة". وذهبوا إلى أن إدانتهم ستُعدّ انتهاكًا لحقوقهم في حرية التعبير وحرية التجمع السلمي.

وخلال جلسات المحاكمة، امتلأت قاعة الجمهور بسكانٍ محليين صفقوا عند عرض مقاطع الفيديو التي توثق الحادثة. وبعد أن استمعت هيئة المحلفين إلى هوية "كولستون"، وما الذي فعله، وكيف أخفق المجلس مرارًا في الاستجابة، ولماذا شكّل بقاء التمثال في مكانه إساءةً أكبر من إسقاطه – قررت تبرئة المتهمين الأربعة.

القانون المدني

قد تُستخدم الدعاوى الاستراتيجية أيضًا في إطار القانون المدني، وذلك من خلال السعي للفصل في نزاعاتٍ قانونيةٍ خاصة أمام المحاكم، تكون لها القدرة على إحداث تغييراتٍ أوسع نطاقًا. ويمكن أن تتخذ هذه النزاعات أشكالًا متعددة، من قضايا العمل إلى قضايا الملكية، وحماية المستهلك، والمسائل الأسرية.

دراسة حالة :

الطعن في قوانين العمل التمييزية: الاعتراف بالمعتقدات الفلسفية

في عام 2008، فُصل "تيم نيكولسون" من عمله في إحدى الشركات الكبرى العاملة في مجال العقارات السكنية في المملكة المتحدة، بحجة الاستغناء عن خدماته. وقد أكد "نيكولسون" أن سبب فصله يعود إلى تمسكه بمعتقدٍ مفاده أنّ البشرية تتجه نحو كارثةٍ مناخيةٍ وشيكةٍ. وبناءً على هذا المعتقد، امتنع عن السفر جوًا، وقلل من استهلاكه للحوم، وحرص على تحويل نفاياته العضوية إلى سمادٍ عضوي، كما شجّع الآخرين على تقليص انبعاثاتهم الكربونية.

وكان "نيكولسون" يشعر بقلقٍ بالغٍ إزاء مستقبل الجنس البشري في ظل الإخفاق العالمي في الحد من الانبعاثات الكربونية، وقد تبين أنّ معتقداته كانت محل خلافٍ مع كبار الموظفين في الشركة، الأمر الذي أدى إلى فصله من العمل.

فرفع "نيكولسون" دعوى قضائية أمام المحكمة، طالب فيها بأن يُعترف بمعتقداته بشأن تغيّر المناخ على أنها معتقدات فلسفية مشمولة بالحماية القانونية بموجب قوانين مناهضة التمييز على أساس الدين أو المعتقد الفلسفي في ميدان العمل. وقد خلصت محكمة استئناف العمل في المملكة المتحدة إلى أنّ معتقده يمكن أن يُصنّف ضمن "المعتقدات الفلسفية"، وبالتالي اعترفت بأن العاملين لا يجوز التمييز ضدهم في أماكن عملهم بسبب معتقداتهم الصادقة بشأن أزمة المناخ.

القانون العام

تشمل العديد من الاستراتيجيات القضائية استخدام القانون العام، بوصفه وسيلةً محوريةً لمساءلة أصحاب السلطة السياسية عن أفعالهم أو تقاعسهم عن الفعل.

فعلى سبيل المثال، يمكن الطعن في تصرفات الحكومة أو الهيئات العامة على أساس أنها انتهكت أو عرّضت حقوقًا محميةً بموجب الدستور للخطر. كما يمكن مقاضاة هذه الجهات عند إخفاقها في الالتزام بالقوانين الناظمة للإدارة العامة أو التشريع. ويُستخدم القانون العام أيضًا للطعن في السياسات أو القوانين التي تُعد تجاوزًا غير مشروعٍ للسلطة التشريعية.

دراسة حالة :

إنصاف ضحايا العنف الأسري

في عام 2012، أصدرت المملكة المتحدة قواعد جديدةً تتعلق بالمساعدة القانونية، وهي دعمٌ مالي تقدمه الدولة لتغطية تكاليف الاستشارة القانونية أو التمثيل القانوني في ظروفٍ معينة. وقد فرضت القواعد الجديدة قيودًا صارمةً على نوعية الأدلة المطلوبة لإثبات التعرض للعنف الأسري، كشرطٍ للحصول على هذه المساعدة في النزاعات الأسرية، بما في ذلك القضايا المتعلقة بأوامر الحماية ضد الشركاء العنيفين. ووفقًا للقواعد المستحدثة، كان يجب على الفرد أن يُثبت تعرضه للعنف الأسري خلال العامين السابقين فقط حتى يُسمح له بالحصول على المساعدة القانونية.

تولّت منظمة حقوق النساء (Rights of Women)، وهي جمعيةٌ خيريةٌ تُعنى بحقوق المرأة، لا سيما في قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي، رفع دعوى قضائية ضد هذه القواعد. وبرهنت المنظمة بأن القيود الجديدة تُقصي النساء من الوصول إلى المساعدة القانونية بطريقة غير قانونية، وتُجبر من تعرض للعنف الجسدي أو الجنسي من شركائهن على مواجهتهم في المحكمة دون أي تمثيلٍ قانوني.

وقد أجرت المنظمة بحثًا أظهر أنّ 53% من النساء المتأثرات بالعنف الأسري امتنعن عن متابعة قضاياهنّ أمام محاكم الأسرة بسبب عجزهنّ عن الحصول على المساعدة القانونية. ووجدت المحكمة أنّ قاعدة الإثبات الجديدة كانت اعتباطية، وأنها تُحبط الغرض الأساسي من المساعدة القانونية، لأنها تستثني عددًا كبيرًا من الأشخاص المتضررين من العنف الأسري. وبناءً عليه، اعتُبرت هذه القاعدة باطلة.

وبُعيد صدور الحكم، أعلنت الحكومة قواعد جديدةً تقضي بتمديد المدة الزمنية للأدلة المطلوبة من سنتين إلى خمس سنوات. ثم، وفي كانون الثاني/يناير من عام 2018، ألغت وزارة العدل كليًا شرط المدة الزمنية المفروضة على تقديم أدلة العنف الأسري من أجل الحصول على المساعدة القانونية.

مراحل التقاضي

تمر الدعاوى القضائية بعدد من المراحل والخطوات التي تُتبع عند اللجوء إلى المحاكم. ولكل مرحلة من هذه المراحل نتائجها المحتملة، كما يمكن أن تسهم بطرق مختلفة في حملات التغيير.

ويمكن تلخيص الخطوات الأساسية للتقاضي على النحو الآتي:

١. **التهديد برفع دعوى**

٢. **رفع القضية أمام المحكمة وعقد جلسات استماع**

٣. **تسوية القضية**

٤. **كسب القضية**

٥. **خسارة القضية واستئناف الحكم**

٦. **اللجوء إلى التقاضي مجددًا**

ولا يُقصد بهذه الخطوات تقديم شرحٍ تفصيلي لجميع مراحل رفع دعوى أمام القضاء، بل تهدف هذه النظرة العامة إلى إبراز أن كل مرحلةٍ من مراحل التقاضي قد تتيح فرصًا مختلفة للدفع باتجاه التغيير أو تحقيقه.

ومن المهم التأكيد على أن الشروع في التقاضي ليس أمرًا يُتخذ باستخفاف أو بشكلٍ فردي؛ لذا يُنصح بالحصول على دعمٍ قانوني من محامٍ قبل البدء في الإجراءات القضائية؛ ليرشدك خلال المراحل الخاصة بقضيتك.

التهديد برفع دعوى قضائية

تبدأ إجراءات التقاضي في العادة بقيام الطرف المتضرر بإبلاغ الطرف الآخر بنيّته رفع دعوى قضائية ضده. ويُعدّ هذا الإشعار بمثابة إنذارٍ قانوني، يمنح الطرف المُخاطَب فرصةً لتدارك الأمر وتسويته قبل اللجوء إلى المحاكم.

وفي كثيرٍ من الأحيان، يكفي مجرّد التهديد بالمقاضاة لتحفيز الطرف الآخر على التحرك أو إجراء تعديل معين. فقد يكون غافلًا عن عدم قانونية تصرفاته، أو قد يُدرك – من خلال هذا التحرك – أن ثمّة من بات واعيًا بحقوقه، مستعدًا لاتخاذ إجراءٍ قانوني، ويعمل على بناء ملفٍ قضائي ضده. وهذا الإدراك بحد ذاته قد يشكّل ضغطًا فعّالًا يدفعه إلى محاولة تفادي المواجهة القضائية.

دراسة حالة :

التهديد بمقاضاة سلسلة متاجر كبرى: اتخاذ تدابير بشأن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بعد تلويحٍ قانوني

في تموز/يوليو من عام 2022، نشرت منظمة الدفاع عن البيئة (Milieudefensie)، وهي منظمةٌ غير حكوميةٍ، دراسة تناولت خطط المناخ لدى 29 شركة كبرى تعمل في هولندا، من بينها سلسلة متاجر "ألبرت هاين". وكشفت الدراسة أنّ هذه الشركات، في مجملها، لن تتمكن من تقليص انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بأكثر من 19% بحلول عام 2030، رغم أن الحدّ الأدنى المطلوب عالميًا للحدّ من الاحترار إلى 1.5 درجة مئوية هو 45%.

وعند نشر هذه النتائج، أعلنت المنظمة أنها شرعت في "تحقيقٍ قانوني تمهيدي"، مؤكدة أن غايتها "ليست التقاضي في ذاته، بل وقف التغير المناخي الخطير"، لكنها أضافت أنها "مستعدةٌ تمامًا، وتمتلك القدرة القانونية، على رفع دعاوى جديدة متى اقتضت الضرورة".

وبعد مُضيّ ما يزيد قليلًا عن ثلاثة أشهرٍ على صدور التقرير، أعلنت شركة "ألبرت هاين" تعديل أهدافها البيئية، فرفعت نسبة تقليص انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في سلسلة التوريد من 15% إلى 45% بحلول عام 2030.

رفع دعوى قضائية وعقد جلسات استماع

يمثل رفع الدعوى القضائية الإجراء الرسمي لتقديم شكوى قانونية إلى المحكمة، يتم بعدها إخطار الشخص أو الجهة المُدعى عليها رسميًا بهذه الشكوى.

وتتضمن هذه الشكوى عرضًا منظمًا للوقائع والحجج التي تُبيّن أن القانون قد تم انتهاكه. ويمكن النظر في هذه الشكوى بمزيد من التفصيل خلال جلسات الاستماع، وهي إجراءاتٌ علنيةٌ يتم فيها التوسع في عرض الوقائع والحجج المقدّمة. ويُعد هذا المسار القانوني بحد ذاته وسيلة ضغطٍ على الطرف المُدعى عليه، إذ قد يدفعه إلى اتخاذ خطواتٍ لتسوية النزاع قبل أن تصدر المحكمة حكمها النهائي.

وقد يرجع ذلك إلى أن الطرف الآخر، بعد اطلاعه على الشكوى والأدلة المقدمة ضده، يُدرك ضعف موقفه وفرصه الضئيلة في كسب القضية. وقد يحدث أيضًا أن الطرف المُدعى عليه لم يكن على درايةٍ كاملةٍ بالوضع القانوني قبل رفع الدعوى.

دراسة حالة :

منظمة بيئية تكشف مخالفة سلطات التخطيط لأحكام القانون

في عام 2021، منحت الهيئة الأيرلندية للتخطيط تصريحًا بإنشاء طريقٍ دائري بطول 18 كيلومترًا يحيط بمدينة غالواي. وقد تقدّمت مجموعةٌ تُدعى "أصدقاء البيئة الأيرلندية" بطعنٍ قانوني ضد هذا القرار، بحجة أنّ الهيئة اتخذت قرارها دون النظر في "خطة العمل المناخي الوطنية" التي تبنتها الحكومة الأيرلندية.

وكانت الحكومة قد أعلنت عن هذه الخطة قبل أربعة أيامٍ فقط من صدور قرار الهيئة، وروّجت لها باعتبارها تهدف إلى الحد من الاعتماد على السيارات، وتعزيز وسائل النقل العام، وركوب الدراجات، والمشي، بوصفها وسائل للحد من انبعاثات الكربون.

في وقت لاحق، أشارت الهيئة الأيرلندية للتخطيط إلى أنها لن تدافع عن قرارها أمام القضاء، لأنها "لم تكن على علم بأنه قد تم اعتماد خطة العمل المناخي الوطنية لعام 2021"، إذ لم تُبلّغ رسميًا بها. وعليه، أقرت الهيئة بأن تصريحها الأصلي كان غير قانوني، وأصبح بالتالي غير نافذٍ.

تسوية القضية

خلال مجريات التقاضي، قد يُقرر الطرف المدعى عليه أن لا جدوى من الاستمرار في الدفاع عن نفسه أمام المحكمة، نظرًا لما ينطوي عليه ذلك من تكاليفٍ باهظةٍ وإجراءاتٍ تستنزف الوقت والجهد. وتميل المحاكم بدورها إلى تفضيل التسويات الودية على النزاعات القضائية، وغالبًا ما تطلب من الأطراف بذل محاولاتٍ جادةٍ للتسوية. وقد يكون التوصل إلى حلٍّ وسط خارج قاعات المحاكم سبيلًا فعّالًا لإحداث التغيير المنشود — أو التغيير المناسب في المرحلة الراهنة — بالنسبة للطرف المدعي.

وفي بيانها آنذاك، قالت المنظمة: "منذ البداية، بدا واضحًا للقاضي الذي ترأس الجلسة، ولكافة الحاضرين في قاعة المحكمة، بمن فيهم الجمهور الذي غصّت به قاعة الاستماع، أن مجلس إيلينغ كان يتحرك على أرضيةٍ هشةٍ للغاية في محاولته تبرير قراره بقطع التمويل عن منظمة [Southall Black Sisters] واستبداله بخدمةٍ عامةٍ واحدة على مستوى البلدية في مجال العنف المنزلي، تحت ذرائع "المساواة" و"التماسك الاجتماعي". كما علّق القاضي بقوله: "كما سعيتُ إلى توضيحه، فإنّ توفير خدماتٍ متخصصةٍ لمجموعةٍ عرقيةٍ من قبل جهةٍ متخصصةٍ ليس سلوكًا تمييزيًا، بل هو في جوهره يدعم أهداف المساواة والتماسك".

دراسة حالة :

نضال منظمة "SOUTHALL BLACK SISTERS" لحماية عملها الخيري: مقاضاة المجلس المحلي

منذ عام 1979، دأبت منظمة "Southall Black Sisters" على تقديم خدماتٍ متخصصةٍ للنساء من أصولٍ آسيويةٍ وأفرو-كاريبيةٍ، لا سيّما فيما يتعلق بقضايا العنف المنزلي. وفي عام 2007، كانت المنظمة تتلقى تمويلًا من مجلس بلدية إيلينغ في لندن، إلى أن أُبلغت بأن المجلس بصدد تعديل معاييره التمويلية. وصرّح المجلس حينها بأنه يتوقع من الجهات المموَّلة أن تقدّم خدماتها "لكافة الأفراد دون تمييزٍ على أساس الجنس، أو التوجه الجنسي، أو العِرق، أو الدين، أو العمر، أو الإعاقة، على أن يكونوا من سكان بلدية إيلينغ ويتعرضون للعنف المنزلي".

رفعت منظمة "Southall Black Sisters" القضية إلى المحكمة، مشددةً على أن هذا التوجه الجديد في التمويل من شأنه أن يُلحق ضررًا غير متناسبٍ بالنساء المنحدرات من أصولٍ إفريقيةٍ وآسيوية، نظرًا لاعتمادهن الكبير على الخدمات المتخصصة التي توفرها المنظمة، والتي ستُلغى تمويلاتها بموجب المعايير الجديدة. وقد انسحب المجلس من القضية في اليوم الثاني من جلسات الاستماع، ووافق على إعادة النظر في نهجه المتبع في تمويل جمعيات مكافحة العنف المنزلي.

كسب القضية

بالنسبة للكثيرين، يُقصد بكسب القضية الحصول على حكمٍ قضائي يصدر لصالحهم. أي أن المحكمة قد أقرّت بحُجَجهم وأصدرت أوامرها بناءً على ذلك. وقد يكون هذا الحكم الإيجابي في حد ذاته كفيلًا بتحقيق التغيير المنشود من خلال اللجوء إلى القضاء؛ كأن يؤدي، على سبيل المثال، إلى إلغاء قانونٍ معيّن، بحيث يُصبح غير نافذٍ أو غير قابلٍ للتنفيذ.

دراسة حالة :

مقاومة الإسلاموفوبيا: إلغاء حظر الحجاب في المدارس النمساوية

في عام 2019، أقرّت الحكومة النمساوية قانونًا يمنع التلميذات في المدارس الابتدائية دون سن العاشرة من ارتداء أي "لباسٍ ذي طابعٍ أيديولوجي أو ديني يرتبط بتغطية الرأس". ورغم أن صياغة القانون لم تُشر صراحةً إلى المسلمات، إلا أن المقصود منه وأثره العملي تمثّلا في حظر ارتداء الحجاب في المدارس الابتدائية. فعلى سبيل المثال، لم يشمل الحظر ارتداء "الكيباه" اليهودية أو "الباتكا" التي يرتديها بعض أتباع الديانة السيخية.

وقد طعنت أسرتان على هذا القانون أمام القضاء النمساوي، بدعمٍ من "الهيئة الإسلامية الرسمية في النمسا" (IGGÖ). وكانت الأسرتان تمثّلان فتاتين رغبَتا في ارتداء الحجاب في حياتهما اليومية وفي المدرسة، باعتباره تعبيرًا عن حريتهما الدينية. وقد ألغت المحكمة الدستورية النمساوية هذا الحظر، وأمرت بعدم تطبيقه. وجاء في حيثيات قرار المحكمة أنّ "الحظر الانتقائي يستهدف بشكلٍ حصري التلميذات المسلمات، ويُميز بينهن وبين باقي التلميذات والطلاب الذكور بشكلٍ تمييزي". كما أشارت المحكمة إلى أن مثل هذا الحظر "ينطوي على خطر إعاقة وصول الفتيات المسلمات إلى التعليم أو تهميشهن داخل المجتمع".

وفي أحيانٍ أخرى، قد يتحقّق التغيير كنتيجةٍ غير مباشرةٍ للحكم القضائي. فعلى سبيل المثال، قد تأمر المحكمة الجهة المدعى عليها بأن تضع جدولًا زمنيًا يُبيّن الكيفية التي ستُنفّذ بها الحكم. وبهذا الشكل، لا تُحدّد المحكمة ما هو التغيير الواجب تطبيقه بعينه، وإنما تفرض على الجهة المعنية أن تتخذ خطوات ملموسة للتنفيذ، مما يُشكّل ضغطًا قانونيًا فعّالًا عليها. وتجدر الإشارة إلى أنه، في معظم القضايا، ورغم صدور حكمٍ لصالح المدّعين، فإن العمل لا ينتهي عند هذا الحد، بل يتطلّب متابعة لاحقةً لضمان تنفيذ القرار على أرض الواقع.

خسارة القضية واستئناف الحكم

حتى في الحالات التي لا تُكلَّل فيها الدعوى القضائية بالنجاح داخل أروقة المحاكم، فقد تُفضي إجراءات التقاضي إلى أثرٍ إيجابي يخدم القضية موضع النزاع. إذ يمكن أن تُسهم الأحكام السلبية في تسليط مزيدٍ من الضوء على حجم الظلم المرتبط بمسألةٍ معينة، وتُشكّل وقودًا لحملات المناصرة. بل إنّ اللجوء إلى القضاء قد يُتخذ أحيانًا بنيّة الخسارة عمدًا، من أجل تحقيق هذا الهدف تحديدًا.

إن خسارة الدعوى قد تكون بمثابة محفّز لتحريك فاعلين وصنّاع قرارٍ آخرين ممن يملكون السلطة السياسية اللازمة لإحداث التغيير المنشود.

دراسة حالة :

خسارةٌ قضائية تؤدي رغم ذلك إلى تعديلٍ تشريعي بشأن التمييز في الأجور

كانت ليلي ليدبيتر موظفةٌ لدى شركة غودير للإطارات والمطاط طوال 19 عامًا. ومع اقترابها من سن التقاعد، اكتشفت أنها كانت تتقاضى أجرًا أقل بكثير من زملائها الذكور الذين يمتلكون خبرةً وسنوات خدمةٍ مماثلة. فتقدّمت بدعوى قضائية أمام المحاكم الأمريكية. غير أنها خسرت القضية لأسبابٍ إجرائيةٍ بحتة.

فقد اعتبرت المحكمة أن المدة الزمنية التي انقضت منذ صدور قرارات الأجور التمييزية بحقها كانت طويلةً جدًا، الأمر الذي حال – وفقًا للقواعد الإجرائية – دون نظر المحكمة في ما إذا كان هناك تمييزٌ قد وقع بالفعل.

وفي عام 2009، وهو نفس العام الذي خُسرت فيه القضية، أصدر الكونغرس الأمريكي "قانون ليلي ليدبيتر للمساواة في الأجور". وينص هذا القانون على أن المهلة الزمنية لرفع دعوى قضائية بشأن التمييز في الأجر تُحتسب من تاريخ صدور كل شيك راتبٍ جديدٍ يتأثر بذلك التمييز السابق، وليس من تاريخ اتخاذ قرار الأجر الأول. وبهذا التعديل، لم يعد بالإمكان الاستناد إلى هذه القاعدة الإجرائية لعرقلة قضايا المساواة في الأجور.

وعند خسارة القضية، تبقى إمكانية استئناف الحكم قائمة أمام المحاكم الأعلى درجة، أو حتى اللجوء إلى المحاكم الإقليمية والدولية. وتُعد هذه الوسائل فرصةً لإعادة النظر في الحكم على أساس كونه قد صدر بشكلٍ خاطئ. وقد تصل هذه الجهات القضائية العليا إلى نتيجةٍ مختلفةٍ عن تلك التي انتهت إليها المحكمة الأصلية، ما قد يؤدي إلى تحقيق نصرٍ قانوني. وتتوسع هذه الوثيقة في مواضع أخرى في مناقشة موضوعات الاستئناف والمحاكم الإقليمية والدولية.

اللجوء إلى التقاضي مجددًا

في بعض الأحيان، لا يمكن إحداث التغيير الحقيقي إلا من خلال العودة مرارًا إلى ساحات القضاء وإعادة التقاضي في نفس القضية. فبهذا الأسلوب يُعاد عرض القضية أمام المحاكم إلى أن تُتخذ خطواتٌ جادةٌ لمعالجة الخلل القائم.

وكما أن القوانين قد تُهمل من قبل أصحاب السلطة، فإن الأحكام القضائية كذلك قد تُتجاهل أيضًا في حال غياب المتابعة الجادة أو انعدام الضغط المستمر على الجهات الملزمة بالتنفيذ.

ومن شأن إعادة عرض القضية أمام القضاء أن تتيح فرصة لاستصدار تدابيرٍ قضائيةٍ إضافية، مما يعزز الضغط على الجهات المعنية لتنفيذ التزاماتها القانونية.

دراسة حالة :

العودة إلى المحكمة في قضية إدارة مكب النفايات في سلوفاكيا

افتُتح مكب نفايات في منطقة Považský Chlmec ، إقليم جيليينا في سلوفاكيا، منذ خمسينيات القرن الماضي. وقد تعرض لانتقاداتٍ حادةٍ خلال العقد الثاني من الألفية الثالثة بسبب عدم امتثاله لقوانين الاتحاد الأوروبي التي تنظم إدارة النفايات بطريقة آمنةٍ ومراقبة. فهذه القوانين تضع معايير تهدف إلى حماية صحة الإنسان والبيئة من الآثار السلبية الناتجة عن جمع النفايات ونقلها وتخزينها ومعالجتها والتخلص منها.

وقد نص القانون على ضرورة إغلاق جميع المواقع غير الممتثلة بحلول عام 2009، ما لم تُقدّم "خطة تهيئة موقع" مناسبة تُبيّن الكيفية التي سيتم بها تحقيق الامتثال لقانون مكبات النفايات في الاتحاد الأوروبي.

وفي عام 2013، قضت محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي بعدم قانونية استمرار تشغيل الموقع في Považský Chlmec دون وجود خطة تهيئةٍ للموقع. ومع ذلك، استمر تشغيل المكب لسنوات بعد صدور الحكم القضائي، وأفاد نشطاء محليون بأن تسرباتٍ من الموقع قد أدّت إلى تلوث المياه الجوفية.

وفي عام 2016، أصدرت المفتشية البيئية السلوفاكية أمرًا بإغلاق المكب وإعادة تأهيل الموقع. إلا أن هذا القرار أُهمل كذلك.

تمت إعادة القضية إلى محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي للمرة الثانية. وفي كانون الثاني/يناير 2018، خلصت المحكمة إلى أن سلوفاكيا فشلت في تنفيذ حكمها السابق، وأمرت بفرض غرامةٍ ماليةٍ مقدارها مليون يورو تُدفع دفعة واحدة، بالإضافة إلى غرامةٍ يوميةٍ قدرها 5.000 يورو عن كل يوم تأخيرٍ في تنفيذ الحكم. وبحلول كانون الأول/ديسمبر من العام نفسه، أُغلق المكب نهائيًا.

ملخص عن طريقة استخدام التقاضي الاستراتيجي

يُمكن استخدام وسائل التقاضي بعدة طرقٍ لإحداث التغيير ولدعم المجتمعات والحركات الحقوقية في نضالها. ويتحقق ذلك من خلال تفعيل أنماطٍ متعددةٍ من القوانين والدعاوى القانونية ضمن استراتيجيات طويلة الأمد.

وقد تُثمر إجراءات التقاضي عن تغييراتٍ حتى في مراحلٍ غير متوقعةٍ من العملية القضائية، بما في ذلك في حالات صدور أحكامٍ سلبيةٍ. ويكمن جوهر تطوير الاستراتيجية القانونية في القدرة على تحديد هذه الفرص المختلفة التي يمكن توظيفها من خلال التقاضي، إلى جانب معرفة التوقيت الأنسب للشروع فيه.

وهنا يبرز السؤال الجوهري: متى يمكننا استخدام التقاضي الاستراتيجي؟

الفصل الرابع:

متى يمكن استخدام التقاضي الاستراتيجي؟

متى يمكن استخدام التقاضي الاستراتيجي؟

يُفضَّل استخدام التقاضي الاستراتيجي عندما تكون الظروف والزمان ملائمين لذلك. فلهذا النهج مخاطر محددة تطال جميع الأطراف المعنية، ولا ينبغي اللجوء إليه باستخفاف أو دون دراسة متأنية.

يعتبره كثيرون أداةً لا يُلجأ إليها إلا في الحالات القصوى، إلا أن التقاضي الاستراتيجي يمكن أن يكون أداة حيوية في أيدي المجتمعات التي تناضل من أجل العدالة العرقية والاجتماعية والاقتصادية. وتتجلى فعاليته على وجه الخصوص عندما تكون هناك حاجةٌ إلى التهديد بعواقبٍ سلبيةٍ ضد جهة تمتلك السلطة، لكنها تفتقر إلى الإرادة اللازمة لإحداث التغيير المطلوب.

ويمتاز التقاضي الاستراتيجي بطابعه الصدامي أكثر من الأدوات التي تسعى إلى التغيير عبر الإقناع أو التحفيز. إذ إنه يمثل مسارًا رسميًا وموثقًا لتصعيد النزاع. ويُستحسن التفكير في هذا الخيار عندما تكون الأدوات الأقل صدامًا قد استُنفدت دون جدوى في مواجهة من يملكون نفوذًا سياسيًا أو قوة تأثير. فعندما يقتنع أصحاب الحملة بأنّ وقت "العصا" قد حان، بعدما لم تُفلح "الجزرة" في تحقيق النتائج، يكون التقاضي هو السبيل إلى المضي قدمًا.

وبناءً على ما تقدم، يمكن استخدام التقاضي الاستراتيجي بفعاليةٍ في عددٍ من السياقات والمفترقات الاستراتيجية أو عند توافر فرصٍ مواتيةٍ، من ذلك مثلًا:

- **عندما يستغرق التغيير في السياسات وقتًا أطول مما ينبغي؛**
- **عندما يكون هناك تقصير دائم أو ممنهج في تنفيذ القوانين أو السياسات القائمة؛**
- **عندما تقتضي الضرورة تكثيف الضغط بشكلٍ فوري وزيادة الوعي العام؛**
- **عندما يتضح أن القضية المطروحة ليست حالةً فرديةً أو معزولةً؛**
- **عندما لا يكون قد سبق عرض المسألة أمام القضاء، أو عندما تكون القضايا السابقة لم تُحقق العدالة المنشودة؛**
- **عندما يكون الهدف هو تمكين المجتمع أو الحراك من الوصول إلى العدالة وبناء القوة الجماعية؛**
- **عندما تسعى إلى تمكين مجتمعك أو حركتك في مسار الوصول إلى العدالة؛**
- **عندما تحتاج إلى استعادة زمام المبادرة في القضايا القانونية التي تمسّك وتمسّ مجتمعك.**

وعند اتخاذ قرارٍ بشأن ما إذا كان التقاضي هو الأداة "الصحيحة" في هذه المرحلة، فلا بد أيضًا من النظر في المخاطر والعقبات المحتملة. ويُستحسن تجنب اللجوء إلى القضاء إذا كانت المخاطر والعوائق المتوقعة تفوق في كلفتها الأثر المحتمل للقضية. ومن بين أبرز المخاطر والعقبات الواجب أخذها في الاعتبار عند استخدام التقاضي كأداةٍ للنضال ما يلي:

- **استيفاء المتطلبات والإجراءات الشكلية التي تفرضها المحاكم؛**
- **الحاجة إلى تخصيص الوقت الكافي للدفع نحو التغيير من خلال المسار القضائي؛**
- **تحمل التكاليف المرتبطة بالتقاضي، سواء كانت مالية أو غير مالية.**

عندما يستغرق التغيير في السياسات وقتًا أطول مما ينبغي

قد يحدث أن تستغرق الجهود المبذولة لإحداث تغيير في القوانين أو السياسات ـ من خلال المناصرة والحملات والضغط السياسي ـ وقتًا طويلًا يفوق الحدود المقبولة. وعلى الرغم من أن مسار التقاضي بحد ذاته قد يمتد لعدة سنوات، إلا أنه في بعض الحالات قد يوفر طريقًا أسرع نحو التغيير مقارنةً بالوسائل الأخرى المتاحة.

فعلى سبيل المثال، قد تستغرق التعديلات القانونية أو التغييرات السياسية وقتًا أطول من المتوسط المعتاد الذي تستغرقه عمليات التشريع داخل الهيئات البرلمانية. وقد يعود سبب هذا البطء إلى التركيبة السياسية لتلك الهيئات في فترة زمنية معينة، حيث تتعطل إجراءات سن القوانين أو تتوقف بالكامل. وفي مثل هذه الحالات، قد يكون انتظار دورة انتخابية جديدة أو إعادة تشكيل خارطة المصالح السياسية أمرًا لا يحتمل التأجيل. بل قد يكون الأمر أسوأ من ذلك، إذ قد تكون المؤسسة التشريعية خاضعة لتأثيرات مفرطة من جماعات الضغط أو الجهات التي تحقق مكاسب مالية من الأضرار محل الطعن.

ينبغي أن تكون السلطة القضائية مستقلة، أي أنه لا يجوز أن تخضع لتأثير غير مبرر من أي جهة من جهات الدولة، مثل الحكومة أو الهيئة التشريعية. كما لا يجوز أيضًا أن تتأثر بشكل غير مشروع بمصالح خاصة أو حزبية. فمهمتها هي الفصل في القضايا استنادًا إلى ما يُعرض أمامها من أدلة، ووفقًا لأحكام القانون.

ويُشترط في القضاء أيضًا أن يكون نزيهًا ومحايدًا؛ فلا يجوز له أن يبني قراراته على أهواء شخصية أو ميول مسبقة. ونظرًا لأنّ القضاة لا يخضعون لنفس الضغوط والتأثيرات السياسية التي تؤثر عادةً على السلطة التشريعية، فإنه يكون بمقدورهم في بعض الحالات الدفع نحو التغيير بوتيرة أسرع مما قد يتمكن منه المشرّعون أنفسهم.

دراسة حالة :

التصدي لشركات التبغ الكبرى

تُعدّ صناعة التبغ قوةً اقتصاديةً ضاريةً وخطرًا صحيًا فادحًا في الوقت ذاته، وهو مزيجٌ قاتلٌ. وقد اشتهرت هذه الصناعة بامتلاكها "دليل" مليئًا بالوسائل والسيناريوهات التي استخدمتها على مدار عقود لمقاومة التنظيم القانوني وحماية مصالحها التجارية. فعلى مدار سنوات، دأبت شركات التبغ على التركيز على المسؤولية الفردية للمستهلكين، بينما كانت تدافع عن ممارساتها التجارية تحت شعار حرية الاختيار الشخصية.

مولت هذه الشركات عددٍ من العلماء لإنتاج أوراقٍ بحثية تهدف إلى إثارة الشكوك عن الآثار الصحية للتدخين، كما سعت لتقويض الأبحاث العلمية التي أثبتت ضرر التدخين على الصحة العامة. ووعدت الشركات بتنظيم ذاتها ذاتيًا لتفادي الخضوع للتنظيم القانوني. كما أنكرت بإصرارٍ الطبيعة الإدمانية لمنتجاتها، وكذلك الأثر الضار لحملاتها الإعلانية الموجهة للأطفال.

ومنذ خمسينيات القرن العشرين، موّلت شركات التبغ مؤسسات للعلاقات العامة وشركات ضغط سياسي بهدف الحفاظ على نفوذها داخل الكونغرس الأمريكي، وضمان استمرار تفضيلها في دوائر صناعة القرار السياسي. وكان من الصعب جدًا كسر هذا النفوذ، غير أن أولى النجاحات في تقويض هذه الهيمنة جاءت من خلال مسار التقاضي.

فقد رُفعت أولى الدعاوى القضائية ضد شركات التبغ بين خمسينيات وثمانينيات القرن الماضي، لكنها باءت بالفشل في الغالب. وكانت هذه القضايا قد رفعت من قبل مصابين بسرطان الرئة أو ذويهم، طالبين تعويضات عن تكاليف العلاج، وفقدان الدخل، والمعاناة الجسدية والنفسية.

أما الموجة الثانية من الدعاوى، والتي بدأت في ثمانينيات القرن الماضي واستمرت حتى أوائل التسعينيات، فقد اعتمدت على استراتيجية مختلفة، تمثلت في التركيز على إخفاق شركات التبغ في التحذير من مخاطر التدخين.

وقد عمل محامو شركات التبغ على إطالة أمد هذه القضايا، مما جعلها مرهقة ماليًا لكثير من المدّعين الذين اضطروا إلى التراجع عنها. غير أن الموجة الثالثة من الدعاوى، والتي بدأت في التسعينيات، حققت نجاحًا أكبر. فقد رفعت هذه القضايا من طرف حكومات الولايات الأمريكية، استنادًا إلى أن المشكلات الصحية الناتجة عن استهلاك التبغ تسببت في أعباء مالية جسيمة على أنظمة الصحة العامة في تلك الولايات.

وقد أرغمت هذه القضايا شركات التبغ على الكشف عن أكثر من 35 مليون صفحة من الوثائق التي أظهرت كيف أن هذه الشركات أضافت مواد كيميائية إلى منتجاتها لزيادة الإدمان، وسوّقتها بشكل مضلل، وأخفت آثارها الحقيقية على الصحة. وقد انتهت هذه القضايا بتسوية بلغت 246 مليار دولار أمريكي، وهي أكبر تسوية قضائية في تاريخ الولايات المتحدة.

وكانت تلك التسوية نقطة تحول مفصلية في مسار صناعة التبغ. فعلى الرغم من أن هذه الصناعة ما تزال تتمتع بقوة كبيرة، إلا أنّ الدعاوى القضائية ضدها عادت لتُرفع من جديد من طرف الأفراد والأسر طلبًا للتعويض عن الأضرار. كما أن الصورة العامة لاستهلاك التبغ قد تغيّرت. أما على المستوى التشريعي، فقد أصبحت سياسات الولايات الأمريكية تجاه تنظيم صناعة التبغ أكثر صرامة وتقييدًا. وفي عام 2009، أقرّ الكونغرس الأمريكي قانون وقاية العائلات من التدخين ومراقبة منتجات التبغ"، الذي شدد من تنظيم تصنيع وتوزيع وتسويق منتجات التبغ.

عندما يكون هناك تقصير دائم أو ممنهج في تنفيذ القوانين أو السياسات القائمة

قد لا تكمن المشكلة في القوانين نفسها أو في قصورها. بل قد تكون هذه القوانين قد تطوّرت وتحسّنت بفعل سنوات من الجهود المجتمعية في المناصرة، والحملات، والضغط على الجهات التشريعية. إلا أن الإشكال يكمن في عدم احترام هذه القوانين أو تنفيذها، مع استفادة بعض الجهات من هذا الإخلال دون مساءلة.

في مثل هذه الحالات، قد يكون اللجوء إلى القضاء أمرًا ضروريًا، خاصةً إذا تم استنفاد جميع الوسائل الأخرى لضمان الامتثال للقانون. بل قد يكون هناك أيضًا تقصير من قبل الجهات الرقابية المسؤولة عن تنفيذ القانون، ما يستوجب مساءلتها هي الأخرى على هذا التقصير.

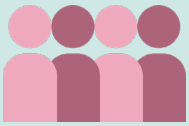

دراسة حالة :

جماعات تونوفيفي توقف مشروع غاز غير قانوني: حماية أراضي السكان الأصليين

في عام 2021، اقترحت شركة "سانتوس" الكبرى للنفط والغاز مشروعًا بقيمة 4.7 مليار دولار أمريكي لاستخراج الغاز من بحر تيمور في المحيط الهندي. وقد حصل المشروع على موافقة الهيئة الأسترالية المنظمة لقطاع النفط والغاز، بالرغم من أن الشركة لم تُجرِ أي مشاورات مع المجتمعات الأصلية المتضررة، وهو ما ينص عليه القانون.

كان من المقرر تنفيذ المشروع قبالة سواحل جزر تيوي، وهي منطقة غنية بالتنوع البيولوجي، تولّت رعايتها شعوب تونوفيفي على مدى آلاف السنين. وقد أعربت هذه المجموعات عن قلقها العميق إزاء ما يشكّله المشروع من تهديد للحياة البحرية، ولممارسات الصيد والقنص التقليدية، وللكائنات التي تحتل مكانة مركزية في طقوسهم، ومسارات أغانيهم، وتقاليدهم الثقافية. وقد اختارت هذه المجموعات أحد كبار الحماة القانونيين فيها، دينيس تيباكاليبا، لتمثيلها أمام القضاء. ورفعت دعوى أمام المحكمة الفيدرالية لإلغاء موافقة المشروع على أساس أنّ شركة "سانتوس" لم تلتزم بإجراء المشاورات المطلوبة قانونًا مع السكان المحليين.

وفي أغسطس/آب عام 2022، أدلى أفراد من مجتمعات تونوفيفي بشهاداتهم خلال جلسات استماع عُقدت على شواطئ جزر تيوي. وفي وقت لاحق من نفس العام، قضت المحكمة الفيدرالية ببطلان الموافقة على المشروع، وأمرت شركة "سانتوس" بإيقاف العمل في المنصة البحرية وإزالتها من بحر تيمور خلال أسبوعين. كما أشارت المحكمة إلى تقصير الجهة التنظيمية في التحقق من امتثال الشركة لواجبها القانوني بإجراء المشاورات مع جميع المتأثرين بالمشروع. وقد حاولت شركة "سانتوس" الطعن في القرار، لكنها فشلت في ذلك.

وفي العام التالي، بدأت الشركة بإجراء مشاورات مع المجتمعات المحلية. وفي وقت لاحق من عام 2023، رفع عدد من سكان الجزر دعاوى قضائية تستند إلى حقوق الإنسان ضد البنوك التي قدمت قروضًا لشركة "سانتوس" بينما كانت قضية المحكمة الفيدرالية جارية.

عندما تقتضي الضرورة تكثيف الضغط بشكلٍ فوري وزيادة الوعي العام

يمكن أن يكون التقاضي أداة فعّالة في تسليط الضوء على قضية ملحّة ومتفاقمة، لا يتم التعامل معها بالجدّية أو السرعة اللازمة. فاللجوء إلى القضاء يمثّل تصعيدًا في مستوى المواجهة، ويزيد الضغط على الأطراف المعنية. كما يُرسل رسالة واضحة بأنّ المتضررين من هذه القضية يرفضون الصمت أو التواطؤ مع استمرار الوضع دون مساءلة. ويُظهر استعدادهم لخوض عملية قضائية رغم ما تنطوي عليه من كلفة ومخاطر، سواء على من يرفع الدعوى، أو من تُرفع ضدّه.

قد تُتجاهل الحملات والبيانات الإعلامية، ولكن لا يمكن تجاهل دعوى قضائية. فالنظام القضائي يفرض إجراءات تُلزم الطرف المدعى عليه بالرد على المزاعم المقدّمة ضده. فعلى سبيل المثال، في كثير من الدول، يُعدّ الامتناع عن الرد على دعوى قضائية سببًا لصدور "حكم غيابي" لصالح الطرف المدّعي، ما يعني كسب القضية غيابيًا.

وفوق ذلك، فإن عدم الالتزام "بالاستدعاء للمحكمة" – أي الأمر المثبَت قانونًا بالمثول أمام المحكمة – قد يترتب عليه عقوبات كبيرة، قد تصل في بعض الحالات إلى عقوبات جنائية جسيمة. وبالتالي، فإن رفع دعوى قضائية يُجبر الطرف الآخر على تحمّل مسؤوليته عن مخالفته أو تجاهله للقانون.

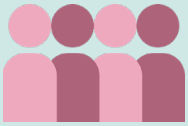

دراسة حالة :

محاكمة مرتكبو عمليات التوقيف والتفتيش العنصري في نيويورك

في عام 2008، رفع أربعة رجال – ديفيد فلويد، ديفيد أورليخت، لاليت كلاركسون، وديون دينيس – دعوى قضائية نيابة عن آلاف من سكان نيويورك، معظمهم من ذوي الأصول الإفريقية واللاتينية، الذين أوقفتهم الشرطة دون سبب مشروع. في ذلك الوقت، كانت حوادث الإيقاف والتفتيش من طرف شرطة نيويورك في تزايد حاد، وبلغت ذروتها عام 2011، مع تأثير غير متكافئ على المجتمعات السوداء واللاتينية.

وقد رُفعت القضية ضد مدينة نيويورك، ومفوض الشرطة، والعمدة، إضافة إلى ضباط شرطة محددين وغير محددين بالاسم. وادّعت الدعوى أن هؤلاء قد نفذوا وباركوا سياسة أو ممارسة أو عرفًا مؤسسيًا يقوم على التوقيف والتفتيش غير الدستوري. فمجرد توقيف وتفتيش فرد دون وجود "الاشتباه المعقول" يُعدّ انتهاكًا للدستور. إلا أنّ التحالف المجتمعي القائم على هذه القضية سعى إلى إثبات حجة قانونية إضافية أكثر صعوبة، وهي أن هذه الممارسات شكّلت أيضًا "تمييزًا عنصريًا"، ما يشكّل انتهاكًا للدستور الأمريكي.

وقد كان من الأهمية بمكان بالنسبة للمجتمع أن يكون هذا الادعاء جزءًا صريحًا من القضية، حتى تكون "الفروقات العرقية في صميم النقاش القانوني". ففي ذلك الوقت، شكّل السود واللاتينيون حوالي 85% من الأشخاص الذين تم توقيفهم وتفتيشهم، رغم أنهم لا يشكّلون سوى 52% من سكان المدينة.

وقد بُنيت جهود تنظيم مجتمعي واسعة حول القضية، ونُظّمت احتجاجات تصاعدت مع اقتراب جلسات الاستماع. وقبيل موعد المحاكمة، نظّم المنظمون المجتمعيون مسيرة صامتة شارك فيها آلاف من سكان نيويورك على امتداد الجادة الخامسة، احتجاجًا على برنامج التوقيف والتفتيش. وقد رافقت هذه الاحتجاجات حملات إعلامية وضغوط سياسية قوية تدعو للإصلاح.

وخلال جلسات الاستماع، امتلأت قاعة المحكمة بالداعمين للقضية. وفي 12 أغسطس/آب عام 2013، قضت المحكمة بأن شرطة نيويورك قد مارست نمطًا ممنهجًا من التمييز العنصري وعمليات التوقيف غير المبررة".

وقد عيّنت المحكمة مراقبًا مستقلًا للإشراف على سلسلةٍ من الإصلاحات الفورية في ممارسات شرطة نيويورك، وأمرت بإنشاء آلية إصلاح مشترك يشارك فيها المجتمع، لضمان تغييرات هيكلية طويلة الأجل في جهاز الشرطة، بناءً على مشورة المجتمعات المتأثرة مباشرة.

ومنذ رفع الدعوى، انخفض عدد عمليات التوقيف المسجلة من أكثر من 600.000 حالة سنويًا إلى أقل من 15.000. إلا أن التفاوتات العرقية في عمليات التوقيف لا تزال قائمة، ولا تزال عملية المراقبة القضائية والإصلاح المشترك قائمة حتى وقت كتابة هذا الدليل.

يمكن أن تكون عملية التقاضي طويلة الأمد (كما سيُناقش في الصفحات التالية)، لكن المحاكم تمتلك أيضًا آليات تُمكّنها من النظر في القضايا العاجلة. فهي غالبًا ما تتمتع بصلاحية إصدار "تدابيرٍ مؤقتة" – وهي أوامر مستعجلةٌ تُصدرها المحكمة تطلب فيها اتخاذ إجراءاتٍ محددة أو الامتناع عنها، من أجل تفادي ظروف قد تحول دون تحقيق العدالة في القضية. فمثلًا، إذا كانت القضية تتعلق بالطعن في قرار ترحيل شخصٍ ما، يمكن للمحكمة إصدار تدبير مؤقت مستعجل يمنع تنفيذ الترحيل إلى حين البت في القضية. وهذا يجعل من التقاضي أداةً فعّالةً للاستجابة السريعة في حالات الطوارئ القانونية.

دراسة حالة :

التصدي لتهديد وشيك بالإخلاء غير القانوني لسكان من شعب الرّوما

في عام 2012، تعهّد الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند، في بيانه الانتخابي، بعدم تفكيك أي من تجمعات الروما في فرنسا دون أن تُعرض على العائلات بدائل مناسبة. وقد اعتقد الكثيرون أن التغيير السياسي في البلاد سيقود إلى تغيير في طريقة تعامل الدولة مع مجتمع الرّوما. إلا أن ما حدث خلال السنوات الثماني التالية كان سلسلةً من عمليات الإخلاء الجماعية بحق الرّوما في مختلف المدن الفرنسية، ترافقت مع انتهاكاتٍ خطيرةٍ ومنهجيةٍ لحقوقهم.

في مدينة بوبيني، عام 2012، نُقل حوالي 200 شخص من الروما من مستوطنتهم، ووُفّرت لهم قوافل سكنية على قطعة أرضٍ بديلة في المدينة، وبمبادرة من السلطات المحلية. في عام 2015، باعت المدينة هذه الأرض إلى شركة تابعة للبلدية، والتي بدأت باتخاذ إجراءاتٍ لإخلاء السكان. إلا أنّ المحاكم منعت الشركة من تنفيذ هذه الخطوة، لأنّ إقامة السكان على الأرض كانت بموافقةٍ ومبادرةٍ من السلطات.

في عام 2017، أصدر عمدة المدينة قرارًا بإخلاء السكان خلال 48 ساعة، وقد أبطلت المحاكم هذا القرار نظرًا لعدم توفير أي تدابير لإعادة توطين السكان. ثم حاولت الشركة من جديد تنفيذ الإخلاء، وفي أكتوبر/تشرين الأول من عام 2018، أصدر العمدة أمرًا طارئًا جديدًا يقضي بإجلاء سكان الروما خلال سبعة أيام.

وبسبب هذا التصعيد المستمر في محاولات إجلائهم من مساكنهم، قرّر سكان الرّوما رفع دعوى قضائيةٍ طارئةٍ مستعجلةٍ للطعن في أمر الإخلاء الصادر عن العمدة. وقد نظرت أعلى محكمةٍ إداريةٍ في فرنسا في القضية، وقررت في فبراير/شباط من عام 2019 تعليق أمر الإخلاء إلى أجلٍ غير مسمى.

في حيثيات قرارها، اعتبرت المحكمة أن الموقع يُعدّ موطنًا قانونيًا لسكان الروما، نظرًا لإقامتهم فيه بموجب مبادرة رسمية منذ عام 2012. وأكدت المحكمة أن العمدة لا يجوز له إصدار أمرٍ بإخلاء السكان من موطنهم القانوني إلا في حالة "خطر داهم"، وهو ما لم يتوفر في هذه القضية. وبناءً عليه، رأت المحكمة أن قرار الإخلاء يمثّل انتهاكًا جسيمًا لحقوق سكان الروما، وأنه غير قانوني.

عندما يتضح أن القضية المطروحة ليست حالةً فرديةً أو معزولةً

تتمحور قضايا التقاضي الاستراتيجي بدعاوى قضائية يُقصد بها إحداث أثر يتجاوز الأشخاص المباشرين الذين يتقدمون بالدعوى. ولذلك، فإنّ ما يميز هذا النوع من القضايا هو أنّ المسائل المطروحة فيها تمسّ عددًا كبيرًا من الأفراد وتنعكس على شرائح أوسع من المجتمع. وعليه، إذا كانت المسألة موضوع الشكوى تتجاوز حالةً فرديةً واحدةً، فجدير بالتفكير في كيفية صياغة دعوى قانونية يمكن أن تُفضي أيضًا إلى نفع الآخرين المتضررين منها.

وبحسب نوع الدعوى القانونية التي تُرفع، فإن التقاضي يُتيح فرصة لعرض الأدلة أمام المحكمة بما يُظهر النمط العام للضرر وعدم المشروعية. فعلى سبيل المثال، يمكن تقديم بياناتٍ إحصائية وتحليلات تُبيّن أنماط التمييز، لدعم دعوى فردية تتعلّق بوقوع تمييزٍ مبني على خصائص شخصية. ويمكن لهذه الأدلة أن تُسهم أيضًا في إظهار الطابع التقاطعي لهذا التمييز.

علاوةً على ذلك، يمكن استخدام هذه الأدلة في الدفع القانوني بأنّ التمييز لا يكمن في قرارٍ فردي بعينه، بل في النظام أو السياسة أو الممارسة ذاتها، وبذلك يُصبح التغيير المنشود موجّهًا إلى بنية ممنهجة تتطلب الإصلاح أو الإلغاء.

دراسة حالة :

في طريق العدالة: مواجهة التمييز في ممارسات الشرطة تجاه مجتمعات الروما

في عام 2012، رُفعت دعوى تطعن في ممارسات الشرطة فيما يتعلق بمخالفاتٍ بسيطة تخص الدراجات الهوائية في هنغاريا. فقد كان القانون يفرض وجود ملحقات معيّنة في الدراجات، كالمصابيح الأمامية والعاكسات الضوئية. وقد قُدّمت شكوى إلى هيئة المساواة في المعاملة مفادها أن هذا القانون يُطبَّق بصورةٍ تمييزيةٍ ضد أفراد مجتمع الروما. وخلال نظر الشكوى أمام الهيئة، قدّمت المؤسسة الحقوقية لجنة هلسنكي الهنغارية، وهي منظمةٌ غير حكوميةٍ، تحليلًا إحصائيًا يُظهر أن أفراد الروما كانوا يتعرضون لغرامات بشكل غير متناسب (إذ وُجد أن 97٪ من الغرامات فُرضت على أشخاصٍ من الروما).

وقد دُعمت هذه الأدلة بأخرى فوتوغرافية التُقطت من المنطقة، بالإضافة إلى إعلانات عبر الإنترنت لبيع دراجات مستعملة في الجوار، تُظهر عدم الالتزام الواسع بالقانون. وقبل أن تصدر الهيئة قرارها، أقرّ قائد شرطة المقاطعة بأن هذه الممارسات قد تكون قد أثّرت بشكل غير متناسب على مجتمع الروما.

وبناءً على ذلك، خصّصت الشرطة عشرين ضابطًا لحضور تدريب يستمر ثلاثة أيامٍ حول مناهضة التمييز، كما عرضت تزويد مجتمع الروما المحلي بمستلزمات الدراجات مجانًا. وأخيرًا، تعهّدت بتقديم بيانات إلى المؤسسة الحقوقية لجنة هلسنكي الهنغارية لتمكينها من متابعة ورصد الغرامات المتعلقة بالدراجات خلال العامين التاليين.

عندما لا يكون قد سبق عرض المسألة أمام القضاء، أو عندما تكون القضايا السابقة لم تُحقق العدالة المنشودة

قد تكون أداة التقاضي وسيلةٌ فعالةٌ لمحاسبة الأفراد أو الكيانات التي لم يُسبق مساءلتها أمام القضاء. فهؤلاء قد يكونون قد استفادوا من بقائهم خارج نطاق المحاسبة القانونية، أو لكونهم لم يكونوا محورًا لأي دعوى قضائيةٍ سابقةٍ. ويستطيع التقاضي أن يُرغم هؤلاء الفاعلين على تقديم تفسيراتٍ لدورهم في الانتهاكات الجسيمة أو الأنظمة الظالمة وغير القانونية.

كما يُمكن للتقاضي أن يكشف النقاب عن ديناميات أو ممارسات كانت خفية أو مُتجاهلة في السابق، والتي تُسهم في تغذية أنماط الأذى المنهجي الأوسع. فقد تكون المحاكم، في قراراتها السابقة، قد أغفلت جوانبَ معيّنة، أو ربما لم تتمكن من إصدار أحكام بشأن مسائلٍ محددةٍ بسبب طبيعة الدعاوى التي عُرضت عليها آنذاك.

وفي مثل هذه الحالات، يمكن للتقاضي أن يُسهم في فضح هذه الثغرات، وإبراز الحاجة إلى مساءلةٍ شاملةٍ تؤدي إلى إحداث تغيير فعلي. كما أنّ التقاضي الاستراتيجي قد ينطوي على البحث عن زوايا قانونيةٍ جديدةٍ بمقدورها مضاعفة الضغط على أولئك الذين يمتلكون السلطة اللازمة لإحداث التغيير.

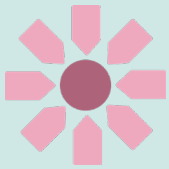

دراسة حالة :

مواجهة البنك الدولي: المجتمعات الهندية من الصيادين والمزارعين أمام القضاء

في شهر نيسان/أبريل من عام 2008، منح الذراع التمويلي للبنك الدولي، وهو المؤسسة المالية الدولية (IFC)، قرضًا بقيمة 450 مليون دولار أمريكي لصالح مشروع "تاتا موندرا"، والذي تضمن إنشاء محطة لتوليد الطاقة تعمل بالفحم في ولاية غوجارات الهندية. وقد تمّت الموافقة على القرض رغم تصنيف المشروع باعتباره "عالي الخطورة" نظرًا لما ينطوي عليه من "آثار اجتماعية وبيئية سلبية بالغة التنوع وغير قابلة للزوال أو غير مسبوقة".

وقد أسفر بناء وتشغيل محطة الطاقة عن تدمير الأراضي والموارد التي كانت المجتمعات المحلية تعتمد عليها في أنشطة الصيد والزراعة وتربية المواشي واستخراج الملح. وفي عام 2015، رفع عدد من أفراد مجموعة الصيادين والمزارعين على ساحل غوجارات، بدعم من منظمة "EarthRights International"، دعوى قضائية أمام محكمة في العاصمة الأمريكية واشنطن، حيث يقع المقر الرئيس للمؤسسة المالية الدولية.

وقد ادعت المؤسسة المالية الدولية أنها تتمتع بحصانةٍ مطلقةٍ بموجب القانون الأمريكي بوصفها منظمةً دوليةً، وأنه لا يمكن إخضاعها للمساءلة القانونية أمام المحاكم. ومع تصاعد القضية، وصلت في نهاية المطاف إلى المحكمة العليا الأمريكية، التي أصدرت حكمًا تاريخيًا مفاده أنّ المنظمات الدولية مثل البنك الدولي يمكن مقاضاتها أمام المحاكم الأمريكية، شريطة أن تندرج الوقائع ضمن مجموعةٍ محددةٍ من الاستثناءات على الحصانة.

وكان من بين تلك الاستثناءات الشكاوى القانونية التي تستند إلى "نشاطٍ تجاري يُمارس في الولايات المتحدة"، وهو ما مكّن المحكمة من النظر في هذه القضية. وقد مثل هذا القرار تحولًا محوريًا، إذ لطالما تصرفت المؤسسة المالية الدولية كما لو كانت "فوق القانون" ولا يمكن المساس بها، بينما كانت تموّل مشاريع ذات مخاطرٍ عاليةٍ تنطوي على انتهاكاتٍ جسيمةٍ لحقوق الإنسان وأضرارٍ بالغةٍ للمجتمعات المحلية. وأرسل هذا الحكم رسالةً واضحةً بأن تلك المؤسسات يمكن مساءلتها أمام القضاء الأمريكي.

لكن، ولسوء الحظ، خلصت المحاكم الأمريكية لاحقًا إلى أنّ المؤسسة المالية الدولية، في هذه الحالة تحديدًا، يحق لها التمتع بالحصانة. ومنذ ذلك الحين، قدّمت منظمة "EarthRights International" مذكراتٍ قانونيةٍ إلى الأمم المتحدة بشأن إشكالية تمتع مؤسسات التمويل التنموي بحصانة مطلقة، ودورها في انتهاك القانون دون مساءلة تُذكر.

عندما تسعى إلى تمكين مجتمعك أو حركتك في مسار الوصول إلى العدالة

يمكن أن تشمل الدعوى الاستراتيجية أيضًا الاستفادة من القوة الجماعية لطرح القضايا أمام المحاكم، وبالتالي تسهيل الوصول إلى العدالة للمجتمعات. إذ توجد العديد من العوائق في مختلف أنحاء العالم تحول دون التمتع الفعلي بالحق في التقاضي، كما أنّ الأنظمة القضائية نفسها غالبًا ما تكون مثقلة بالديناميات الاستبعادية أو الاستغلالية أو النخبوية. ومع ذلك، يمكن أن تؤدي هذه الأنظمة دورًا مُعادِلًا لموازين القوة.

فالقانون يسعى إلى وضع آليات للضبط والتوازن تكفل أن يكون الخصمان، المدعي والمدعى عليه، في مركزٍ قانوني متكافئ قدر الإمكان. وقد تم اعتماد مصطلحاتٍ مثل "المساواة أمام القانون" أو "تكافؤ الأسلحة" للتعبير عن هذا المبدأ. وغالبًا ما يُشار إلى القضايا القانونية باعتبارها فترات من الصراع مثل "داوود في مواجهة جالوت"، - حيث يمثل داوود الأطراف التي لا تتمتع بقوة قانونية، بينما يمثل جالوت الأطراف التي تتمتع بالقوة القانونية- باعتبار أنّ القضاء يجب أن يكون محايدًا غير متأثرٍ بالقوة أو النفوذ.

ومع ذلك، لا تزال هناك فجوة واسعة بين النظرية والتطبيق، إذ تختلف علاقة الأفراد والمجتمعات بالقانون وتجربتهم معه بشكل كبير. وقد تبدو المحاكم أداةً بعيدة المنال أو عسيرة الفهم. غير أن خوض غمار التقاضي يمكن أن يسهم في تعزيز خبرات المجتمعات ومعارفها وثقتها في استخدام القضاء كأداة للتغيير.

إنَّ اللجوء إلى القضاء يتيح فرصةً لكشف الغموض عن سبل الوصول إلى العدالة عبر المحاكم. ونظرًا إلى أنَّ رفع الدعوى يتطلب جهدًا جماعيًا منسقًا، فقد يكون هذا مدخلًا للمجتمع أو الحركة لتنظيم استراتيجيتهم الجمعية المتعلقة بالأولويات، والأهداف، وخطط العمل اللازمة لتحقيق التغيير المنشود.

كما يمكن أن تُسهم هذه العملية في تعزيز التماسك الداخلي للمجتمع لتلك الأهداف، وحشد الدعم الشعبي للحركة. وتُتاح لأفراد المجتمع فرص للمساهمة في البحث القانوني وإعداد الحجج والمرافعات، وبناء فهم أعمق للقانون وحقوقهم القانونية، والتعرّف عن كثب على إجراءات المحاكم ومسارات التقاضي.

وقد تتجاوز آثار هذه التجربة حدود القضية المنظورة ذاتها، إذ يمكن أن تشجّع المجتمع على الاستفادة من المعارف والمهارات المكتسبة في رفع دعاوى استراتيجيةٍ أخرى مستقبلًا. كما قد تُلهِم مجتمعات أخرى تواجه تحديات مماثلة للسير على نفس النهج.

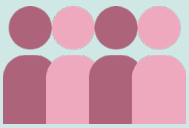

دراسة حالة :

العمّال يواجهون العنصرية الممنهجة في قطاع البناء الفرنسي

في عام 2016، تم توظيف 25 عاملًا من مالي لا يحملون وثائق إقامة نظامية من طرف إحدى الشركات للعمل في أعمال الهدم وإزالة الأنقاض لمبنى تاريخي في باريس، كان من المزمع تحويله إلى مكاتب جديدة. وبعد وقوع حادثي عمل خطيرين، وتزايد القلق بشأن ظروف عملهم، أعلن هؤلاء العمّال إضرابًا بدعم من نقابة عمالية. وفي أعقاب الإضراب، أنهت شركة البناء عقدها مع المقاول من الباطن الذي استقدم العمّال، مما أدى إلى فقدانهم لعملهم.

قرر العمّال رفع قضيتهم أمام المحكمة الصناعية (أو محكمة الشؤون الصناعية)، مطالبين ببيانٍ قانوني يُثبت أنهم لم يكونوا مسؤولين عن إنهاء العقد، وبأن لهم الحق في التعويض عمّا تعرضوا له من تمييز أثناء عملهم.

وقد تم تقديم أدلة بدعم من مؤسسة Defender of Rights (الهيئة الفرنسية للمساواة)، أظهرت أن توزيع المهام على العمّال لم يتم بناءً على كفاءاتهم المهنية، بل بحسب جنسياتهم وأصولهم المفترضة. وقد تبيّن أن العمّال الماليين أوكلت إليهم المهام الأكثر مشقةً وخطورةً. كما تم تقديم دراساتٍ بحثيةٍ تثبت وجود تمييزٍ ممنهجٍ في التوظيف والإدارة في قطاع البناء الفرنسي بشكلٍ عام.

خلصت المحكمة إلى أن توزيع العمل والإدارة في هذا السياق اتسما بالعنصرية، ووصفت ذلك بأنه "نظام منظم للهيمنة العنصرية". وقررت المحكمة أنّ إنهاء عقود العمل كان نتيجة تقصيرٍ من صاحب العمل، وقضت بمنح كل عاملٍ منهم تعويضًا قدره 37.000 يورو.

تُعدّ هذه القضية من الحالات النادرة التي تناولت فيها محكمةٌ أوروبيةٌ مسألة العنصرية الممنهجة في حيثيات حكمها. ومنذ صدور هذا القرار، تقدّم عمّال آخرون من قطاع البناء بدعاوى ضد شركاتٍ كبرى بتهم التمييز والاستغلال.

عندما تحتاج إلى استعادة زمام المبادرة في القضايا القانونية التي تمسّك وتمسّ مجتمعك

قد يحدث أن تتم صياغة أو تأطير قضيةٍ معينةٍ من قِبل طرفٍ واحدٍ أو مجموعةٍ بعينها، بشكلٍ يهمين على النقاش العام، دون أن يُؤخذ في الاعتبار ما يهمّ المجتمعات المتأثرة فعليّا بهذه القضية.

بل إن طريقة عرض القضية على الرأي العام قد تكون في جوهرها مناقضةً تمامًا أو حتى ضارةً بحقوق بعض المجتمعات التي لم يتم التشاور معها بشكلٍ حقيقي عند اعتماد الإجراءات المتعلقة بها.

وفي هذا السياق، يمكن أن تُشكّل التقاضي فرصةً لاستعادة زمام السردية والتحكم في تأطير القضية من منظورٍ عادلٍ. فالمحاكم تُعد منصاتٌ رسميةٌ يمكن من خلالها للمجتمعات أن تطرح روايتها الخاصة، وتقدّم تأطيرها وسردها القانوني لقضيةٍ تمسّ مصالحها مباشرةً.

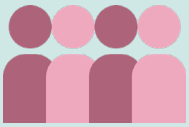

دراسة حالة :

المجموعات الأصلية تدافع عن أراضيها: نحو تفكيك مزارع الرياح المقامة على مراعي الرنة

في منطقة فوسن، بالنرويج، مُنحت تراخيصٌ لبناء 151 توربين هوائي في أراضٍ تُعد تقليديًا موطنًا لمجموعات قومية سامي الأصلية. وقد قُدّم هذا المشروع بوصفه مبادرة كبرى لتعزيز الطاقة المتجددة، وكان من بين أضخم مشاريع طاقة الرياح في أوروبا. ومع بدء أعمال البناء في عام 2016، احتشد نحو 200 شخصٍ للاحتجاج على المشروع، بسبب أثره غير المتناسب على مجموعات قومية سامي الأصلية.

وفي كانون الأول/ديسمبر 2018، وبعد تلقي شكوى من المجتمع المحلي، طلبت لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري وقف أعمال البناء ريثما يُنظر في الشكوى. غير أن الحكومة النرويجية تجاهلت هذا الطلب، وما إن اكتمل بناء التوربينات، حتى تسببت الأصوات التي تصدرها وأشكالها في إخافة قطعان الرنة، ما أدى إلى حرمانها من مساحات شاسعة من مراعي الشتاء.

وقد رُفعت القضية أمام القضاء النرويجي، وفي عام 2021، قضت المحكمة العليا في النرويج بأن مزارع الرياح قد انتهكت حقوق أُسر مجموعات قومية سامي في ممارسة ثقافتهم التقليدية المرتبطة بتربية الرنة. وبعد مرور 500 يومًا على صدور الحكم دون تنفيذه، تجمّع المحتجون أمام مدخل وزارة البترول والطاقة في العاصمة أوسلو، للاحتجاج على تقاعس الحكومة عن اتخاذ أي إجراء.

وعقب ذلك، صدر بيانٌ عن وزير البترول والطاقة يقدّم فيه اعتذارًا عن إقامة مزارع الرياح، ويقرّ بأنها تمثل انتهاكًا لحقوق الإنسان الخاصة بالمجموعة العرقية سامي. ومع ذلك، وبحلول عام 2023، لم تُتخذ بعد أي خطوات جادة لاستعادة المراعي الخاصة بمجموعات قومية سامي على النحو المناسب.

الامتثال لقواعد الإجراءات القضائية

لا يستطيع كل شخصٍ اللجوء إلى المحكمة في أي مسألةٍ يشاء؛ إذ يتعيّن على الفرد، قبل رفع الدعوى، استيفاء متطلّباتٍ إجرائيةٍ محددةٍ. فثمّة قواعدٌ يجب اتباعها لكي تنظر المحكمة في القضية، وتتمثل أبرزها فيما يلي:

رفع الدعوى في الوقت المناسب

غالبًا ما يجب رفع الدعاوى في "فترة التقادم"، وهي مدةٌ تختلف بحسب نوع الضرر والقانون المعمول به. وتُبذل في بعض الحالات جهودٌ لتمديد هذه الفترات متى مثّلت عائقًا أمام تحقيق العدالة، كما هو الحال في القضايا المتعلقة بانتهاكاتٍ تاريخيةٍ.

أن تُرفَع الدعوى من قِبَل "الجهة المخوّلة" قانونًا

ويُعرف هذا الشرط بمبدأ "حق المثول أمام المحكمة (Standing)"، أي الشروط التي يجب أن تتوفر في الشخص أو الكيان الذي يعتزم رفع الدعوى بشأن المسألة المعنية. فعلى سبيل المثال، قد يُطلب من المدّعي إثبات وجود صلةٍ كافيةٍ بينه وبين القانون أو السياسة أو الإجراء المطعون فيه.

رفع الدعوى أمام "الجهة القضائية المختصة"

لا يمكن للمحاكم الفصل إلا في القضايا التي تدخل ضمن "اختصاصها القضائي". بمعنى آخر، يجب أن تكون لديها السلطة للنظر في نوع الدعوى المحدد وتطبيق مجموعة القوانين ذات الصلة بالقضية. فعلى سبيل المثال: لا تملك المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان صلاحية النظر في دعاوى الإخلال بالعقود أو "تتعلق بخرق العقود". إذ يقتصر اختصاصها على القضايا التي تنطوي على الانتهاكات المتعلقة بحقوق الإنسان. كما تلتزم المحاكم بحدود جغرافية معينة، مما يعني أنها لا تستطيع ممارسة سلطتها خارج تلك الحدود الإقليمية. وهناك أيضًا حدود تتعلق بنوع القرار أو الحكم الذي يمكنها إصداره.

الامتثال لسائر القواعد الإجرائية الأخرى

لكل محكمةٍ مجموعةٌ من القواعد التي يجب الالتزام بها عند تقديم الدعوى أو المرافعة فيها، وتختلف هذه القواعد من محكمة إلى أخرى. فقد تشمل مهل مناسبة لتقديم المستندات أو اتخاذ إجراءات معينة، كما قد تفرض حدودًا صارمةً على نوع الأدلة التي ينبغي تقديمها قبل أن تتمكن المحكمة من إصدار قراراتها بشأن بعض النقاط.

وبناءً عليه، يجب على من يرغب في رفع دعوى قضائية أن يطرح على نفسه أولًا السؤال الآتي: "هل تُعد هذه القضية قابلةً للتقاضي؟" أي هل تستوفي المتطلبات الإجرائية التي تمكّن المحكمة من بسط سلطتها القضائية عليها؟ فإن لم تكن كذلك، فستنتهي الدعوى بالرفض الشكلي قبل أن تنظر المحكمة في جوهرها.

وقد تُستخدم الدعاوى الاستراتيجية لتحدي بعض هذه القواعد الإجرائية وإعادة تشكيلها؛ فقد تسعى هذه الدعاوى، على سبيل المثال، إلى توسيع نطاق القضايا القابلة للتقاضي، مما يفتح الباب أمام تحقيق العدالة في مسائل كانت محظورةً سابقًا من العرض على القضاء.

دراسة حالة :

تهيئة الأرضية لمقاضاة قضايا المناخ في كندا

رفع سبعةٌ من نشطاء المناخ الشباب، من بينهم نشطاء من السكان الأصليين، دعوى قضائية أمام محاكم مقاطعة أونتاريو في كندا، طعنوا فيها في هدف الحكومة الإقليمي الرامي إلى خفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 30% مقارنة بمستويات عام 2005 بحلول عام 2030، واعتبروا أنّ هذا الهدف مخالفٌ للدستور.

استند النشطاء في طعنهم إلى أنّ هذا الهدف المتواضع يشكّل انتهاكًا لحقوق شباب أونتاريو والأجيال القادمة، ولا سيما الحقوق الدستورية في الحياة، والحرية، والأمن، والمساواة أمام القانون. وأشاروا إلى أن ضعف هذا الهدف يزيد من خطر الوفاة في صفوف الشباب بسبب تفاقم آثار تغيّر المناخ. من جهتها، أكدت حكومة أونتاريو، بصفتها الطرف المُدّعى عليه، بأنّ هذا النوع من الدعاوى القائمة على الحقوق الدستورية لا يُعد من المسائل "القابلة للتقاضي"، وبالتالي فإنّ القضاء غير مختصٍ بالنظر فيه.

وبعد استئناف الحكم، قضت محكمة العدل العليا في أونتاريو في عام 2023 بعدم ثبوت وقوع انتهاكٍ لحقوق الشباب المدّعين، غير أنّ المحكمة في قرارها أقرت بأن القضية قابلة للتقاضي، أي أنها من نوع القضايا التي يجوز عرضها على القضاء للبت فيها. وتُعد هذه النقطة تحولًا مهمًا، إذ إنّ محاكم كندا كانت ترفض سابقًا قضايا المناخ التي تُثار فيها انتهاكات لحقوق الإنسان، باعتبار أنها غير قابلةٍ للتقاضي.

أما الآن، فقد أرست المحكمة سابقةً قضائيةً مفادها أن مثل هذه القضايا يمكن طرحها أمام القضاء الكندي، وأنّ للمحاكم سلطة الفصل فيها. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كان النشطاء الشباب يعتزمون الاستمرار في التقاضي من خلال استئناف الحكم الصادر ضدهم.

تخصيص الوقت للدفع بعجلة التغيير أمام المحاكم

إن الطعن في مظاهر الظلم والانتهاكات أمام القضاء هو مسارٌ يتطلب الصبر والزمن، إذ إن الإجراءات القضائية كثيرًا ما تكون بطيئةً وممتدةً، لا سيما إذا ما أصدرت المحاكم قراراتٍ غير صائبةٍ في مراحل ابتدائيةٍ، فاقتضى الأمر باستئنافها أمام درجاتٍ أعلى من القضاء.

وقد تستغرق القضية الواحدة، في مستوى قضائي واحد، ما بين بضعة أشهر إلى عدة سنوات. فعلى سبيل المثال، تسعى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان إلى الفصل في القضايا خلال ثلاث سنوات من تاريخ تقديمها، غير أنّ العديد من القضايا يتجاوز هذا الإطار الزمني. أما محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي، فتبلغ المدة المتوسطة للفصل في القضايا المعروضة أمامها نحو 17 شهرًا. وقد تستغرق القضايا زمنًا أطول إذا ما اتّسمت بالتعقيد، أو تضمنت عددًا كبيرًا من المطالبات أو المرافعات القانونية، أو عُرضت على محكمة تُعاني من تراكم في القضايا.

وعليه، فعند اللجوء إلى التقاضي الاستراتيجي، ينبغي لجميع الأطراف المعنية أن تتهيأ للانخراط في مسارٍ طويل الأمد، إذ قد تستغرق الإجراءات القضائية أعوامًا، بل عقودًا أحيانًا، قبل أن تصدر المحكمة القرار المنشود من قبل رافعي الدعوى.

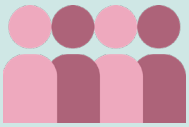

دراسة حالة :

كشف التمييز على أساس تصفيفة الشعر في مكان العمل: شركة الخطوط الجوية الفرنسية تواجه تبعات ممارساتها ضد تسريحات الشعر الأفرو

عمل أبوبكر تراوري، وهو رجلٌ أسودٌ، مضيفًا جويًا في شركة الخطوط الجوية الفرنسية (Air France). وكانت سياسة الزي الموحد لدى الشركة تسمح للموظفات النساء بأن تكون شعورهن مضفرة، بينما تحظر ذلك على الموظفين الذكور. وبعد أن غيّر أبوبكر تسريحة شعره إلى ضفائرٍ قصيرةٍ مجدولةٍ ومربوطةٍ على شكل كعكة، أوقف عن العمل. فرفع دعوى قضائية ضد الشركة بسبب هذا الإيقاف.

رفضت محكمتا العمل والمحكمة الابتدائية دعواه، فلجأ إلى محكمة النقض، وهي أعلى هيئة قضائية في فرنسا. وبعد عشر سنوات من بدء مساره القضائي، أقرت المحكمة أخيرًا أن سياسة الشركة تمثل تمييزًا قائمًا على النوع الاجتماعي (الجندر). وقد ألهمت هذه القضية تقديم مشروع قانونٍ مشتركٍ بين عدة أحزابٍ إلى البرلمان الفرنسي لحظر التمييز في العمل ضد تسريحات الشعر الطبيعية من النمط الأفرو والضفائر.

فضلًا عن ذلك، قد لا يُفضي صدور الحكم القضائي إلى تغيير فوري. إذ إن يوم النطق بالحكم لا يُعدّ نهاية المطاف، بل هو في الغالب بداية لمسيرة جديدة تتطلب جهدًا متواصلًا لحمل الجهات المعنية على الامتثال لما قضت به المحكمة. فكما يُمكن التغاضي عن القوانين، قد يُغضّ الطرف أيضًا عن أحكام القضاء. ولهذا، فإن المثابرة بعد صدور الحكم تُعدّ أمرًا جوهريًا للدفع باتجاه التغيير المنشود. غير أن تحقيق هذا التغيير قد يستغرق وقتًا طويلًا.

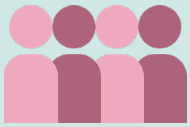

دراسة حالة :

النضال ضد الفصل المدرسي لأطفال الروما في جمهورية التشيك

في عام 2000، رُفعت أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان واحدة من أبرز القضايا التي عُنيت بحقوق الأطفال الروما في جمهورية التشيك. فقد تقدّم 18 تلميذًا من أطفال الروما بدعوى قضائية، بعد أن جرى إلحاقهم بمدارس "خاصة"، خُصصت لهم من دون غيرهم، وكان المنهاج الدراسي فيها مبسطًا ومحدودًا. وقد شكّلت هذه القضية أول سابقةٍ تعرضت للفصل العنصري القائم على أساسٍ عرقي داخل النظام التعليمي في أوروبا.

وقد خلصت المحكمة في بادئ الأمر إلى أن حقوق التلاميذ لم تُنتهك. إلا أن القضية رُفعت بعد ذلك إلى الهيئة القضائية العليا في المحكمة، والمعروفة باسم "الدائرة الكبرى". وفي عام 2007، أصدرت الدائرة الكبرى حكمها باعتبار أن الأطفال قد تعرّضوا للتمييز، بسبب حصولهم على تعليم أدنى جودة نتيجة لانتمائهم "العرقي".

وعلى الرغم من هذا الحكم الإيجابي، فإن القضايا التي تطعن في استمرار سياسة الفصل المدرسي للأطفال الروما في جمهورية التشيك ما تزال تُرفع حتى بعد مرور أكثر من خمسة عشر عامًا على صدور الحكم. إذ لا تزال لجنة وزراء مجلس أوروبا، وهي الهيئة المسؤولة عن متابعة تنفيذ أحكام المحكمة الأوروبية، تُصنّف هذه القضية على أنها "معلقة/أي غير مبتوت بها"، نظرًا لعدم اتخاذ السلطات التشيكية التدابير الكافية لتنفيذ القرار.

وعلى الرغم من إحراز بعض التقدّم على مستوى السياسات، فإن الواقع حتى عام 2022 يُظهر أنّ أكثر من 77 مدرسة في جمهورية التشيك يشكل الأطفال الروما الغالبية الساحقة فيها، ولا يُمكن تفسير هذا التركز العالي سوى في عدد قليل منها من خلال نسب التوزيع السكاني لسكان الرّوما في المناطق المحيطة. وما زال الفصل المدرسي القائم على أساس عرقي في المدارس التشيكية قائمًا حتى يومنا هذا، رغم الانتصار القضائي البارز في عام 2007. ولا يزال النضال مستمرًا من أجل اجتثاث هذا الفصل وإنهاء التمييز.

تحمّل التكاليف المالية وغير المالية للتقاضي

ينطوي اللجوء إلى القضاء على تكاليفٍ ومخاطرٍ متعددة. فالتقاضي عمليةٌ صراعيةٌ بطبيعتها، حيث يوضع طرف في مواجهة طرف آخر. وقد يؤدي رفع الدعوى إلى تسليط الأضواء على الأطراف المعنية، وهو أمرٌ قد يكون له آثارٌ إيجابيةٌ كما قد تكون له تبعاتٍ سلبيةٍ. لذلك، من الضروري عند الشروع في مسار التقاضي، العمل على تقليص المخاطر والتخطيط الجيد للتكاليف، بما يشمل:

التكلفة المالية

فالتقاضي يستلزمُ نفقاتٍ مالية. إذ يتطلب إعداد القضية والمرافعة فيها جهدًا كبيرًا يشمل جمع الأدلة، وبناء الاستراتيجية القانونية، وممارسة أشكال المناصرة والدفاع. وقد تكون أتعاب المحامين مرتفعة، إلا أنه يمكن – في بعض الأحيان – التفاوض مع بعض المحامين لتولي القضية من دون مقابل أو مقابل أجر رمزي، خصوصًا إذا كانت القضية ذات طابعٍ عام أو تمس مصلحةً حقوقيةً كبرى. كما قد تتوفر إمكانية الحصول على تمويلٍ عام إذا كانت الدعوى مشمولةً بنظام "المساعدة القانونية".

وفوق أتعاب المحامين، قد تترتب مصاريف أخرى مثل رسوم المحكمة، وأجور الخبراء، والمترجمين، والمحققين، والمستشارين القانونيين. كما أنه من المهم للغاية أن يشعر أصحاب الدعوى بالدعم والرعاية النفسية والمعنوية خلال هذه المسيرة، وقد يستدعي ذلك الاستعانة بخدماتٍ داعمةٍ أو بمقدّمي الخدماتٍ تُغطّى تكاليفهم أيضًا.

وتتفاوت التكاليف الإجمالية للدعوى تفاوتًا كبيرًا، فقد تتراوح بين بضعة آلافٍ إلى مئات الآلاف من اليوروات. وتتعقّد المخاطر المالية أكثر حين يُلزم الطرف الخاسر – في بعض الأنظمة القضائية – بدفع أتعاب محامي الطرف المنتصر. وعليه، فإنّ خسارة الدعوى قد تترتب عليها أعباء ماليةٌ جسيمةٌ. ومن هنا، تبرز أهمية التخطيط المالي المسبق، ووضع ميزانيةٍ واضحةٍ، والعمل على تأمين مصادر تمويلٍ قبل الشروع في التقاضي.

الموارد

إن القدرة على تغطية التكاليف القانونية لا تكفي وحدها؛ فقبل رفع دعوى قضائية، لا بد من التأكد من توفّر الموارد والقدرات اللازمة لخوض هذا المسار. وهناك أسئلةٌ أساسيةٌ ينبغي طرحها في هذه المرحلة التمهيدية، منها:

هل توجد مواردٌ كافيةٌ لتنفيذ حملات المناصرة والتواصل والدعوة اللازمة بالتوازي مع إجراءات التقاضي؟

هل هناك علاقاتٌ قائمةٌ مع محامين، وباحثين، ومستشارين قانونيين يمكنهم دعم القضية وتعزيز موقفها؟

هل تتوفر القدرة المؤسسية أو الفردية على المشاركة المستمرة واتخاذ القرارات خلال مسارٍ طويلٍ ومعقدٍ مثل التقاضي؟

الانتكاسات

عند خوض التقاضي، تظل هناك دائمًا إمكانية أن تخسر القضية، وأن يصدر حكمٌ قضائيٌ سلبي. مثل هذا الحكم قد يُشكّل "انتكاسة" للقضية، لا سيما إذا أدّى إلى ترسيخ موقفٍ قانوني قضائي معارِضٍ، كان في السابق محل نقاشٍ أو جدلٍ.

لهذا السبب، ينبغي الاستعداد المسبق لمثل هذا السيناريو. قد تكون الانتكاسة مخيبةً للآمال بالنسبة للحركة أو المبادرة، لكنها قد تتحول في بعض الأحيان إلى لحظةٍ محفزةٍ. إذ قد يُثير الحكم المجحف تعاطفًا أكبر مع القضية، ويجذب مزيدًا من المؤيدين. بل قد يُمكن تحويل الخسارة إلى مكسبٍ على المدى الطويل.

السلامة والأمن

قد يعرّض مسار التقاضي الأطراف المعنية لمخاطر شخصية، مثل الهجمات على السمعة والمصداقية، أو حتى التهديدات الجسدية المباشرة. وقد يتعرض أصحاب القضايا لحملات تنمّرٍ إلكتروني أو تحريضٍ عبر وسائل التواصل الاجتماعي من معارضي القضية.

ورغم أن هذه الأنماط من التهديدات ليست جديدة على العديد من النشطاء والمدافعين، فإنها قد تتفاقم في سياق التقاضي نظرًا لطبيعته الصراعية. فالطرف الآخر – المدعى عليه – سيكون مدفوعًا لترويج روايته المضادة والطعن في مصداقية وأمانة الطرف الذي يقاضيه. لذلك، يجب اتخاذ تدابير لحماية جميع المشاركين في القضية، بما في ذلك توفير تدريب على التعامل مع الإعلام، أو على الأمن الرقمي والجسدي.

إعادة التعرّض للصدمات

يقتضي التقاضي عرض وقائع القضية أمام المحكمة، بما في ذلك الأدلة التفصيلية التي توثّق الأذى والضرر، والقصص الواقعية التي تدعم الحجج القانونية. وبحكم الطبيعة الصراعية للتقاضي، فإنّ الطرف الخصم سيحاول تفنيد هذه الوقائع والطعن في مصداقيتها، بل والطعن في مصداقية من يقدّمها.

وقد لا يقتصر الأثر على استعادة تجاربٍ صادمةٍ، بل قد يشمل أيضًا أنماطًا من "التلاعب الإدراكي" (Gaslighting) في هذه التجارب. ولهذا، من الضروري أن يُدار مسار التقاضي بطريقةٍ تراعي الصدمة، وأن تُبذل الجهود لحثّ المحاكم على تقليص الأذى النفسي والمعنوي الناتج عن الإجراءات القضائية، قدر الإمكان.

دراسة حالة :

نشطاء "الأوغوني التسعة": السعي نحو المحاسبة عن الأرواح المتأثرة بضرر (شل) البيئي في منطقة دلتا النيجر

في خمسينيات القرن العشرين، بدأت شركة "رويال داتش شل" عملياتها في دلتا النيجر. وسرعان ما أصبحت أجزاء من هذه المنطقة من بين أكثر بقاع العالم تلوثًا. بين عامي 1976 و 1991، تعرضت أراضي الأوغوني إلى 2976 تسرّبٍ نفطي منفصلًا، أسفر مجموعها عن تسرب أكثر من مليوني برميلٍ من النفط. وفي تسعينيات القرن الماضي، تأسست "حركة بقاء شعب الأوغوني"، التي نادت بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، عبر المقاومة والاحتجاج السلميين. وفي عام 1995، أصدرت السلطات العسكرية النيجيرية حكمًا بالإعدام على تسعةٍ من نشطاء البيئة، ونُفّذ الحكم سرًّا بحقهم.

وقد خضع هؤلاء النشطاء لمحاكمة زُعم فيها أنهم حرّضوا على قتل أربعةٍ من زعماء الأوغوني، وهي محاكمةٌ وُصفت على نطاقٍ واسعٍ بأنها ملفقةٌ وتنطوي على خرقٍ جسيمٍ لمبادئ العدالة. ومنذ ذلك الحين، سعت أرامل نشطاء "الأوغوني التسعة" إلى تحميل شركة "شل" المسؤولية عن دورها في المساعدة والتحريض على اعتقالهم واحتجازهم بشكلٍ غير قانوني، وتعذيبهم، ومحاكمتهم بشكلٍ جائر، ثم إعدامهم، وذلك من خلال دعاوى رفعت في كل من الولايات المتحدة وهولندا. وقد استغرقت القضية أمام المحاكم الأمريكية أكثر من ست سنوات، وانتهت بإصدار المحكمة العليا الأمريكية حكمًا يقضي بعدم اختصاص المحاكم الأمريكية بالنظر في الدعوى، نظرًا لكونها لا ترتبط ارتباطًا كافيًا أو مباشرًا بالولايات المتحدة.

فيما بعد، رُفعت دعوى في هولندا، لكن المحاكم الهولندية خلصت إلى أنه لا تتوافر أدلة كافية تثبت تورط "شل" في هذا الإخفاق في تحقيق العدالة. وقد قررت الأرامل عدم استئناف القرار، وصرّحن عبر محاميهن: "لقد كانت هذه الإجراءات مرهقةً وممتدةً، أعادت إليهنّ ذكرياتٍ أليمةً، بينما تظل النتيجة شديدة الغموض".

وتواصل شركة "شل" إنكار جميع الاتهامات الموجّهة إليها، فيما لا تزال المعارك القضائية قائمةً حتى اليوم للمطالبة بتعويضات عن الأرواح والمعيشة التي تضررت بسبب الأثر البيئي المدمّر الذي خلّفته عمليات "شل" في دلتا النيجر.

مُلخص متى يمكن استخدام التقاضي الاستراتيجي؟

إنَّ اتخاذ قرار اللجوء إلى القضاء ليس بالأمر الهيّن، بل هو خطوةٌ تتطلب موازنة دقيقة بين الفرص الممكنة والمخاطر المحتملة. ويقتضي هذا القرار تحديد اللحظة "المناسبة" لتصعيد الحملة إلى مستوى التقاضي. كما يتطلب التأكد من استيفاء الشروط الإجرائية، وضمان استدامة الجهود المحيطة بالقضية، وإمكانية التخفيف من التكاليف والمخاطر المترتبة على التقاضي. وفوق ذلك، ينبغي على من يتصدّى لخوض هذا المسار أن يطرح على نفسه سؤالًا جوهريًا: أين يُمكن مباشرة التقاضي؟

الفصل الخامس:

أين يُمكن مباشرة التقاضي الاستراتيجي؟

أين يمكن مُباشرة التقاضي الاستراتيجي؟

بحسب نوع القضية المُراد رفعها، يتعيّن تقديم الشكوى القانونية أمام جهةٍ أو محكمةٍ معيّنةٍ تمتلك السلطة والاختصاص القانوني للنظر في الشكوى والبت فيها. وتُعرف هذه السلطة والصلاحية القضائية باسم "الاختصاص القضائي" للهيئة أو المحكمة المعنية بالنظر في القضية.

وفيما يلي أمثلة على الهيئات أو المحاكم المختلفة التي قد تتولى النظر في قضايا التقاضي الاستراتيجي:

- **المحاكم الوطنية**
- **المحاكم الإقليمية**
- **المحاكم أو الهيئات الدولية**
- **هيئات وطنية أخرى**

المحاكم الوطنية

تتضمن معظم الأنظمة القانونية تدرّجًا هرميًا للمحاكم، حيث تُرفع القضايا من المحاكم الدنيا إلى المحاكم العليا من خلال آلية الاستئناف. وكلما ارتفع مستوى المحكمة في هذا التدرّج، زادت سلطاتها وصلاحياتها، ما يجعلها في موقعٍ أفضل لإحداث تغييرات أوسع نطاقًا أو الدفع باتجاهها. وفي العديد من الولايات القضائية، تُعد المحكمة الدستورية أو المحكمة العليا هي الهيئة القضائية الأعلى، وعادةً ما تُناط بها سلطة البت النهائي في مدى قانونية القوانين أو الممارسات وفقًا للنظام الدستوري للدولة.

كما تُقسم المحاكم إلى دوائر متخصصةٍ بحسب نوع القانون أو النزاعات التي تنظر فيها، مثل: قضايا العمل، والقضايا التجارية، والجنائية، والإدارية، والمدنية.

التدرج الهرمي للمحاكم في النظام القانوني:

المحكمة الدستورية

المحكمة العليا

المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف

محكمة البداية

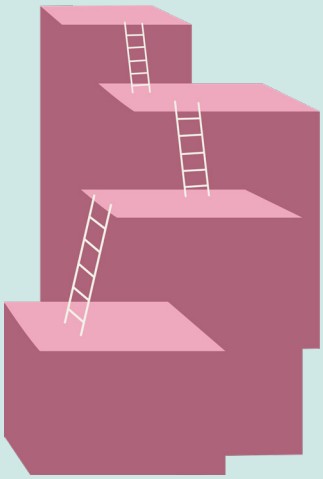

وقد تُحسم بعض القضايا في مرحلة المحكمة الابتدائية دون الحاجة إلى خطواتٍ إضافيةٍ في النظام القضائي، بينما تُستكمل قضايا أخرى في درجات التقاضي الأعلى. وغالبًا ما تُعرض القضايا أمام المحاكم العليا – في عمليةٍ تُعرف "بالاستئناف" – في حال وجود خلافٍ أو غموضٍ بشأن الوضع القانوني لمسألةٍ معينةٍ، كأن تكون المحكمة الأدنى قد أخطأت في تطبيق القانون. وقد يحدث أحيانًا ألا يتحقق النصر القانوني إلا بعد المرور بخسائرٍ في المحاكم الأدنى.

دراسة حالة :

النزاع في المحاكم الفنلندية: المثابرة في ملاحقة قضايا التمييز العرقي

في عام 2016، أوقفت الشرطة في هلسنكي امرأتين من ذوات البشرة السمراء – أم وابنتها – وفتشتهما. وصرحت الشرطة بأن عناصرها كانوا ينفذون عمليات مراقبةٍ تستهدف عاملات الجنس المشتبه بهن، إلى جانب التحقق من أوضاع الإقامة. وقد أنكرت الشرطة أن يكون هناك تمييزٌ بحق السيدتين، لكنها أقرت بأنّ لون بشرتهما قد لعب دورًا جزئيًا في اتخاذ قرار التوقيف.

أُحيلت القضية إلى "محكمة المساواة وعدم التمييز"، التي خلصت إلى أن الشرطة مارست التمييز العرقي بحق السيدتين، وميزت بينهما على هذا الأساس. وأصدرت اللجنة قرارًا يمنع الشرطة من تكرار هذا السلوك، وفرضت غرامةً مشروطةً قدرها 10.000 يورو كوسيلةٍ لردع الشرطة وضمان امتثالها للأمر.

إلا أنّ القرار استُؤنف أمام المحكمة الإدارية، التي خالفت رأي اللجنة وألغت قرارها. وعندها، رُفعت القضية إلى المحكمة الإدارية العليا، والتي نقضت بدورها قرار المحكمة الإدارية وأمرت بإعادة تفعيل قرار اللجنة وتنفيذه. وبعبارةٍ أخرى، أُعيد التأكيد على منع الشرطة من تكرار ممارسات التوقيف والتفتيش العنصرية تحت طائلة الغرامة المالية.

هيئات وطنية أخرى

أنشأت معظم الدول هيئاتٍ مستقلةٍ تتمتع بصلاحياتٍ محددةٍ لمراقبة بعض القضايا، والإشراف عليها، والبت في الشكاوى المتعلقة بمواضيعٍ معينةٍ أو بقوانينٍ محددةٍ، رغم أنها ليست محاكم بالمعنى التقليدي. وغالبًا ما تتعلق صلاحيات هذه الهيئات بمجالاتٍ مثل: السكن، والتعليم، والصحة، والبيئة، والإعلام، وحماية المستهلك، وحقوق الإنسان، والمساواة.

وغالبًا ما يُشار إلى هذه الهيئات بوصفها "هيئات شبه قضائية"، لأنها تُشبه المحاكم في طبيعة عملها، لكنها قد لا تمتلك جميع الصلاحيات القضائية الكاملة التي تتمتع بها المحاكم النظامية. ومع ذلك، فإن لهذه الهيئات صلاحية إصدار قراراتٍ وفرض تدابير يمكن أن تُسهم في إحداث تغييرٍ أوسع نطاقًا. وفي بعض الحالات، قد يكون من الضروري اللجوء إلى هذه الهيئة أولًا قبل رفع القضية إلى المحكمة.

دراسة حالة :

العنصرية في الإعلانات: حظر إعلانٍ حكومي عنصري

في صيف عام 2022، أطلقت وزارة العدل في المملكة المتحدة إعلانًا على منصة فيسبوك للترويج لمبادرة "وظائف السجون". وقد ظهر في الإعلان حارس سجنٍ أبيض البشرة يتحدث إلى سجين أسود البشرة، واحتوى الإعلان على نصٍ مكتوبٍ يقول: "كن حارس سجن. وظيفة واحدةٌ، وأدوار متعددةٌ"، وتعليق يقول: "نحنُ حراس السجن، نحلّ المشكلات، ونغيّر الحياة. انضموا إلينا لأداء وظيفة هامة في سجن وورموود سكربس".

تلقّت "هيئة معايير الإعلانات" (ASA)، وهي الجهة المنظِّمة للإعلانات في المملكة المتحدة، شكوى تزعم أنّ "الإعلان يعزز صورةً نمطيةً عرقيةً سلبيةً" ومن المرجّح أن يتسبب في إهانةٍ جسيمةٍ. وتشرف الهيئة على الالتزام بـ"مدونة المملكة المتحدة للإعلانات غير المذاعة والتسويق المباشر والترويجي"، التي تتضمّن بندًا يحظر المحتوى الإعلاني الذي قد يُحدث إهانةً جسيمةً أو واسعة النطاق "على أساس خصائص محميةٍ مختلفةٍ، بما في ذلك العرق".

وقد رأت الهيئة أن الإعلان قد خالف هذا البند من المدونة.

حاولت الحكومة استئناف هذا القرار، إلا أن الهيئة أيدت حكمها الأصلي في الاستئناف. وصرّحت بأنّه "في سياق مشهدٍ من داخل السجن، رأينا أن الإعلان يرسّخ صورةً نمطيةً سلبيةً عن الرجال السود بوصفهم مجرمين. وبناءً على ذلك، خلصنا إلى أنّ الإعلان من المحتمل أن يتسبب في إهانةٍ جسيمةٍ". وأوصت الهيئة بعدم عرض الإعلان مجددًا، وطلبت من وزارة العدل اتخاذ التدابير اللازمة لضمان عدم التسبب بمثل هذه الإهانة في المستقبل.

بعض الهيئات تمتلك أيضًا تفويضًا قانونيًا لرفع القضايا أمام المحاكم نيابةً عن آخرين وفي إطار المصلحة العامة. ويعني ذلك أنها قد تبادر إلى التقاضي أمام المحكمة دعمًا وحمايةً للأشخاص المتضررين من قضيةٍ معينةٍ.

دراسة حالة :

مكافحة العنصرية في قطاع الرعاية الصحية

في تشرين الثاني/نوفمبر عام 2019، تقدّم أمين المظالم لشؤون التمييز في السويد بدعوى قضائية أمام المحاكم السويدية نيابةً عن رجل تُوفي نتيجة إهمالٍ طبي من فريق خدمات الإسعاف. كما تولّى أمين المظالم القضية نيابةً عن أفراد عائلة المتوفى. كان الرجل مسلمًا ومن أصولٍ إفريقيةٍ، وقد فقد الوعي في منزله نتيجة نزيفٍ دماغي. وعلى إثر ذلك، استدعيت سيارة إسعاف. غير أنّ المسعفين، وبخلاف ما أكدته زوجة الرجل، رفضوا التعامل مع حالته باعتبارها طارئةً تتطلب رعايةً فوريةً. وبحسب ملاحظات أحد المسعفين، اعتبر فريق خدمات الإسعاف أن الرجل كان "يقظًا، وواعيًا، ويتظاهر بفقدان الوعي". كما ورد في الملاحظات سؤال: "إغماء مرتبط بعوامل ثقافية؟" ونظرًا إلى أن حالته لم تُؤخذ على محمل الجد، لم يخضع للفحص أو العلاج فورًا، ليفارق الحياة بعد عدة أشهرٍ.

رفع أمين المظالم لشؤون التمييز السويدي القضية أمام محكمة المقاطعة في مدينة غوتنبرغ، التي قضت في أيار/مايو عام 2021 بأنّ الجهة المقدِّمة للرعاية الصحية قد مارست تمييزًا ضد الرجل بسبب عِرقه. كما رأت المحكمة أن زوجته تعرّضت هي الأخرى للتمييز من أفراد الطاقم الطبي، بسبب تجاهلهم للمعلومات الحاسمة التي كانت تحاول إيصالها. وقد أمرت المحكمة بدفع تعويضاتٍ بلغت نحو 11.000 يورو. إلا أن أمين المظالم استأنف الحكم، معتبرًا أن قيمة التعويضات غير كافيةٍ.

وفي نيسان/أبريل عام 2022، وافق المجلس الإقليمي على تسوية القضية. وبموجب هذه التسوية، أقرّ بصحة حكم المحكمة، ووافق على دفع تعويضاتٍ إضافيةٍ بقيمة تقارب 25.000 يورو.

المحاكم الإقليمية

إلى جانب المحاكم الوطنية، يمكن رفع بعض القضايا إلى محاكم تُعقد على المستوى الإقليمي. تتولى هذه المحاكم الفصل في المسائل التي تتعلق بالمعاهدات أو القوانين الإقليمية، بما في ذلك المعاهدات الإقليمية الخاصة بحقوق الإنسان، والتي تهدف إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان ضمن نطاقٍ جغرافي معيّنٍ. وفي أوروبا، يُعدّ كل من المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ومحكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي من أبرز الأمثلة على هذه المحاكم.

المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان

تتولى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان تفسير وتطبيق الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان على الحالات الفردية.

يُرفع هذا النوع من القضايا ضد الدول التي صدّقت على الاتفاقية، ولا يمكن التقدّم بها إلى المحكمة إلا بعد استنفاد جميع السُبل القانونية الوطنية الممكنة للنظر في الشكوى القانونية. بعبارةٍ أخرى، لا تنظر المحكمة عادةً في القضايا إلا بعد صدور حكم فيها عن أعلى محكمةٍ وطنيةٍ مختصةٍ.

تُعدّ قرارات المحكمة مُلزمةً للدولة الطرف في القضية، مما يعني أن عليها واجب تنفيذ ما يُصدر ضدها من أحكام.

ولا تقتصر صلاحيات المحكمة على إعلان وقوع انتهاكٍ لحقوق الإنسان فحسب، بل يمكنها أيضًا أن تأمر بدفع تعويض للشخص صاحب الشكوى – ويُطلق على هذا التعويض مسمّى "التعويض العادل (Just Satisfaction)".

كما تملك المحكمة صلاحية إصدار "تدابير فرديةٍ" ترمي إلى تصحيح أو إنهاء انتهاكٍ محددٍ لحقوق الإنسان، مثل المطالبة بإطلاق سراح شخصٍ معتقلٍ. وفي بعض الحالات، يمكن أن تشير المحكمة إلى "تدابير عامة" يجب اتخاذها لمعالجة مشكلاتٍ هيكليةٍ أوسع، مثل الدعوة إلى تحسين ظروف الاحتجاز في السجون. وتملك المحكمة كذلك سلطة فرض تدابير عاجلةٍ في ظروفٍ معيّنةٍ.

دراسة حالة :

بلجيكا تُلزم بإيواء طالبي اللجوء

نظرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في عددٍ من القضايا المتعلقة بأوضاع طالبي اللجوء في بلجيكا. فقد تقدّم عددٌ من الأفراد بطلباتٍ للحماية الدولية داخل بلجيكا، لكنهم لم يُمنحوا أماكن في مراكز الاستقبال المخصصة لذلك.

توفّر هذه المراكز عادةً المأوى، والوجبات، والملابس، بالإضافة إلى الرعاية الطبية والاجتماعية والنفسية، وذلك طوال فترة معالجة طلب اللجوء. ولكن بسبب محدودية الأماكن المتاحة في هذه المراكز، اضطر كثيرٌ من طالبي اللجوء إلى العيش في الشوارع. وقد رُفعت قضايا أمام المحاكم البلجيكية، فأمرت الوكالة الفيدرالية لاستقبال طالبي اللجوء بتوفير الإيواء لهؤلاء الأشخاص، سواء في مراكز الاستقبال أو الفنادق أو أي مرافقٍ مناسبةٍ أخرى. غير أن هذه الأوامر لم تُنفّذ، مما دفع عددًا من المتضررين إلى اللجوء للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. وقد تناولت إحدى هذه القضايا وضع 148 شخصًا من طالبي اللجوء.

مارست المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ضغوطًا إضافية على الدولة البلجيكية، حيث دعتها إلى تنفيذ أوامر المحاكم الوطنية، وتوفير المأوى والمساعدات المادية اللازمة لتلبية الاحتياجات الأساسية لهؤلاء الأفراد.

تجدر الإشارة إلى أن قرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان يُمكن الاستناد إليها في دولٍ أوروبيةٍ أخرى، عندما تكون المحاكم المحلية مطالبةً بتطبيق الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان على قضايا مشابهةٍ أو ذات صلةٍ.

دراسة حالة :

الطعن في قمع الإعلانات المؤيدة لمجتمع الميم في هنغاريا

في عام 2022، قرر جهاز تنظيم الإعلام في هنغاريا أنّ إحدى القنوات التلفزيونية قد خالفت قانون الإعلام الوطني من خلال بث إعلانٍ تجاري عن "عائلات قوس قزح" (العائلات التي تضم والدين من نفس الجنس) خلال ساعات النهار. وقد حاول المنظّم فرض قيودٍ على بث هذا الإعلان، بحيث لا يُسمح بعرضه إلا في الفترة ما بين التاسعة مساءً والخامسة صباحًا. وادّعى أنّ الإعلان قد يُحدث تأثيرًا سلبيًا على الأطفال، وبالتالي ينبغي حصر بثّه في ساعات الليل.

انتقلت القضية بعد ذلك إلى المحاكم الهنغارية، والتي خالفت رأي الجهة المنظمة. وقد استندت المحاكم، في قرارها، بشكلٍ موسّعٍ إلى الاجتهاد القضائي الصادر عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. واستشهدت المحكمة الهنغارية على وجه الخصوص بقول المحكمة الأوروبية أنه: "لا يوجد أي دليلٍ علمي أو بياناتٍ اجتماعيةٍ تشير إلى أنّ مجرد الإشارة إلى المثلية الجنسية، أو النقاش العام المفتوح المتعلق بالوضع الاجتماعي للأقليات الجنسية، من شأنه أن يؤثر سلبًا على الأطفال أو على "البالغين المعرّضين للخطر". بل على العكس، فإنّ السبيل الوحيد لمعالجة مثل هذه القضايا المعقدة هو النقاش العام المنصف والمفتوح". وأكدت المحاكم الهنغارية على وجوب تفسير القوانين المحلية بما يتماشى مع قرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في هذا الموضوع.

محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي

تُعد هذه المحكمة العليا في منظومة الاتحاد الأوروبي، وهي الجهة المختصة بالإشراف على تطبيق وتفسير قوانين الاتحاد الأوروبي. وتشمل هذه القوانين ما تصدره مؤسسات الاتحاد وتلزم به الدول الأعضاء. وتعلو قوانين الاتحاد الأوروبي على القوانين الوطنية في حال وقوع تعارضٍ بينهما.

يجوز للمفوضية الأوروبية، وهي الذراع التنفيذية للاتحاد الأوروبي، أن ترفع دعوى أمام محكمة العدل ضد إحدى الدول الأعضاء إذا أخلّت بالتزاماتها بموجب قانون الاتحاد الأوروبي.

دراسة حالة :

قانون الاتحاد الأوروبي بشأن العمل والإعاقة يُحدث تغييرًا إيجابيًا في إيطاليا

في عام 2000، أقرّ الاتحاد الأوروبي تشريعات تهدف إلى مكافحة التمييز في أماكن العمل. وفي عام 2011، أقامت المفوضية الأوروبية دعوى ضد إيطاليا أمام محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي، وذلك بسبب تقاعسها عن تنفيذ بعض أحكام هذه التشريعات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة.

وقد أقرّت المحكمة بصحة موقف المفوضية، وخلصت إلى أنّ إيطاليا لم توفّر التعديلات المعقولة اللازمة لذوي الإعاقة في جميع مجالات العمل، وعلى امتداد العلاقة التعاقدية الوظيفية بكامل مراحلها.

وبناءً عليه، تبيّن أن إيطاليا قد أخلّت بتنفيذ قانون الاتحاد الأوروبي ذي الصلة. ومن اللافت في هذا القرار أنّ المحكمة أشارت إلى أنّ قانون الاتحاد الأوروبي نفسه لا يُقدّم تعريفًا محددًا لمفهوم "الإعاقة". وأكدت المحكمة أن هذا المفهوم يجب أن يُفهم باعتباره يشمل "جميع الأشخاص الذين يعانون من إعاقة"، وفق التعريف الوارد في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

يمكن أيضًا للأفراد أو الكيانات أن يرفعوا دعاوى أمام محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي إذا زعموا أنهم قد تضرروا بشكلٍ مباشرٍ من تصرّفٍ غير مشروعٍ (أو امتناعٍ عن التصرف) من قبل بعض مؤسساتٍ أو هيئاتٍ الاتحاد الأوروبي.

دراسة حالة :

السعي لتحقيق العدالة: مقاضاة فرونتكس بسبب إدارتها لأخطر حدود العالم

فرونتكس هي وكالة حرس الحدود والسواحل التابعة للاتحاد الأوروبي، وتتولى مسؤولية تعزيز وتنسيق وتطوير إدارة الحدود الأوروبية بما يتماشى مع قوانين الاتحاد. وقد أصبحت الحدود البحرية للاتحاد الأوروبي على البحر الأبيض المتوسط تُعرف بأنها "أخطر حدود في العالم"، حيث تورّطت فرونتكس في هذا الواقع عبر عمليات صدّ ممنهجة لطالبي اللجوء واللاجئين، مستخدمةً أساليبَ غير قانونيةٍ.

ففي عام 2021، ربطت أبحاثٌ موثوقةٌ وفاة أكثر من 2000 لاجئ بعمليات الصد غير القانونية التي تمارسها دول الاتحاد الأوروبي. وفي العام ذاته، رفعت ثلاث منظماتٍ غير حكوميةٍ وهي (front-lex، وشبكة Progress Lawyers Network، ومنظمة Greek Helsinki Monitor— أول دعوى من نوعها ضد فرونتكس أمام محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي، بسبب دور الوكالة في انتهاكات حقوق المهاجرين.

وقد رُفعت القضية نيابةً عن شخصين من طالبي اللجوء، ادّعيا أنهما تعرضا لتوقيفٍ عنيفٍ، واعتداءٍ جسدي، وسرقةٍ، واختطافٍ، واحتجازٍ، ثم أُجبرا على العودة بحرًا، قبل أن يُتركا على متن قوارب نجاةٍ قرب حدود اليونان.

ومع أنّ المحكمة رفضت النظر في الدعوى لأسبابٍ إجرائيةٍ تتعلّق بما إذا كانت فرونتكس قد "أخلّت بالتصرف" ضمن صلاحياتها، إلا أنّ القضية تبقى الأولى من نوعها في مجال حقوق الإنسان المرفوعة ضد الوكالة. وقد تبعها عدد من القضايا الأخرى التي رفعتها منظماتٍ غير حكوميةٍ وأشخاصٌ من طالبي اللجوء أمام المحكمة نفسها، يتهمون فيها فرونتكس بانتهاك حقوق الإنسان.

الطريقة الأكثر شيوعًا لعرض القضايا أمام محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي تتمثل في تقديم المحاكم الوطنية في الدول الأعضاء طلباتٍ للمحكمة لتفسير نقطةٍ قانونيةٍ تتعلق بتطبيق قانون من قوانين الاتحاد الأوروبي في القضايا المنظورة أمامها.

وبعد أن تُصدر محكمة العدل قرارها في المسألة المطروحة، تعود القضية إلى المحكمة الوطنية المعنية لتُصدر حكمًا نهائيًا في القضية الفردية استنادًا إلى التفسير المقدم من محكمة العدل. ويعني ذلك أيضًا أن قرارات المحكمة يكون لها أثرٌ مباشرٌ على المحاكم الوطنية الأخرى في دول الاتحاد، حين يُطلب منها تطبيق القانون الأوروبي ذاته الذي فُسّر في القضية الأصلية.

دراسة حالة :

ضمان شمول قانون مناهضة التمييز البولندي لجميع أشكال العمل

في عام 2017، أنهى التلفزيون الرسمي البولندي عقد عملٍ مستقلٍ مع أحد المحررين، كان قد تعاون معهم في عدة مشاريع سابقةٍ. وقد تم توقيع العقد قبل أسبوعين فقط وكان من المقرر أن يمتد لشهر كامل. إلا أن إنهاء العقد تم بعد يومين من نشر المحرر مقطع فيديو على موقع يوتيوب يدعو فيه إلى التسامح وقبول الأزواج من نفس الجنس.

سعى المحرر إلى مقاضاة هيئة البث بدعوى التمييز القائم على ميوله الجنسية، غير أن القانون البولندي لمكافحة التمييز لم يكن يشمل إلا من تربطهم علاقةً تعاقديةً قائمةً على عقود العمل النظامية، دون أن يشمل أصحاب العقود الاستشارية أو المستقلين.

وقد وجّهت المحاكم البولندية سؤالًا إلى محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي بشأن مدى توافق القانون البولندي مع قانون المساواة في الاتحاد الأوروبي. فأوضحت المحكمة أنّ قانون الاتحاد الأوروبي لمكافحة التمييز يطبق على كل من يقدّم "عملًا شخصيًا" لصالح طرفٍ آخر، بغض النظر عن طبيعة العقد الذي يربطه بذلك الطرف.

وكان لهذا القرار أهميةً بالغةً، لا سيما وأن بعض الدول الأخرى في الاتحاد كانت تتبع نهجًا مماثلًا لبولندا، مستثنيةً العاملين المستقلين من نطاق الحماية القانونية. وقد أكدت المحكمة أن هذا النهج لا يتماشى مع الالتزامات التي يفرضها قانون الاتحاد الأوروبي في مجال مكافحة التمييز.

قد تتضمّن هذه القضايا أيضًا طلبًا من المحكمة لمراجعة مدى قانونية التشريع الأوروبي الأساسي الذي يُستند إليه في القضية. ويحدث ذلك، على سبيل المثال، إذا اعتُبر أن القانون الأوروبي المعني ينتهك الحقوق الأساسية للإنسان المعترف بها ضمن منظومة الاتحاد الأوروبي. وباختصار، تمتلك المحكمة سلطة الحكم بعدم صلاحية بعض قوانين الاتحاد الأوروبي واعتبارها لاغية.

دراسة حالة :

إرساء المساواة بين الجنسين في أقساط التأمين: معالجة الخدمات القائمة على التمييز بين الجنسين

في عام 2012، كانت قوانين الاتحاد الأوروبي تسمح باستخدام عوامل المخاطر المرتبطة بنوع الجنس في حساب أقساط التأمين والمزايا التأمينية. وقد أُجيز لمزوّدي خدمات التأمين القيام بذلك، شريطة أن يستندوا إلى "بياناتٍ إحصائيةٍ واكتوارية دقيقة وذات صلة". ونتيجةً لذلك، كان الرجال والنساء يدفعون أقساط تأمين مختلفة على أساس الجنس فقط. كما انعكس الأمر أيضًا على المزايا؛ فعلى سبيل المثال، كانت النساء يتلقين معاشاتٍ سنويةٍ أقل من الرجال، بسبب الافتراض بأن النساء يعشن لفترةٍ أطول.

تقدّمت جمعية المستهلكين البلجيكية "Test-Achats" بدعوى أمام المحاكم البلجيكية للطعن في هذا التمييز، فأحالت المحكمة الوطنية القضية إلى محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي للفصل في مدى قانونية هذا الجزء من التشريع الأوروبي. وقد قضت المحكمة ببطلان الجزء المعني من القانون، مُبيّنةً أنه يشكل تمييزًا غير مشروعٍ.

وبهذا القرار، أُلغي الأساس القانوني الذي كان يُستخدم لتبرير هذا النوع من التمييز، ولم يعد بوسع شركات التأمين الاستناد إليه لتطبيق سياساتٍ تمييزيةٍ مبنيةٍ على الجنس.

المحاكم والهيئات الدولية

بإمكان الدول أن تكون أطرافًا في اتفاقياتٍ أو معاهداتٍ دوليةٍ تُعد من مصادر القانون الدولي. وتختص المحاكم والهيئات الدولية بالنظر في القضايا التي تتعلّق بانتهاكات هذه المعاهدات، بما في ذلك المعاهدات الخاصة بحقوق الإنسان.

فعلى سبيل المثال، تنظر المحكمة الجنائية الدولية في ملاحقة الأفراد المتّهمين بارتكاب جرائمَ دوليةٍ، مثل الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، وجريمة العدوان. كما توجد محاكم وهيئاتٍ دوليةٍ أخرى تنظر في قضايا تتعلق بالقانون الدولي لحقوق الإنسان كما ورد في معاهداتٍ مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

ولجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة هي هيئةٌ مكونة من الخبراء المستقلين، تتولى رصد مدى امتثال الدول الأطراف في هذا العهد لالتزاماتها بموجبه. ويمكن تقديم شكاوى إلى اللجنة ضد أكثر من 100 دولةٍ وقّعت على هذه المعاهدة. ويُشترط في هذه الشكاوى أن تُرفع من طرف شخصٍ تعرض لانتهاك حقوقه أو من ينوب عنه، وأن يكون هذا الشخص قد استنفد جميع وسائل الانتصاف القانونية المتاحة أمام المحاكم الوطنية في الدولة المعنية.

دراسة حالة :

وضع حد لفحص الهوية العنصري: الشرطة الإسبانية تُجبر على تقديم اعتذار

في كانون الأول/ديسمبر 1992، أوقَفَ أحد عناصر الشرطة السيدة روزاليند ويليامز ليكرافت داخل محطةٍ للقطارات في إسبانيا، وطلب منها إبراز أوراق هويتها. وعندما استفسرت عن سبب اختيارها تحديدًا لهذا الفحص، أجاب الشرطي بأنه ملزم بالتحقق من هوية الأشخاص الذين "يبدون مثلها"، موضحًا أن هناك أوامر تُلزمهم بفحص هوية الأشخاص ذوي البشرة الملوّنة.

وفي اليوم التالي، قدّمت روزاليند شكوى رسميةً ضد تصرّف الشرطة، مما أطلق سلسلةً طويلةً من الإجراءات القضائية استمرت لسنوات. غير أن المحاكم الإسبانية رفضت الاعتراف بأن الإيقاف وفحص الهوية كانا ينطويان على تمييز عنصري، فقررت روزاليند رفع القضية إلى لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في عام 2006. وفي عام 2009، قضت اللجنة بحدوث تمييز غير مشروع، واعتبرت أن روزاليند حُرِمت من حقها في الانتصاف القانوني. وطالبت اللجنة الدولة الإسبانية بمنح روزاليند سبل إنصافٍ فعّالة، بما في ذلك تقديم اعتذارٍ علني، واتخاذ "جميع التدابير اللازمة" لضمان عدم تكرار ممارسات الشرطة العنصري في الإيقاف وفحص الهوية في المستقبل.

تتخذ هذه الهيئات قرارات بشأن الشكاوى التي ترد إليها، غير أن فاعلية هذه القرارات تكون غالبًا أضعف مقارنةً بقرارات المحاكم الوطنية أو الإقليمية. وهذا يعني أن القرارات الإيجابية الصادرة عنها تستدعي متابعتها بحملات مستمرة، وجهود مناصرة، ومساعٍ أخرى لضمان إنفاذها وتنفيذها فعليًا.

وإلى جانب لجنة حقوق الإنسان، توجد هيئاتٌ تعاهدية أخرى تابعة للأمم المتحدة، يمكنها النظر في الشكاوى المتصلة بمواضيع محددةٍ من حقوق الإنسان، ومنها:

لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تُعنى هذه اللجنة بمتابعة تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والذي يشمل الحقوق في السكن الملائم، والتعليم، والصحة، والضمان الاجتماعي، والمياه، والصرف الصحي، والعمل.

لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب
تتولى هذه اللجنة الإشراف على تنفيذ اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري
تتابع هذه اللجنة تنفيذ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز ضد المرأة
تُشرف هذه اللجنة على تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل
ترصد هذه اللجنة تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، إلى جانب الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالأطفال في النزاعات المسلحة، وبيع الأطفال، واستغلال الأطفال في البغاء، وفي المواد الإباحية.

لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
تتابع هذه اللجنة تنفيذ الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

لجنة الأمم المتحدة المعنية بحالات الاختفاء القسري
تُعنى هذه اللجنة بمتابعة تنفيذ الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

دراسة حالة :

المجموعة العرقية "فابستن" التابعة لقومية سامي تتصدى للتمييز: التصدي للتمييز الممنهج في قوانين التعدين السويدية

في عام 2010، منحت الحكومة السويدية ثلاث رخصٍ لاستغلال مناجم مكشوفة لشركة خاصة، وذلك في منطقة تُستخدم للرعي التقليدي من طرف المجموعة العرقية "فابستن" التابعة لقومية سامي. وقد تم هذا المنح دون أي تشاورٍ مسبقٍ مع مجموعة سامي المعنية. وأدى التعدين في هذه المواقع إلى انتشار الغبار، وتلف مراعي الرنة، وقطع مسارات الهجرة بين المراعي الموسمية المختلفة، مما أثر سلبًا على نمط الرعي التقليدي في المنطقة.

طعن أفرادٌ من مجموعة "فابستن" في هذه التراخيص أمام المحاكم السويدية، غير أن المحاكم رفضت إلغاءها. وعليه، تقدم خمسة عشر عضوًا من مجموعة سامي بشكوى إلى لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري. وفي عام 2020، خلصت اللجنة إلى وقوع انتهاكات لحقوق الملكية الخاصة بالمجتمع السامي، وأكدت من جديد أن على الدول أن تتخذ خطوات لإعادة الأراضي والمناطق التي حُرم منها الشعوب الأصلية والتي كانت تقليديًا مملوكة لهم، في حال تم ذلك دون موافقتهم الحرة والمسبقة والمستنيرة.

وطلبت اللجنة من الحكومة السويدية أن تعيد النظر في تلك التراخيص بعد إجراء عملية ملائمة تتضمن الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة للمجتمع المعني، كما دعت إلى تعديل قوانين منح التراخيص لتأخذ في الاعتبار وضع قومية سامي كشعبٍ أصلي يتمتع بحقوقٍ متصلةٍ بالأرض والموارد. وبمعنى آخر، رأت اللجنة أن التشريعات السويدية المتعلقة بالتعدين والبيئة تمارس تمييزًا منهجيًا بحق مجموعات قومية سامي الراعية لحيوان الرنة، وأنها بحاجة إلى إصلاحٍ جذري.

ولا تزال المجموعة العرقية "فابستن" التابعة لقومية سامي تواصل نضالها من أجل دفع الحكومة السويدية إلى الالتزام بقرار اللجنة وتنفيذه.

ملخص عن مكان مباشرة التقاضي الاستراتيجي

توجد طائفةٌ متنوعةٌ من المحاكم والهيئات الرسمية التي يمكنها النظر في الشكاوى القانونية، ويُعد اختيار الجهة الأنسب من بين هذه الهيئات جزءًا جوهريًا من استراتيجية التقاضي. إذ ينبغي تحديد المحكمة أو الهيئة التي تمتلك أفضل إمكانيةٍ لتحقيق نتيجة معينة، بشأن قضيةٍ محددة، وفي توقيتٍ مناسبٍ، بما يخدم القضية العامة على الوجه الأمثل.

لكل محكمة أو هيئة صلاحياتٍ مختلفة، ومجالات موضوعيةٍ متباينة، ومناهج خاصة في التعامل مع القانون، كما تختلف درجات سلطتها القضائية. وقد تستدعي الضرورة الاستمرار في رفع الشكاوى القانونية إلى درجاتٍ أعلى ضمن النظام القضائي، أو حتى إلى محاكم وهيئاتٍ إقليمية أو دولية، قد تكون في موقعٍ أفضل لإحداث التغيير المنشود.

يتناول الفصل التالي مسألة: من الذي يملك الحق في تقديم الشكاوى القانونية إلى القضاء؟

الفصل السادس:

من يمكنه مباشرة التقاضي الاستراتيجي؟

من يمكنه مباشرة التقاضي الاستراتيجي؟

يمكن أن تتخذ دعاوى التقاضي الاستراتيجي أشكالًا متعددة، وكذلك الأمر بالنسبة للأطراف المخولة برفع هذه الدعاوى، إذ تختلف باختلاف النظم القانونية المعمول بها في البلد الذي تُرفع فيه القضية.

يعتمد "من يحق له التقاضي" على النظام القانوني الذي تُقام الدعوى ضمنه. ففي معظم الأنظمة القانونية، يُقيَّد الحق في رفع الدعوى بالأفراد أو الكيانات التي يُعتبر أن لها "حق المثول أمام المحكمة". ويُقصد بحق المثول أمام المحكمة أن يكون للشخص أو الكيان الحق القانوني في رفع دعوى ضد الشخص أو الجهة المعنية أمام المحكمة.

فلنلقِ نظرة على "أطراف الدعوى"، وهو المصطلح المستخدم للإشارة إلى الأشخاص أو الكيانات التي تملك حق رفع الدعاوى القضائية.

الأفراد

تُقيد العديد من الأنظمة القانونية الحق في التقاضي بالأفراد الذين لحق بهم ضرر مباشر أو تأثروا فعليًا من الشخص أو الجهة التي يُزعم أنها خرقت القانون.

وعند رفع دعوى، يتعين على هؤلاء الأفراد أن يُثبتوا أمام المحكمة أنهم يتمتعون بصلةٍ كافيةٍ بالفعل القانوني أو الامتناع عنه، وأنهم تضرروا منه بشكل مباشر. ومن المهم الإشارة إلى أن القضايا التي يرفعها أفرادٌ بصفتهم الشخصية قد تكشف عن مظالم أوسع نطاقًا، ما يعني أن الدعاوى التي تتناول أضرارًا فردية يمكن أن تُفضي إلى تأثير مجتمعي يتجاوز دائرة المدعين الأصليين.

في بعض الحالات، تم توسيع مفهوم الصلة الفردية والضرر ليشمل أيضًا الأفراد المعرّضين لخطر محتمل من جراء فعلٍ ما أو الامتناع عن فعل، مما يفتح المجال لهؤلاء للطعن في القوانين أو السياسات حتى وإن لم تُطبَّق عليهم بشكل مباشر.

دراسة حالة :

الطعن في تقييمات اللجوء الإنساني في إيطاليا: مراعاة التدهور البيئي

قدم أحد الأفراد من منطقة دلتا النيجر في نيجيريا طلبًا للحصول على حماية إنسانية دولية في إيطاليا، بعد أن غادر موطنه نتيجةً لعوامل متعددة، من بينها النزاع المسلح مع جماعات شبه عسكرية، وكذلك التدمير البيئي الذي شهدته المنطقة، بما في ذلك عدد كبير من تسربات النفط. رُفض طلبه في البداية، فاستأنف القرار أمام أعلى محكمة في إيطاليا.

قضت محكمة النقض العليا الإيطالية بأن التقييمات التي تُجرى لغرض منح الحماية الإنسانية يجب أن تأخذ في الاعتبار ليس فقط أوضاع النزاع المسلح، بل أيضًا حالات التدهور الاجتماعي أو البيئي أو المناخي، وكذلك الأوضاع التي تتعرض فيها الموارد الطبيعية للاستغلال غير المستدام في بلد المنشأ. وأكدت المحكمة أن الحماية الإنسانية يجب أن تُمنح عندما لا تتيح الأوضاع في بلد المنشأ الحد الأدنى الضروري من الضمانات لحق الفرد في الحياة. وخلصت المحكمة إلى أنه يتعين أخذ هذه العوامل بعين الاعتبار في هذه القضية، وكذلك في طلبات اللجوء الإنساني المستقبلية.

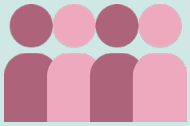

دراسة حالة :

القوانين مُطبَّقة أم غير مطبقة: إثبات أنّ تجريم العلاقات المثلية يُعدّ انتهاكًا لحقوق الإنسان

في عام 1977، رفع الناشط في مجال حقوق المثليين ديفيد نوريس دعوى أمام المحاكم الأيرلندية للطعن في القوانين التي تجرّم العلاقات الجنسية بين الرجال. ورغم أنه لم يُلاحق قضائيًا بموجب هذه القوانين، فقد قدّم أدلةً على معاناته من اكتئابٍ حادٍ ووحدةٍ شديدة عند إدراكه أنه قد يكون عرضة للملاحقة القضائية بموجب القانون. كما قدّم شهادة طبيبه الذي نصحه بمغادرة أيرلندا والعيش في بلدٍ أكثر تقبّلًا للعلاقات المثلية لتجنّب نوبات القلق المتكررة التي يعاني منها.

رفضت المحاكم الأيرلندية الدعوى، بل وأكدت مجددًا أن المثلية الجنسية تتعارض مع النظام العام. حينها، نقل ديفيد القضية إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، والتي لا تقبل إلا القضايا المرفوعة من قبل "ضحايا" انتهاكات الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. وقد دفعت الحكومة الأيرلندية أمام المحكمة بأن ديفيد لا يُعد "ضحية" لأنه لم يُحاكم بموجب القانون. غير أن المحكمة رأت خلاف ذلك، واعتبرت أن هذه القوانين تمسّه بشكل مباشر نتيجة الخوف الدائم من الملاحقة عند انخراطه في علاقاتٍ حميمةٍ مع رجال.

وأشارت المحكمة إلى أن من حق الأفراد الادعاء بأن قانونًا ما ينتهك حقوقهم بمجرد كونهم معرّضين للخطر بموجبه، حتى وإن لم يُطبّق عليهم فعليًا. وخلصت إلى أن استمرار وجود هذا القانون يمثّل تدخلًا مباشرًا ودائمًا في الحياة الخاصة لديفيد بسبب التهديد بالملاحقة القضائية. وقد أُلغي القانون الذي يجرّم العلاقات الجنسية بين الرجال بعد نحو خمس سنواتٍ من صدور قرار المحكمة.

الجماعات

عندما يتأثر عدد كبير من الأفراد بفعلٍ ما أو بسياسةٍ معينة، فقد يكون من الممكن النظر في قضاياهم بشكلٍ جماعي أو موحّد. ويمكن أن تتخذ هذه القضايا الجماعية أشكالًا متعددة.

فبعضها قد يبدأ كدعاوى قانونيةٍ فرديةٍ منفصلةٍ، ثم تقوم المحكمة بضمّها أو دمجها لاحقًا في دعوى واحدة. ويتيح ذلك للمحكمة (وللأطراف المعنية) التعامل مع القضية بطريقةٍ أكثر كفاءةً وأقل كُلفة، مع إبراز الطبيعة الواسعة النطاق للمشكلة.

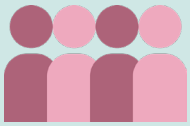

دراسة حالة :

دفع الثمن: التعويضات عن سجل الشرطة السرّي العنصري في السويد

في أيلول/سبتمبر 2013، كشفت صحيفة سويدية رائدة أن قوات الشرطة في جنوب السويد أنشأت سجلًا يحتوي على أسماء 4700 شخص، معظمهم من أبناء مجتمع الروما. وقد أُطلق على السجل اسم "Kringresande" أو "المتنقلون". حاولت الشرطة السويدية تبرير وجود هذا السجل بأنه أُعدّ للمساعدة في مكافحة الجريمة العنيفة، ونفت أن يكون هناك أي استهداف على أساسٍ عرقي.

وقد رفع أحد عشر شخصًا وردت أسماؤهم في السجل دعاوى قانونيةً فرديةً ضد الدولة أمام المحاكم السويدية، إلا أنهم طلبوا من المحكمة أن تُنظر قضاياهم بشكلٍ جماعي نظرًا لتشابه السياقات والظروف. واستجابت المحاكم لطلبهم، واعتبرت أن الدولة السويدية مارست تمييزًا عنصريًا بحقهم من خلال هذا السجل، وأمرت الدولة بدفع مبلغ 30.000 كرونة سويدية (نحو 3.000 يورو) كتعويض لكل من الأفراد الأحد عشر.

وفي أعقاب هذه القضية، أعلن المستشار القانوني للحكومة أن الدولة ستدفع تعويضات لجميع الأشخاص الذين وردت أسماؤهم في سجل الشرطة، باعتبار أنهم أيضًا يستحقون التعويض وفقًا لقرار المحكمة. وقد شكّلت هذه الخطوة حينها أكبر تعويض جماعي تدفعه الدولة السويدية عن واقعةٍ واحدةٍ.

في حالاتٍ أخرى، قد تقرّر جماعة من الأفراد منذ البداية رفع دعوى جماعية موحّدة. يُعدّ هذا النهج وسيلة فعّالة لتسخير قوة العمل الجماعي، مع تسليط الضوء على مدى الظلم أو الانتهاك الذي تعرضوا له كمجموعة. كما أنه يُشكّل وسيلةً لزيادة الضغط على الطرف المدعى عليه، إذ إن مطالبة 500 شخصٍ بالتعويض، على سبيل المثال، تُحدث وقعًا وتأثيرًا أقوى بكثير من مطالبة شخصٍ واحدٍ فقط.

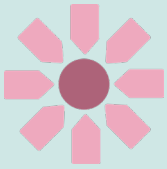

دراسة حالة :

نحو تعويض عمّال السكك الحديدية المغاربة: النضال ضد التمييز في شركة السكك الحديدية الفرنسية

في سبعينيات القرن الماضي، وظفت الشركة الوطنية للسكك الحديدية الفرنسية (SNCF)، نحو 2.000 عاملٍ مغربي، لتعويض النقص في الأيدي العاملة. وقد وظفتهم بعقودٍ خاصة، ولم يُمنحوا صفة الموظف الدائم الرسمي لدى الشركة.

وبموجب القانون الفرنسي في ذلك الوقت، كان يشترط أن يكون الموظف حاملًا للجنسية الفرنسية ليُعيّن كعامل دائم في الشركة. وقد أدّى هذا التمييز في الوضع الوظيفي إلى حرمان العمال المغاربة من فرص الترقية، والأجور الأعلى، وظروف العمل الأفضل، والمعاشات التقاعدية الأوفر، وغير ذلك من الامتيازات.

وبعد تقاعد العديد منهم، رفع 848 عاملًا مغربيًا دعوى قضائية ضد الشركة بدعم من اتحاد نقابات (Sud Rail) للسكك الحديدية. في عام 2018، قضت محكمة الاستئناف في باريس بوقوع تمييزٍ غير قانوني بحق هؤلاء العمال فيما يتعلق بحقوقهم المهنية والتقاعدية. وقد حكمت المحكمة بتعويض كل عاملٍ بمبلغ 173.000 يورو عن الخسائر المهنية، ومبلغ 60.555 يورو عن خسائر المعاش، ومبلغ 3.000 يورو عن ضياع فرص التدريب، ومبلغ 5.000 يورو عن الأضرار المعنوية التي لحقت بهم. وقد قُدِّر أن شركة SNCF ستضطر إلى دفع حوالي 180 مليون يورو لهؤلاء العمال كإجمالي للتعويضات المستحقة.

يُعدّ نهج التقاضي الجماعي هذا مقتصرًا عادةً على ظروفٍ معيّنة، وغالبًا ما يُشار إليه بمصطلحات مثل "الدعوى الجماعية" أو "الدعوى الشاملة" أو "دعوى الفئات". وتختلف تفاصيل الإجراءات الخاصة بمثل هذه الدعاوى من نظامٍ قانوني إلى آخر. فعلى سبيل المثال، قد تشترط بعض الأنظمة القانونية أن تكون المجموعة التي ترفع الدعوى محددةً بوضوح، أو أن يوافق الأفراد صراحةً على الانضمام إلى هذه المجموعة "طوعيًا"، في حين تسمح أنظمة أخرى باتباع نهجٍ أكثر مرونة في تعريف "الجماعة" التي تباشر الدعوى.

وقد استُخدم التقاضي الجماعي في سياقاتٍ متنوعة، بدءًا من سائقي "أوبر" الذين يسعون للاعتراف بهم كموظفين يتمتعون بحقوق العمل المترتبة على هذا الوضع، وصولًا إلى 261 من عاملات الجنس اللواتي طعَنّ في تجريم عملهنّ أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، وانتهاءً بأكثر من 13.000 مواطن نيجيري رفعوا دعوى ضد شركة "شل" أمام المحكمة العليا في المملكة المتحدة مطالبين بتطهير بيئتهم وتعويضهم عن الأضرار البيئية التي لحقت بمجتمعاتهم.

المنظّمات

يمكن للمنظمات أن تتولى رفع الدعاوى القضائية نيابةً عن فردٍ أو مجموعةٍ من الأفراد، ويُشار إلى هذا النوع من الإجراءات عادةً باسم "دعوى تمثيلية"، حيث تتولى المنظمة رفع الدعوى بالنيابة عن الغير. ويوفر هذا النهج في كثير من الأحيان قدرًا من الحماية للأفراد الممثَّلين، إذ تتحمّل المنظمة جزءًا من المخاطر المترتبة على التقاضي، وتكون هي الطرف المسمّى في الإجراءات القضائية.

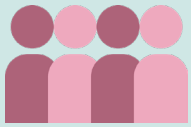

دراسة حالة :

العدالة من أجل انتهاك حق فالنتين كامبيانو في الحياة: محاسبة الدولة الرومانية

كان فالنتين كامبيانو شابًا من طائفة الروما يعاني من إعاقاتٍ شديدة، وقد توفي عن عمر يناهز الثامنة عشرة بعد أن تعرّض لإهمالٍ جسيم وسوء معاملةٍ أثناء احتجازه في منشأة للرعاية الطبية والاجتماعية تديرها الدولة الرومانية. وقد تولّى "مركز الموارد القانونية"، وهو منظمةٌ غير حكومية، رفع دعوى قضائية بالنيابة عنه، مدّعيًا أنّ الدولة الرومانية انتهكت حقوقه. وقد حاولت الحكومة الرومانية الإدعاء بأن المركز ليس هو الضحية المباشرة للانتهاكات المدعى بها، وبالتالي لا يحق له رفع القضية أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

إلا أن المحكمة لم توافق على هذا الإدعاء، ومنحت مركز الموارد القانونية الحق في تمثيل فالنتين أمامها، تفاديًا للوقوع في إنكار للعدالة. وقد خلصت المحكمة إلى أن حقوق فالنتين قد انتُهكت بالفعل، بما في ذلك حقه في الحياة. ولا تزال الجهود مستمرةً حتى اليوم للدفع باتجاه تغييراتٍ منهجية تعالج أوجه القصور في نظام الرعاية الاجتماعية والطبية في رومانيا التي كانت في صلب هذه القضية، بما في ذلك مبادراتٍ تسعى إلى إنهاء نظام الإيواء المؤسسي وتعزيز تقديم الخدمات المجتمعية البديلة.

يجوز أيضًا للمنظّمات أن ترفع دعاوى قضائية في الحالات التي يكون لها فيها مصلحةً مباشرةً في نتيجة القضية، على سبيل المثال إذا استطاعت إثبات اختصاصٍ خاص أو ولايةٍ واضحة في العمل على القضايا التي تنظر فيها المحكمة. وغالبًا ما تلجأ المنظمات الناشطة في حملات المناصرة إلى هذا النهج لطرح قضايا معينة أمام القضاء، مثل الطعن في القوانين أو السياسات العامة.

دراسة حالة :

شباب نيوزيلندا يطالبون بحق التصويت

في عام 2019، تأسست حملة ميك إت 16 (Make It 16)، وهي حملةٌ يقودها الشباب، انبثقت من برلمان الشباب في نيوزيلندا. وقد تمثّلت مهمّتها في المطالبة بتوسيع الحق في التصويت ليشمل من هم في سن 16 و17 عامًا. فرفعت المجموعة دعوى قضائية للطعن في القانون الذي يقصر الحق في التصويت على المواطنين النيوزيلنديين البالغين 18 عامًا أو أكثر.

وبعد ثلاث سنوات من التقاضي، قضت المحكمة العليا في البلاد بأن منع الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و17 عامًا من التصويت يُشكّل تمييزًا محظورًا على أساس السن. وفي اليوم نفسه الذي صدر فيه الحكم، أعلنت الحكومة عزمها تقديم مشروع قانون لخفض سن التصويت إلى 16 عامًا. إلا أنها تراجعت عن هذا التعهّد في عام 2023، ولا تزال الحملة مستمرةً في نضالها لتغيير سن التصويت.

يجوز للمنظّمات أيضًا أن تلجأ إلى القضاء عندما تتعرّض هي نفسها للضرر أو لانتهاك حقوقها من قبل جهةٍ أخرى. فعلى سبيل المثال، إذا مُنعت منظمة من ممارسة أنشطتها الحقوقية أو المجتمعية نتيجة أفعالٍ غير مشروعة، فقد تلجأ إلى المحكمة لطلب الإنصاف.

دراسة حالة :

المنظمات الروسية غير الحكومية تقاوم قانون "العملاء الأجانب"

في عام 2012، أصدرت السلطات الروسية قانون "العملاء الأجانب"، وذلك في سياقٍ شهد تنظيم أكبر احتجاجات ضد تزوير الانتخابات منذ انهيار الاتحاد السوفييتي. استهدف القانون المنظمات غير التجارية التي تتلقّى تمويلًا أجنبيًا وتُصنَّفها السلطات على أنها منخرطة في نشاط سياسي. وقد أُلزِمت هذه المنظمات بتسجيل نفسها رسميًا بصفة "عملاء أجانب"، والامتثال لمتطلبات تدقيق صارمة، والإشارة إلى وضعها هذا في جميع منشوراتها الإلكترونية.

وفي حال عدم الامتثال، كانت المنظمات تواجه عقوباتٍ إداريةٍ وجنائية. وقد دفعت هذه القيود العشرات من المنظمات العاملة في مجالات متنوعة مثل حقوق الإنسان، وحماية البيئة، وحقوق مجتمع الميم، والتعليم، والحماية الاجتماعية، والهجرة، إلى وقف نشاطها أو حلّ نفسها قسرًا. وقدّمت 73 منظمةً من هذه المنظمات دعاوى أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، طاعنةً في شرعية هذا القانون. وفي عام 2022، قضت المحكمة بأن القانون ينتهك حقوق المنظمات في حرية التجمع وتكوين الجمعيات، وحرية التعبير.

المصلحة العامة

من الممكن رفع قضايا باسم المصلحة العامة، ويطلق على هذا النوع من الدعاوى "دعوى الشعب" أو "العمل الجماهيري".

غالبًا ما يستخدم هذا النوع من التقاضي من قِبل أفرادٍ أو منظماتٍ ترغب في تقديم قضايا تتحدى الظلم الذي يعاني منه الآخرون، دون الحاجة إلى تحديد هؤلاء الآخرين بشكلٍ دقيق أو أن يتقدموا بأنفسهم برفع القضية.

بمعنى آخر، لا حاجة لمجموعة جماعية لإظهار مصلحة مشتركة في نتيجة القضية. بدلًا من ذلك، تتعلق القضية بمسألةٍ ذات أهميةٍ عامةٍ، ولذلك تتطلب المصلحة العامة حلها. ويمكن أن تكون وسيلةً فعّالةً للطعن في الظلم الهيكلي، ولكنها غير متاحةٍ في جميع الأنظمة القانونية.

أشكال بديلة للمدّعين

شهدت الأنظمة القانونية تطوّرًا نحو الاعتراف بأشكالٍ بديلةٍ من المدّعين، مما وسّع من نطاق الجهات التي يحق لها رفع الدعاوى أمام القضاء، تحقيقًا للعدالة.

وقد برز هذا التوسّع بشكلٍ خاصٍ في قضايا المناخ، حيث اعترفت المحاكم بشرعية تمثيل عناصر الطبيعة مثل "الأرض الأم"، والمسطّحات المائية، والغابات، والأراضي الزراعية. ومنح النُظم البيئية حقوقًا قانونية في التقاضي يتيح لها الدفاع عن وجودها من خلال دعاوى تُرفع نيابةً عنها من طرف أوصياء مخوّلين بتمثيلها. ويسهم هذا التوجّه في فتح آفاقٍ جديدةٍ لتقديم أنواع مختلفة من الدعاوى القانونية بغية تحقيق أهدافٍ استراتيجيةٍ في مجال العدالة البيئية.

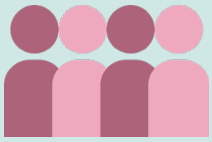

دراسة حالة :

قضية ضد خطاب الكراهية في بلغاريا

في عام 2005، تم انتخاب فولين سيديروف إلى البرلمان البلغاري. كان سيديروف صحفيًا سابقًا ومؤسسًا للحزب القومي المتطرف "أتاكا". ومن خلال المنصات التي كان يمتلكها، مثل الصحف والكتب والبرامج التلفزيونية والمهرجانات الانتخابية والخطب في البرلمان، ونشر آراءً متطرفةً ضد عددٍ من المجتمعات المهمشة، بما في ذلك الروما، واليهود، والأرمن، والشعب التركي.

اعتمدت قضية "دعوى الشعب" على أساس أنه، على الرغم من أنَ الأفراد لم يكونوا مستهدفين مباشرةً من الدعاية التي نشرها سيديروف، فإنَ المجتمعات والفئات التي ينتمون إليها تأثرت سلبًا بتلك الآراء القبيحة، كما تأثرت المصلحة العامة أيضًا.

قسمت المحاكم البلغارية قضية "دعوى الشعب" إلى قضايا منفصلة على أساس الهوية. تم قبول المطالبات التي قدمت نيابةً عن المجتمعات الأرمنية والتركية، وقررت المحاكم أن التصريحات تُشكّل تحرشًا وتحريضًا. أما بالنسبة للخطاب المعادي لسكان الروما والمعادي للسامية، فلم تتخذ المحاكم البلغارية أي قراراتٍ مماثلة.

انتقلت القضية إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، التي وجدت، للمرة الأولى، انتهاكًا لحقوق احترام الحياة الخاصة وعدم التمييز في قضيةٍ تتعلق بخطاب الكراهية العام، أي الخطاب الذي يستهدف مجموعةً أو مجتمعًا بدلًا من استهداف فرد معين بشكلٍ شخصي.

دراسة حالة :

الحفاظ على البيئة في المحاكم: حماية نهر أتراتو في كولومبيا

في عام 2015، رفعت جماعات من السكان الأصليين ومنحدرين من أصولٍ إفريقيةٍ دعوى أمام المحكمة الدستورية في كولومبيا، زاعمين أن حقوقهم في الحياة، والصحة، والمياه، والغذاء، والأمن، والبيئة السليمة، والثقافة، والأرض قد تعرّضت لانتهاكات نتيجة أنشطة التعدين في مناطقهم المحلية. وكانت هذه الأنشطة أحد الأسباب الرئيسة لتلوّث نهر أتراتو في إقليم تشوكو الكولومبي.

وفي قرارها، اعترفت المحكمة الدستورية رسميًا بأن نهر أتراتو يتمتع بحمايةٍ قانونيةٍ تشمل صونه، والحفاظ عليه، واستعادته، على عاتق الدولة. وخلصت المحكمة إلى أن الحكومة الكولومبية أخفقت في منع تلوّث النهر الناجم عن عمليات التعدين، وبذلك انتهكت حقوقًا أساسية.

وقد أُلزمت الحكومة الكولومبية بوضع خطة، بالتعاون مع المجتمعات المحلية، لتطهير حوض نهر أتراتو وروافده من التلوّث، واستعادة نُظمه البيئية، ومنع المزيد من الأضرار البيئية في المنطقة. ومهّدت هذه القضية الطريق أمام المحكمة العليا في كولومبيا للاعتراف بأن منطقة الأمازون الكولومبية تتمتع كذلك بالحماية القانونية في عام 2018.

وسائل أخرى للمشاركة

ثمّة سبلٌ عديدةٌ يمكن من خلالها للتقاضي أن يُسهم في حملات التغيير، كما أنّ المشاركة في التقاضي الاستراتيجي قد يتخذ أشكالًا متنوعة. ليس من الضروري أن يكون الفرد أو مؤسسته هو الطرف المباشر في رفع الدعوى. فقد يختار دعم دعوى مقدّمة من طرفٍ آخر أو الاستفادة منها بطرقٍ مختلفة.

من صور هذا الدعم: الإسهام في جهود المناصرة المرتبطة بدعوى قائمة، أو المساعدة في تنظيم وتعبئة الجهود الجماعية في فترات رئيسية في مسار القضية. كما يمكن تقديم المهارات والخبرات لتوفير دعمٍ غير قانوني للدعوى والأطراف المعنية بها، كالمساهمة في تقديم رعايةٍ نفسيةٍ تراعي آثار الصدمة للمشاركين في القضية، أو تقديم تدريبات في مجال الحملات الإعلامية أو التواصل العام. وقد يكون الدعم ببساطة عبر توفير مكان لاجتماعات القضية. فالتقاضي جهدٌ جماعي يتطلب تعاون مجتمع من الأشخاص، يقدّم كلٌ منهم خبراته، ومهاراته، وموارده الخاصة.

ويتيح المسار القانوني ذاته سُبُلًا متعددةً للأفراد أو المنظمات المتأثرة بالقضية، أو الملمة بتفاصيلها، لتقديم وجهات نظرهم ومساهماتهم. فقد يقدّمون شهادات خبراء أمام المحكمة، أو يُدلون بإفاداتهم دعمًا للحجج القانونية المقدّمة في القضية.

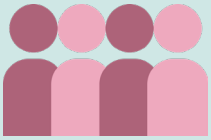

دراسة حالة :

كشف المخالفات في قضايا المخدرات: خطأٌ قضائي تفضحه عالمة بيانات

في عام 2011، اكتشف أحد المختبرات أنّ عالمة الكيمياء "آني دوكان" ارتكبت مخالفاتٍ جسيمةً أثناء عملها على مئاتٍ من قضايا المخدرات. إذ كانت تلجأ إلى اختصاراتٍ غير قانونية في تحليل العينات، وتزوّر النتائج، وتزوّر الوثائق المخبرية على مدار تسع سنواتٍ من عملها. وقدّم بعض المتضررين التماسات لإلغاء إدانتهم، إلا أن حجم القضايا المتأثرة كان كبيرًا لدرجة أن معالجة كل حالةٍ على حدة كانت ستستغرق وقتًا طويلًا وتحرم العديد من المتضررين من العدالة.

لذا، رفع "الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية" دعوى تطالب فيها بحماية أولئك الذين يسعون لإلغاء إدانتهم من مواجهة أحكام أكثر قسوةً عند إعادة النظر في قضاياهم، كما طالبت برفض جميع القضايا الملوّثة بالمخالفات في حال امتنعت النيابة العامة عن متابعتها خلال فترةٍ زمنيةٍ محددةٍ. وافقت المحاكم على حماية الملتمسين، لكنها رفضت طلب الإلغاء الجماعي.

وهنا، قدّمت عالمة بيانات دراستين أُحيلتا لاحقًا إلى المحكمة. أوضحت الدراسة الأولى أن 62٪ من القضايا التي عملت عليها دوكان كانت تتعلق بحيازة المخدرات فقط. وبيّنت الدراسة الثانية أنّ 91٪ من تلك القضايا أحيلت لمحاكم المقاطعات الدنيا، وهي المحاكم التي تنظر في الجرائم الأقل خطورة. وقد دحضت هذه البيانات ادعاء الدولة بأنّ الإفراج عن المتهمين يشكّل خطرًا على السلامة العامة، وأنّ الغالبية كانوا "مجرمين خطرين" تورطوا في توزيع المخدرات لا مجرد حيازتها.

وكان لهذه الأدلة دورٌ حاسمٌ في إقناع المحكمة العليا القضائية (Supreme Judicial Court) بأن تطالب المدّعين العامين في المقاطعات بإلغاء عددٍ كبيرٍ من الإدانات خلال فترةٍ زمنيةٍ محددة. وقد استندت المحكمة العليا في قرارها إلى الإحصاءات المقدّمة، ومنحت الفضل صراحةً لعالمة البيانات "باولا فيلاريل". وأسفر القرار عن إلغاء أكثر من 20.000 قضية مخدرات، فيما يُعد أحد أكبر الإلغاءات الجماعية للإدانات الخاطئة في تاريخ القضاء الأمريكي.

ثمّة وسيلةٌ أخرى قد ينخرط بها الأفراد أو الكيانات في التقاضي، تتمثل في التدخل في الدعوى بصفة "صديق المحكمة" (amicus curiae). ويُقصد بذلك أن يُقدّم فردٌ أو منظمةٌ – لا يُعد طرفًا أصليًا في النزاع، ولكن له مصلحةٌ قويةٌ في موضوعه – مداخلةً من شأنها أن تُعين المحكمة في الوصول إلى حكمٍ عادلٍ ومنصفٍ.

وتعني عبارة amicus curiae "صديق المحكمة"، وهي تُشير إلى أن المتدخل يضع أمام المحكمة معلوماتٍ أو خبراتٍ أو رؤى من شأنها أن تُسهم في دعم قدرتها على اتخاذ قرارٍ سليم ومتزن. وفي بعض الأنظمة القانونية، يُمنع "صديق المحكمة" من تقديم حججٍ لصالح أيٍّ من الطرفين أو التعليق على الوقائع الخاصة بالقضية. ويُقصد بذلك أن يُقدّم فرد أو منظمة – لا يُعد طرفًا أصليًا في النزاع، ولكن له مصلحة قوية في موضوعه – مداخلة من شأنها أن تُعين المحكمة في الوصول إلى حكمٍ عادلٍ ومنصف.

دراسة حالة :

التكاتف لمواجهة حظر السفر الذي فرضه ترمب

خلال فترة تولّيه الرئاسة، أصدر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب سلسلة من الأوامر التنفيذية عُرفت مجتمعةً باسم "حظر السفر الذي فرضه ترامب"، وأُشير إليها أيضًا باسم "الحظر الإسلامي"، إذ كانت تقضي بمنع السفر وإعادة توطين اللاجئين من عددٍ من الدول ذات الغالبية المسلمة.

وقد رُفعت العديد من الدعاوى القضائية في مختلف الولايات الأمريكية للطعن في هذه الأوامر التنفيذية، استنادًا إلى طيفٍ واسعٍ من الحجج القانونية المستمدة من قوانين الهجرة والدستور الأمريكي. وقد نجحت بعض هذه الدعاوى في الحصول على أوامر قضائية مؤقتة بوقف تنفيذ قرارات الترحيل، مما أدى إلى إطلاق سراح آلاف المحتجزين وحمايتهم من الترحيل القسري.

ومن أبرز الجوانب في المساعي القانونية الرامية إلى مواجهة تلك الأوامر التنفيذية، الكم الكبير من المذكرات القانونية التي قُدّمت على هيئة "مرافعات صديق المحكمة" دعمًا للطعن القضائي. فقد شارك في تقديم هذه المذكرات أكثر من مئة مؤسسةٍ فنية ومتحف، وحوالي مئة شركةٍ تقنية، وأكثر من ثلاثين جامعة، وعشرة مسؤولين سابقين في الأمن القومي، وما يزيد عن ستين رابطة محامين آسيويين-أمريكيين على المستويين الوطني والمحلي، إلى جانب منظمات من المجتمع المسلم مثل "مجلس العلاقات الأمريكية الإسلامية" (CAIR)، و"رابطة العدالة للمسلمين"، و"مجلس الشؤون العامة للمسلمين".

ملخص عمن يمكنه مباشرة التقاضي الاستراتيجي

تُفرض قيودٌ قانونيةٌ محددةٌ على من يحق له رفع الدعاوى أمام المحاكم، وذلك بحسب نوع المحكمة والاختصاص القضائي المعني. ومع ذلك، تظل هناك سبلٌ متعددةٌ يمكن من خلالها للأفراد أو المنظمات الانخراط في التقاضي الاستراتيجي.

قد يكون ذلك بصفتهم أطرافًا في الدعوى (مُدّعين)، أو من خلال الانضمام إلى مجموعةٍ أو ائتلافٍ يتولى رفع القضية، أو عبر تأسيس كيانٍ قانوني يتولى رفع الدعوى نيابةً عن المجتمع أو عن فرد أو للصالح العام. كما يمكن المشاركة بطريقةٍ داعمةٍ لمن يتولون رفع الدعوى، كأن يُقدَّم للمحكمة بيانٌ داعمٌ أو إفادةٌ تساند المرافعات القانونية المطروحة. في بعض الحالات، قد يكون من الممكن لفردٍ واحد فقط التمتع بالأهلية القانونية لرفع نوعٍ معينٍ من القضايا. وفي حالاتٍ أخرى، قد يتطلب الأمر اتخاذ قرارٍ استراتيجي بشأن الجهة أو الشخص الأنسب لتحمّل مسؤولية رفع القضية. وفي هذه الحالة، من الضروري التفكير بمنهجيةٍ استراتيجيةٍ لتعظيم فرص تحقيق النتيجة المرجوة، دون إغفال أثر الحكم القضائي المحتمل في إفادة شريحةٍ أوسع من الناس أو المجتمع بشكلٍ عام.

الإجابة عن استفساراتكم

نأمل أن يكون هذا الدليل قد ساعد في الإجابة عن أبرز الأسئلة التي قد تكون لديكم بشأن التقاضي الاستراتيجي، وتطبيقاته، ودوره في النضال من أجل العدالة العرقية والاجتماعية والاقتصادية.

لقد أُعدَّ هذا الدليل استنادًا إلى الاحتياجات التي حُدّدت خلال عملية تشاورية أجريناها مع منظمات ومجتمعات وحركات تعمل في مجال العدالة العرقية والاجتماعية والاقتصادية في منطقة مجلس أوروبا.

إذا كانت لديكم أسئلة أخرى عن التقاضي الاستراتيجي لم يجب عنها هذا الدليل، يُرجى مراسلتنا على البريد الإلكتروني التالي:

knowledgeandpower@systemicjustice.ngo

سنواصل تطوير موارد وأدواتٍ قانونية ضمن إطار عملنا الرامي إلى تعزيز المعرفة والقدرة لدى المجتمعات التي تناضل من أجل العدالة. كما نرحب بملاحظاتكم واقتراحاتكم بشأن هذا الدليل، فلا تترددوا في التواصل معنا إذا كانت لديكم أفكار أو توصيات لتحسينه.

معلوماتٌ أكثر عن منظمة SYSTEMIC JUSTICEJUSTICE

تُعد منظمة Systemic Justice بمثابة "مكتب المحاماة التابع للحركات الاجتماعية"، وهي ملتزمةٌ بتمكين المجتمعات من المعرفة القانونية التي تحتاجها لاستخدام القانون أداةً للتغيير الجذري في النُظم.

وبصفتها منظمةٌ غير حكومية تتعاون مع منظمات ومجتمعات تعمل على إحداث تحوّل جذري في كيفية عمل القانون لتحقيق العدالة العرقية والاجتماعية والاقتصادية، تضع منظمةSystemic Justice تلك المنظمات والحركات والمجموعات في موقع القيادة من خلال توسيع سُبل الوصول إلى سبل الانتصاف القضائي ضمن دعاوى جماعية. ومن خلال هذا النهج، نُسهم في تفكيك النُظم التي تُكرّس الظلم وتُغذّيه في كل مكان.

يمكنكم معرفة معلومات أكثر عن منظمة Systemic Justice عبر الوسائل التالية:

الموقع الإلكتروني: systemicjustice.ngo

البريد الإلكتروني: info@systemicjustice.ngo

منصة X تويتر سابقًا / _systemicjustic

إنستغرام: systemicjusticengo

لينكدإن: Systemic Justice

SYSTEMIC JUSTICE,
THE MOVEMENTS' LAW FIRM

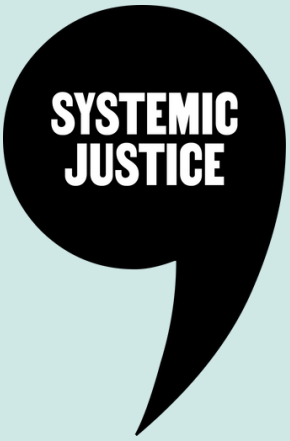

This work is licensed under the Creative Commons Attribution Non-Commercial Share Alike 4.0 International license. You can view a copy of this license here. This means that this document can be copied and redistributed in any medium or format, and that it can be remixed, transformed, and built upon, provided it is for non-commercial purposes and appropriate credit is given to Systemic Justice.

The translation of the publication has been funded through The FRi grant, which is part of the Fundamental Rights Initiative; a collaboration between Global Focus and Nyt Europa co-funded by the EU.

We want to thank the translation team for their outstanding work.
We give thanks to:
Bayan AlKahlout - translator - bayankahlout@gmail.com
Maysa Irfaeya - proofreader- mirfaeya@gmail.com
Mohammed AlAssar - graphic designer - mohamadm3@gmail.com